عدد 137 — 3 جمادى الأولى 1444 (28 نوفمبر 2022)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2022–2023 : دورة أكتوبر 2022

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2022

صفحة

- محضر الجلسة رقم 063 ليوم الثلاثاء 6 ربيع الآخر 1444هـ (فاتح نوفمبر 2022م) 11326

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

- محضر الجلسة رقم 064 ليوم الثلاثاء 6 ربيع الآخر 1444هـ (فاتح نوفمبر 2022م) 11358

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

صفحة

1- مشروع قانون رقم 27.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية (أودع بالأسبقية لدى مجلس المستشارين من طرف رئيس الحكومة)؛

2- مشروع قانون رقم 40.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 يتعلق بحرية الأسعار والمنافسة (أحيل على مجلس المستشارين من مجلس النواب)؛

3- مشروع قانون رقم 41.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة (أحيل على مجلس المستشارين من مجلس النواب).

- محضر الجلسة رقم 065 ليوم الثلاثاء 13 ربيع الآخر 1444هـ (8 نوفمبر 2022م) 11385

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة رقم 063

التاريخ: الثلاثاء 6 ربيع الآخر 1444هـ (فاتح نوفمبر 2022م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وثلاث وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السادسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح هذه الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي - كما هي العادة - الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس الموقر على ما جد من مراسلات وإعلانات، فليتفضل السيد الأمين مشكورا.

تفضل.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بطلبين لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 1 نونبر 2022 وهي كالتالي:

- الطلب الأول تقدمت به مجموعة العدالة الاجتماعية حول "طب الولادة في المؤسسات الصحية العمومية، في ظل تواتر حالات وفيات الأمهات عند الوضع"، وقد أحيل للحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن استعدادها للتجاوب مع هذا الطلب؛

- الطلب الثاني تقدم به المستشار خالد السطي حول "تسوية وضعية المساعدين التقنيين والمساعدين الإداريين الخاضعين للاقتطاع المزدوج"، وقد أحيل للحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن تعذر تفاعلها مع هذا الطلب.

وبالنسبة للأسئلة، فقد توصلت الرئاسة من 26 أكتوبر 2022 إلى تاريخه بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 132 سؤالا؛

- الأسئلة الكتابية: 69 سؤالا؛

- الأجوبة الكتابية: 60 جوابا.

وفي الأخير، نحيط المجلس الموقر علما بأننا سنكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة التالية:

- مشروع قانون رقم 27.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية؛

- مشروع قانون رقم 40.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة؛

- مشروع قانون رقم 41.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الموجه لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية حول "مصحف ضعاف البصر الذي تم طبعه مؤخرا"، المقدم من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من هاذ الفريق لبسط السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

الأخوات والإخوة،

السيد الوزير المحترم،

تناقلت بعض المنابر الإعلامية مؤخرا أخطاء شابت طبع المصحف

الشريف، المصحف الكريم الخاص بضعاف البصر، طبعا هذا القرآن المنزل كلام الله سبحانه وتعالى لا نقاش فيه "إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون".

صحيح، عندما يتعلق الأمر بطبع المصحف الكريم يمر عبر عدة مراحل من التمحيص والمراقبة، وهذا طبعا لا نشك في مقدرتكم، السيد الوزير المحترم، نظرا لما راكمتموه من تجربة ونظرا للثقة المولوية الكريمة، ونظرا كذلك لكفاءتكم ومقدرتكم، فهاذ المنابر الإعلامية قد تشوش على بعض أفراد الشعب.

نريد منكم توضيح ما حدث، مشكورين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم وفريقه على هاذ السؤال، الذي يتيح لي فرصة توضيح بعض ما روج حول هذا الموضوع.

منذ شرعت مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف الموجودة في المحمدية، شرعت في عملها وهي تنشر كل عام مئات الآلاف من المصاحف، التي توزع على المساجد بالداخل أو ترسل إلى مساجد الخارج في أوربا وإفريقيا.

كما أن هذه المؤسسة تؤشر كل عام على عشرات التراخيص لطبع المصحف داخل المغرب من لدن دور النشر أو التوزيع الخاصة.

تقوم المؤسسة بكل هذا، ولم يسبق لأحد أن أثار ملاحظة على عملها، وذلك بفضل جدية إدارتها ومكانة لجنتها العلمية وتفانيها في التتبع والمراقبة، إلى أن وقع أقل من 10 أخطاء تتعلق بالشكل والوقف في مصحف ضعاف البصر، وقد جمع وصحح وسيوزع صحيحا إن شاء الله في القريب.

وقد نشرت المؤسسة بيانا حول ملابسات خروج هذه الأخطاء، مسألة بشرية عادية، أما ما وقع ترويجه بهذه المناسبة من تهم فأكذبها أمامكم كما يلي:

- أولا، المطبعة التي طبعت ذلك المصحف فازت بصفقة شارك فيها 7 متنافسين بتاريخ 4 شتنبر 2020 وليس الأمر كما روج؛

- ثانيا، المدير السابق الذي ذهب الآن بلغ سن التقاعد وتم له التمديد وتقرر إعفاؤه وتم اقتراح خلفه شهورا قبل مسألة الأخطاء في مصحف ضعاف البصر، ولا علاقة لذهابه بهذه المسألة؛

- ثالثا، لم يقل في يوم من الأيام عدد أعضاء اللجنة العلمية عن العدد المنصوص عليه في الظهير الشريف المنظم للمؤسسة، وقد قيل أن هذا سبب من أسباب هذا أن أعضاء اللجنة كانوا ينسحبون أو يتخلفون.

أما ما وقع من تلويح من تهم دون تحديد فهو يدخل في الكذب ما لم يأت عليه مروجوه ببرهان، ومن المؤسف أن تكون هذه المؤسسة هي المقصودة بهذه الأراجيف التي يصنعها بعض صغار العاملين فيها، ولا يليق بأي وسيلة إعلامية أن تتعامل معهم لأن ذلك من شأنه أن يخضع لمساءلة قانونية على الناشر وعلى المتوسط.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على الجواب.

الكلمة لكم السيد الرئيس للتعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا جزيلا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في الحقيقة الفريق الاستقلالي يرمي من خلال هذا السؤال تنوير الرأي العام، حيث لا نقبل -ونحن المغرب - لا نقبل أن نسمع ما حدث رغم أنكم كذبتم ورغم أن ما سمعناه منكم يقينا لأن الخطأ الإنساني راه وارد، ومادام أنكم تداركتم وجمعتم وصححتم، فهذا يشهد لكم به، نظرا لما هو معروف عليكم من جدية وحزم وتقدير للعمل، خاصة بخصوص مطابع المصحف الكريم.

ما سبق أن سمعنا أن هناك أخطاء شابت طبع المصحف الكريم، لأنه منزه عن الخطأ كلام الله سبحانه وتعالى، وأنتم أدرى عالم من علماء المغرب، شاركتم وساهمتم بكفاءتكم الجيدة المشهود لكم بها، فالحمد لله الفريق الاستقلالي كان يرمي إلى التوضيح وهذا هو المراد.

فشكرا السيد الوزير، أعانكم الله ووفقكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس.

شكرا لكم، السيد الوزير، على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة لقطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، ونستهلها بسؤال آني تقدم به فريق التجمع الوطني للأحرار حول "التكوين وإنقاذ الأرواح البشرية بقطاع الصيد البحري".

تفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني أخواتي المستشارات،

السيد الوزير،

ما هي التدابير والإجراءات التي تعتزمون القيام بها من أجل تحسين التكوين وتجويد عمليات الإنقاذ البحري في قطاع الصيد البحري؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد محمد صديقي، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شبكة التكوين المهني البحري كتكون من 14 مؤسسة وملحقتين كتغطي جميع الجهات البحرية بالمملكة وتوفر تكوينا يشمل مستويات التخصص والتأهيل التقني والعالي، فاحنا في إطار استراتيجية "أليوتيس" المرحلة الثانية نواصل العمل على دعم هذه المؤسسات بالوسائل البيداغوجية الحديثة، كسفن التكوين البحري لتعزيز قدرات الخريجين، لاسيما في مجال السلامة البحرية، من خلال التدريب على تقنيات الإنقاذ والبقاء على الحياة في البحر والإسعافات الأولية ومكافحة الحرائق على ظهر السفن.

وقد تم تنويع عرض التكوين ليشمل مجالات تربية الأحياء البحرية كذلك وتحويل وتثمين منتجات الصيد وخياطة وإصلاح الشباك وتجارة السمك بالجملة، وسيتم خلق تخصصات جديدة تهم إصلاح وصيانة الأجهزة الملاحية داخل فضاءات مدن مهن الكفاءات.

وبغية التوفر على الكفاءات القادرة على قيادة واستغلال سفن الصيد البحري والصيانة ديالها وحماية الأرواح البشرية بالبحر والمساهمة في تنظيم عمليات الإنقاذ، تم:

- اعتماد نظام التكوين الإشهادي كشرط أساسي لولوج مناصب المسؤولية على متن سفن الصيد؛

- اعتماد التكوين الأساسي في السلامة البحرية كشرط لولوج مهنة بحار على متن سفن الصيد البحري.

وفي هذا الإطار، يتم سنويا تكوين ما يزيد على 1200 شخص عن طريق التكوين الإشهادي و7000 شخص عن طريق التكوين الأساسي، كما سيتم إخضاع ممارسة مهمة قائد قارب الصيد التقليدي لشرط التوفر على إجازة محصل عليها من تكوين مستمر أو من خلال المصادقة على المكتسبات.

ومن جهة أخرى، حرصت الوزارة على إشراك مصالح الإنقاذ في برامج تكوين متدربي معاهد التكوين البحري من خلال اعتماد دورات تكوينية لأطر التدريس وتنظيم زيارات ميدانية للمركز الوطني لتنسيق البحث والإنقاذ البحري لفائدة طلبة المعهد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

المرجو من الإخوة فـ (la régie) باش يضبطو الصوت.

نمر للتعقيب السيد المستشار.

تفضل.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الوزير.

نؤكد ما جئتم به ونؤكد كذلك أنكم طمأنتو السادة المهنيين في مجموعة من الاجتماعات بالاهتمام ديالكم بالتكوين.

فعلا، هاذ الشي يتماشى، السيد الوزير، انسجاما مع التوجهات الكبرى ديال صاحب الجلالة نصره الله فيما يخص إصلاح المنظومة ديال التكوين وكذلك السياسة اللي تنهجها اليوم الحكومة فيما يخص إصلاح القطاع ديال التعليم.

كتعرفو، السيد الوزير، أنه من بعد النجاح ديال مخطط "أليوتيس" ولى واحد العدد كبير ديال الراغبين من الشباب المغاربة الولوج لهاذ المراكز والمعاهد ديال التكوين.

ما نطالب به اليوم، السيد الوزير، هو إعادة النظر في التقنيات اللي تيقومو بيها المؤطرين وكذلك استفادة المؤطرين من العلاقات اللي تتربطنا مع واحد المجموعة ديال الدول الصديقة واللي هي سابقة البلاد ديالنا فيما يخص التقنيات ديال الصيد، فهاذ المؤطرين اليوم هاذ التقنيات اللي تيستعملو اليوم وهاذ البيداغوجية اللي تيستعملو ما بقاتش تتماشى مع متطلبات الشغل.

فيما يخص إنقاذ الأرواح البشرية، وهذا شيء جد مهم، السيد الوزير، لازم نأكدو بأن الوزارة ديال الصيد البحري هي اللي كتشرف على إنقاذ الأرواح البشرية، سواء فيما يخص العاملين بقطاع الصيد البحري بصفة مباشرة أو العاملين في التجارة البحرية أو على متن السفن اللي كتشتغل داخل الموانئ، فهذا كاين واحد المشكل كبير، السيد الوزير، بحيث أن واحد العدد كبير ديال البواخر ديال الإنقاذ

اللي العمر ديالها ولا كيفوت 30 سنة، واللي ما بقاتش كتستاجب للظروف ديال العمل ولا الظروف ديال الطقس، لأن كتخدم فأقصى الظروف الجوية.

فلهذا، السيد الوزير، كنطلبو منكم أنكم تخصصو واحد الميزانية خاصة من أجل تجديد هاذ الأسطول ديال إنقاذ الأرواح البشرية، وكذلك تكوين العاملين على ظهر هاذ البواخر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن نمر إلى أسئلة لها وحدة الموضوع، ويتعلق الأمر بثمانية أسئلة، نقترح عليكم طرحها دفعة واحدة، ثم يتولى السيد الوزير الجواب عليها كذلك دفعة واحدة.

السؤال الأول لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وموضوعه "انطلاق الموسم الفلاحي الجديد".

فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

عن الإجراءات التي تعتزمون القيام بها لانطلاق الموسم الفلاحي في أحسن الظروف، وكذا التدابير المواكبة لإعانة ودعم الفلاح في ظل الوضعية الراهنة والصعبة جدا، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الثاني لفريق التجمع الوطني للأحرار، حول "استعدادات الوزارة للموسم الفلاحي الحالي".

تفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد مصطفى الميسوري:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران المحترمان،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

في ظل المجهودات الجبارة والمتواصلة المبذولة في القطاع الفلاحي لتوفير مختلف سلاسل الإنتاج ودعم الناتج الداخلي الخام، عبر تعزيز الطلب الخارجي على منتوجاتنا الفلاحية، وسعيا نحو تنزيل توجيهات جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، الراعي الأول للقطاع الفلاحي بالحنكة المعروفة عليكم، وفق ما تضمنه خطابه السامي الأخير الموجه لبرلماني الأمة.

نسائلكم، السيد الوزير، ما هي التدابير والإجراءات الآنية التي تم اتخاذها من طرف وزارتكم استعدادا للموسم الفلاحي الحالي، حتى يمر في ظروف جيدة، مع استحضار معاناة الفلاح في الموسم المنصرم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثالث للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، حول "موضوع الموسم الفلاحي 2022-2023".

تفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد محمد بولعيش:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات والتدابير الحكومية لدعم ومساعدة الفلاحين لتجاوز الوضعية الصعبة التي تعيشها بلادنا بسبب تأخر التساقطات المطرية ونقص المياه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الرابع من مجموعة الكونفدرالية الديموقراطية للشغل.

تفضل أحد المستشارين لبسط السؤال المتعلق بالصعوبات والإكراهات التي يعرفها الموسم الفلاحي الحالي.

المستشار السيد خليهن الكرش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم حول الإجراءات العملية التي تمكن الفلاحين الصغار والمتوسطين لمواجهة الصعوبات والإكراهات التي يعرفها الموسم الفلاحي الحالي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الآني الخامس لفريق الاتحاد المغربي للشغل حول "الإستراتيجية المعتمدة للتخفيف من آثار الجفاف وندرة الموارد المائية على القطاع الفلاحي والعاملين به".

تفضل أحد المستشارين، السيدة المستشارة المحترمة تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي الإستراتيجية المعتمدة للتخفيف من آثار الجفاف وندرة الموارد المائية على القطاع الفلاحي والعاملين به؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال السادس لفريق الأصالة والمعاصرة حول "التدابير والإجراءات التي تعتزم وزارة الفلاحة اتخاذها استعدادا للموسم الفلاحي".

تفضل أحد المستشارين، السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن التدابير والإجراءات التي تعتزم وزارتكم اتخاذها استعدادا للموسم الفلاحي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال السابع لمجموعة العدالة الاجتماعية، حول "الإجراءات الضرورية لإنجاح الموسم الفلاحي".

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

نسائلكم عن الإجراءات الضرورية لإنجاح الموسم الفلاحي والقطاع الفلاحي وللنهوض بالقطاع الفلاحي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثامن والأخير ضمن هذه السلسلة التي تجمع بينها وحدة الموضوع، لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، حول "انطلاق الموسم الفلاحي 2022-2023".

تفضل أحد المستشارين، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير، حول التدابير التي اتخذتها وزارتكم بخصوص انطلاق الموسم الفلاحي الحالي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

تفضلوا، السيد الوزير، للمنصة للجواب دفعة واحدة على هذه الأسئلة الثمانية.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فقبل التطرق للتدابير المتخذة تحضيرا لهذا الموسم، اسمحوا لي أن أقف عند أهم مميزات وإنجازات ديال الموسم الفارط.

فهذا الموسم الماضي اتسم بظروف مناخية جد صعبة لم تشهدها بلادنا منذ الثمانينات ديال القرن الماضي، أي أكثر من 40 سنة، حيث تميز بجفاف حاد وندرة في الموارد المائية، هذه ظاهرة التغير المناخي واللي ضربت مختلف مناطق العالم، وخصوصا المنطقة ديال البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى سياق دولي مأزوم وغير مسبوق، تميز بارتفاع أسعار الطاقة والمعادن الصناعية والأغذية والأسمدة، وتسبب في تفاقم أزمة سلاسل التوريد العالمية المضطربة، والتي لم تتعاف بعد من التأثيرات السلبية لجائحة كورونا.

هذا الوضع أثر سلبا على الاقتصاد العالمي وزعزع التوازنات بما فيها الاقتصاد الفلاحي العالمي والمنظومة الغذائية.

ومن أجل مواكبة الأنشطة الفلاحية، تم العمل على واجهتين:

أولا، الواجهة الأولى همت تدبير الظرفية، من خلال توظيف كل الإمكانيات المتاحة لتوفير الظروف الملائمة والكفيلة لدعم الفلاحين، وخاصة الصغار منهم، وضمان تمويل الأسواق الوطنية بعوامل الإنتاج؛

الواجهة الثانية تم من خلالها مواصلة تنزيل البرامج المهيكلة الإستراتيجية، وذلك عبر إنجاز المشاريع المبرمجة في إطار إستراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030.

فبالنسبة لحصيلة ديال سلاسل الإنتاج الرئيسية:

على مستوى الإنتاج النباتي: بلغ إنتاج الحبوب، كما تتعرفو، 34 مليون قنطار، يعني واحد النقص ديال 67%، الزراعات السكرية 3 الملايين ديال الطن واحد النقص ديال 21%، إنتاج القطاني تراجع بـ 13%، إنتاج البواكير عرف واحد الاستقرار حيث بلغ 1.8 مليون طن، في المقابل عرفت زراعة الحوامض والزيتون ارتفاعا في الإنتاج، بلغ على التوالي 2.6 مليون طن أي 14% ديال الارتفاع بالنسبة للحوامض و21% الارتفاع بالنسبة للزيتون، أي بالنسبة للزيتون 2 مليون طن.

على المستوى ديال الإنتاج الحيواني: عرف إنتاج اللحوم الحمراء ارتفاعا طفيفا تقريبا ديال 4%، سجلت اللحوم البيضاء والبيض استقرارا على نفس المستويات السنة لما قبل، إنتاج الحليب تراجع بنسبة 11%، العسل كذلك عرف واحد التراجع ديال 10%.

على مستوى الصادرات، بلغت صادرات المنتجات الفلاحية 3 مليون طن مقابل 2.5 مليون طن في الموسم ما قبل، وتشكل أسواق الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وأمريكا الشمالية وروسيا أهم منافذ التسويق لهذه الصادرات.

بالنسبة للحوامض، بلغت الصادرات 766 ألف طن، مسجلة واحد الارتفاع ديال 40% بالنسبة للموسم ما قبل.

الخضراوات: عرفت ارتفاعا بـ 13% مقارنة مع نفس الفترة من الموسم الفارط.

نفس الشيء بالنسبة لزيت الزيتون والمنتجات المصنعة ديال السنة الماضية اللي عرفت الصادرات ديالها 47% ديال الارتفاع.

وعرفت صادرات المنتجات المصنعة ارتفاعا يقدر بـ 12% على العموم.

إنجازات البرامج المواكبة للموسم الفلاحي فيما يخص الحد من آثار قلة التساقطات المطرية فمن أجل دعم الفلاحين جراء الظروف المناخية واللي ميزت الموسم المنصرم وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، تم إنجاز برنامج استثنائي للتخفيض من آثار نقص التساقطات المطرية، حيث تم إلى غاية آخر سبتمبر 2022، دعم الرصيد الحيواني بـ 6 مليون قنطار من الشعير المدعم لفائدة 1.4 مليون مستفيد، توزيع حوالي 1.6 مليون قنطار من الأعلاف المركبة، استفاد منها 212 ألف مربي الأبقار الحلوب.

بالنسبة لتوريد الماشية: تمت تهيئة وتجهيز 405 نقطة مائية، 3239 صهريج بلاستيكي ومجرور، دعم الرصيد النباتي وتدبير ندرة المياه، سقي المساحات اللي عندها أقل من 5 سنوات في إطار الفلاحة التضامنية.

بالنسبة للتأمين الفلاحي: تم تعويض الفلاحين اللي عندهم التأمين، مليون هكتار كمساحة مغطاة بتعويضات ديال مليار ديال الدرهم على مستوى 726 جماعة.

وفي إطار المحور الثالث المتعلق بتخفيف الأعباء المالية على الفلاحين والمهنيين: تصل مبالغ القروض الممنوحة من طرف القرض الفلاحي 5.7 مليار درهم.

فيما يخص صندوق التنمية الفلاحية: بلغ حجم المساعدات الممنوحة للفلاحين عبر صندوق التنمية الفلاحية خلال الموسم الماضي 4.7 مليار درهم، أي بارتفاع قدره 5%، واللي همت استثمارات إجمالية تصل لحوالي 11 مليار درهم، ومن المتوقع أن تصل هذه الإعانات إلى 4.9 مليار درهم من هنا لآخر السنة.

مواصلة تجهيز الأقطاب الفلاحية وتسويق الأقطاب في مكناس وبركان وتادلة وسوس وإطلاق القطب ديال العرائش والتهيئ لإطلاق القطب ديال الغرب وكذلك مراكش.

الحماية الاجتماعية وتعميم التغطية الصحية: تم إلى حد الآن تحديد لائحة أولية تضم 1.3 مليون فلاح، تم تبادلها مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فالاستعدادات المتخذة بناء على هذه المعطيات السالفة الذكر والوضعية الحالية فهاذ السنة هذي تتبدى بتساقطات مطرية اللي بلغت لحد الآن 21.8 مليمتر، يعني السنة بدات بواحد العجز ديال 45% مقارنة مع سنة عادية، ولكن سجلت أحسن من السنة الماضية يعني 25+%، وبلغت حقينة السدود الموجهة لأغراض الفلاحية 3.2 مليار متر مكعب، مما يمثل نسبة ملء ديال 24%، 32-% بالنسبة للموسم الماضي.

فبناء على الوضعية الحالية ديال المياه ديال السدود تم مؤقتا تخصيص ما قدره 533 مليون متر مكعب، يعني شيء ضئيل جدا للدوائر المسقية من السدود.

ففي ظل هذه الظرفية ينطلق الموسم الفلاحي الحالي بمخزون سدود جد منخفض مقارنة مع 10 سنوات الماضية وقد تم اتخاذ عدة تدابير لمواجهة حالة الخصاص حسب الوضعية المائية للدوائر السقوية:

- عندنا انطلاق برنامج الري الموسمي الحالي في ظروف ملائمة بالنسبة لدوائر اللوكوس وسهل الغرب وتافراطا؛

- تخصيص حصة مؤقتة من المياه لانطلاق الموسم الفلاحي الحالي في انتظار تحسن المخزون الله يرحمنا بكل من ماسة ومولاي علي الشريف وملوية؛

- وتوقف عمليات السقي نهائيا بدوائر دكالة وتادلة والحوز وإيسن ودرعة-تافيلالت وبهت في انتظارتحسن مخزون السدود.

تبلغ المساحة الإجمالية المتوقع زرعها بدوائر السقي الكبير بصفة عامة على الصعيد الوطني 417.000 هكتار، وكتتبعو بصفة مدققة ومستمرة تطور الوضعية المائية على مستوى جميع الأحواض من أجل برمجة ومراجعة الحصص المخصصة للري بالدوائر السقوية وبرامج المزروعات:

- إعطاء الأولوية لسقي الأشجار المثمرة والزراعات الرئيسية مع منح رخص مؤقتة للضخ من الفرشة المائية قدر الإمكان والاقتصار على سقي الأشجار فقط في حالة العجز الحاد للموارد المائية؛

- تقييد مساحات بعض الزراعات في انتظار تحسن المخزون المائي للسدود؛

- متابعة تنفيذ مختلف البرامج والمشاريع المتعلقة بالري والتي تخص خصوصا المشاريع ديال استراتيجية الجيل الأخضر، التي تهدف إلى تحقيق إن شاء الله من هنا لـ2030 مليون هكتار ديال السقي بالتنقيط، اليوم راه احنا في 750.000 هكتار من أصل 1.600.000 هكتار اللي مسقية على الصعيد الوطني.

كما تسعى الاستراتيجية إلى إتمام وتسريع وإنجاز مشاريع عصرنة شبكة الري بدوائر الري الكبير ومشاريع توسيع المساحات المسقية بسافلة السدود المنجزة أو التي هي قيد الإنجاز.

وفي إطار الحلول المستدامة، اتجهت الوزارة لتحلية ماء البحر عبر الشروع في إنجاز مشروع جهة الداخلة- واد الذهب بعد الانتهاء وإطلاق المشروع ديال شتوكة آيت باها فالداخلة، الهدف هو خلق واحد المحيط سقوي ديال 5000 هكتار بناء على تحلية ماء البحر وهذا الوحدة غادي تشغل على أساس طاقة مستدامة، الطاقة الريحية، وبدينا في هذا العمل هادي واحد 3 شهور في الميدان، إطلاق دراسات إعداد مشروع جهة كلميم- واد نون لإنشاء محيط فلاحي على مساحة 5000 هكتار، نفس النموذج اللي كنخدمو عليه في الداخلة.

كما يسعى القطاع الفلاحي إلى تعزيز قدرته على مقاومة التغيرات المناخية من خلال تطوير عدة أساليب منها:

- أولا، تشجيع ودعم الزراعات ذات قدرة على مقاومة التغيرات المناخية، كأشجار الخروب والكبار والزيتون والأركان والصبار واللوز؛

- تطوير واستعمال أصناف نباتية محسنة مقاومة للجفاف وندرة الموارد المائية، خصوصا الخاصة بالحبوب والقطاني والأعلاف؛

- مواصلة دعم التأمين الفلاحي الخاص بالحبوب والقطاني والزراعات الزيتية والأشجار المثمرة ضد المخاطر المناخية؛

- العمل على اعتماد أنظمة للإنتاج على تناوب الزراعات؛

- تشجيع التقنيات المحافظة على الرطوبة والتربة كتقنية البذر المباشر؛

- مواصلة تحسيس الفلاحين بضرورة ترشيد استعمال الأسمدة الكيماوية والمبيدات واللجوء إلى استعمال المواد العضوية.

فيما يخص عوامل الإنتاج بالنسبة للمدخلات الفلاحية، تم اتخاذ مجموع من التدابير لتأمين تغطية حاجيات الفلاحين وتقريبها منهم، وذلك بالاعتماد على شبكة نقط البيع والتي يمكن إجمالها على الشكل التالي:

أولا، البذور المعتمدة فيما يخص الحبوب الخريفية، رغم الظروف الصعبة ديال السنة الماضية تمكنا من توفير 1.1 مليون قنطار من أصناف ملائمة ذات مردودية عالية وجودة مضمونة ومراقبة من طرف (l'ONSSA[1]) فيما يخص الثلاث حبوب الرئيسية، ويتم الاعتماد على شبكة توزيع تغطي كل المناطق المكونة من حوالي 400 نقطة بيع على الصعيد الوطني؛

ولدعم الفلاحين تم تحديد أثمنة بيع تحفيزي ومناسبة وموحدة في جميع جهات المملكة، ويصل دعم الدولة إلى 210 درهم للقنطار بالنسبة للقمح اللين والشعير، 290 درهم للقنطار بنسبة للقمح الصلب، من حيث الأثمان ديال البيع الآن ديال القمح اللين والشعير هي 400 درهم للقنطار، فيما يخص القمح الصلب فالثمن هو 620، يعني أقل بكثير بالأثمان اللي موجودة ديال الحبوب في الأسواق، وإلى غاية اليوم بلغت المبيعات 340 ألف قنطار؛

فيما يخص الأسمدة، فالأسمدة الفوسفاطية غادي يكون عندها الحفاظ على نفس مستويات الأثمنة المسجلة خلال الموسم الفارط بفضل الجهود ديال الوزارة مع المكتب الوطني الشريف للفوسفاط، ويتم تزويد السوق الوطنية بحوالي 650.000 طن من هاذ الأسمدة، علما بأن الطلب ما تيتجاوزش 500.000 طن، وسنواصل عبر شركة سوناكوس (SONACOS[2]) عملية توزيع الأسمدة، تفعيل مكتسبات ونتائج خرائط التربة المتعلقة بترشيد الاستعمال، دعم التحاليل المخبرية الفلاحية للتربة والماء والنبات عبر صندوق التنمية الفلاحية؛

فيما يخص الأسمدة الآزوتية اللي كلها أسمدة مستوردة وكتعمل، تتصنع من الغاز الطبيعي، فهي عرفت واحد الارتفاع مهول في الأثمان

[1] **O**ffice **N**ational de **S**écurité **S**anitaire des produits **A**limentaires

[2] **So**ciété **Na**tionale de **Co**mmercialisation des **S**emences

على الصعيد العالمي وكاين بعض البوادر في هاذ الآونة الأخيرة أدى إلى بعض الانخفاض، واحنا تنتبعو التطور ديال الأسواق باش نشوفو كيفاش الدولة يمكن لها تتدخل، أشنو هو الطريقة ديال التدخل، أشنو هو الدعم ربما على الزراعات الرئيسية، فهذي أسمدة تتستعمل ابتداء من يناير، فبراير، مارس، فاحنا في تفكير باش نشوفو أشنو هي الصيغة اللي كاين عندها الإمكانيات باش يكون الدعم ديال الفلاحة؛

برامج الزراعات الخريفية: وضعنا برنامجا للزراعات الخريفية وطبعا حددنا جوج ديال السيناريوهات، نتمناو من الله تكون سنة عادية وإلى قدر الله كان هناك شح في الأمطار عندنا سيناريو آخر:

- فالحبوب الخريفية: المساحة المستهدفة هي 4.3 مليون هكتار، منها حوالي 6% مسقية؛

- برنامج إكثار البذور المختارة للحبوب الخريفية: المساحة المستهدفة هي 53.000 هكتار وفيها اللي لأجل الإنتاج ديال 1.5 مليون قنطار للتحضير للموسم المقبل؛

- الزرع المباشر: بدينا عندنا واحد البرنامج طموح في إطار استراتيجية "الجيل الأخضر" باش نوصلو هنايا لـ 2030 مليون ديال هكتار اللي مزروعة بالزرع المباشر اللي السنة الماضية بدينا بـ 50.000 هكتار هاذ السنة غادي نعملو إن شاء الله 100.000 هكتار.

ولدعم صغار الفلاحين تم:

- الاقتناء ديال 53 آلة للزرع المباشر، وتوزعت على التعاونيات في المناطق اللي فيها مؤهلات للزرع المباشر؛

- إعانات في إطار صندوق التنمية الفلاحية بالنسبة كذلك لهاذ الآلات؛

- تكثيف وتعزيز تحسيس ومواكبة الفلاحين لاعتماد وتبني هذه التقنية، الزراعة المحافظة، واللي أعطت يعني نتائج جد مهمة السنة الماضية.

بالنسبة للقطاني، المساحة المستهدفة 250.000 هكتار، الزراعات الكلئية 530.000 هكتار، الزراعات السكرية 65.000 هكتار، الخضروات الخريفية 103.000 هكتار، وتم زرع ديال 35% منها إلى حد الآن.

فالحرث لحد الآن.. كذلك فيما يخص الحرث، في الحقيقة باقي بطيء، تم دبا ألف هكتار اللي تم الحرث ديالها، الزراعة ديال 157.000 هكتار من الزراعات الخريفية الكبرى، إنجاز برنامج الخضروات الخريفية، كما قلت، على مساحة ديال 36.000 هكتار، زرع حوالي 11.000 هكتار بالشمندر السكري.

التأمين الفلاحي: تنطمحو باش نوصلو لـ 2.5 مليون هكتار اللي مؤمنة من هنا إلى 2030، فكاين واحد الارتفاع تصاعدي، هاذ السنة، إن شاء الله، الهدف هو 1.200.000 هكتار.

صندوق التنمية الفلاحية: غادي نستمرو في الدعم، وعندنا خصوصا الدعم اللي يهم السقي الموضعي والسقي التكميلي، وكذلك إرساء إعانات جديدة غادي تهم بصفة خاصة:

- دعم الشباب وتنمية أراضي الجموع؛

- مراجعة الإعانات وفق عقود برامج خاصة بتنمية سلاسل الإنتاج، واللي تهم تكثيف الإنتاج النباتي والحيواني والتجهيزات بالمعدات الفلاحية وإنشاء وحدات تثمين المنتجات الفلاحية واستعمال البذور المختارة للحبوب.

ومن المرتقب باش يوصل حجم هاذ الإعانات خلال هذه السنة 3.7 مليار درهم من أجل استثمار إجمالي يناهز 7.4 (مليار درهم).

فيما يخص التصدير: فالإجراءات تتمحور حول المراقبة التقنية، التنسيق واليقظة، إنعاش الصادرات، لحد الآن تم تصدير ديال 15.000 طن من الحوامض، أي بواحد الانخفاض ديال 16% في حين أن البواكير حتى هي عرفت واحد الارتفاع 171.000 طن أي بزيادة بـ 16% مقارنة مع الموسم الماضي في نفس الوقت.

وبالنسبة للتمويل، "مجموعة القرض الفلاحي" أخذت التدابير اللازمة لتلبية احتياجات التمويل ديال الموسم الفلاحي.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على الجواب.

ننتقل إلى التعقيب على جواب السيد الوزير، وأعطي الكلمة للمتدخلين حسب الترتيب اللي تم به طرح الأسئلة.

في هذا الإطار، ستكون الكلمة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كما تعلمون، ينطبق هذا العام الموسم الفلاحي في ظل اللايقين وعلى إيقاع ارتفاع كبير ومهول في أثمنة البذور وكذا في أثمنة الأسمدة التي عرفت زيادات، كما قلتم، صاروخية، وصلت إلى 150%، هذا علاوة على تأثير ارتفاع الغازوال على ارتفاع تكلفة الحرث والزرع والسقي والصيانة، ولقد دفعت هذه الأوضاع العديد من الفلاحين إلى الخروج للاحتجاجات في بعض الأقاليم.

وأمام هذه الوضعية المرتبطة بالسياق.. أنا نقابي.. لا أنا كنجاوب

لأنني نقابي، وأمام هذه الوضعية المرتبطة بالسياق الدولي الذي بات معروفا، ينتظر الفلاحون تدخلكم السيد الوزير المحترم للتخفيف من تداعيات ارتفاع تكاليف الإنتاج لتشجيع ودعم الفلاح، خصوصا منتجي الحبوب ومربي الماشية، لما لها من مكانة خاصة في غذاء المواطنات والمواطنين المغاربة.

وكذلك، نطلب منكم بلورة سياسة استباقية تعتمد على دعم المخزون الاستراتيجي خلال المواسم الفلاحية الجيدة، بالإضافة إلى تنظيم عملية تسويق المنتجات الفلاحية وإعادة النظر في تفويت مخازن الحبوب للخواص لما لها من أهمية في التحكم في استقرار المخزون الوطني من هذه المواد الأساسية وضبط السوق الوطني.

وقبل كل ذلك وبعده، ندعوكم، السيد الوزير، إلى إشراك الفرقاء الاجتماعيين ومختلف الفاعلين بالقطاع في بلورة أي تصور مستقبلي، خصوصا "الجامعة الوطنية للفلاحة" المنضوية تحت لواء "الاتحاد العام للشغالين بالمغرب" كشريك جاد ومسؤول، والتي بالمناسبة سبق لنا في عدة مناسبات سالفة تذكيركم بأهمية الاستجابة لطلباتها لكم بعقد حوار قطاعي والذي سيكون بلا شك مثمرا، وكذلك تفاديا لأي تأثير سلبي على الموسم الفلاحي الحالي، نظرا لأهمية إشراك الموارد البشرية في إنجاح أي مخطط استراتيجي مستقبلا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد مصطفى الميسوري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

لا يسعني في البداية إلا أن أنوه بالعمل الكبير الذي تقومون به على رأس هذا القطاع، تبصمون فيه عن مسارات حافلة وتواصلون بكل ثقة ورغم الإكراهات وتواكبون الأزمة ومواكبة أنجع للاستراتيجيات والمخططات، وعلى رأسها استراتيجية "المغرب الأخضر" الذي أطلقه الملك محمد السادس نصره الله منذ 2008، والذي حقق تنمية مستدامة متوازنة للقطاع الفلاحي الوطني ساهم بشكل كبير في تنمية الناتج الداخلي لبلادنا، بحيث أن القطاع الفلاحي أصبح محركا قويا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بفضل الأهداف التي تم التخطيط لها.

هذه المجهودات مكنت الفلاحة المغربية اليوم من اكتساب مناعة قوية وقدرة كبيرة على التأقلم مع كافة المتغيرات حسب شكل السياق الدولي الحالي والظروف التي تجتاح العالم، عوامل كلها تعد أكبر امتحان لقطاعنا الفلاحي الوطني منذ عقود، خصوصا وأن القطاع واجه أزمتين كبيرتين.

أولهما التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كوفيد الذي لا زلنا نجر أثرها، ثم تعرض الفلاحة المغربية لتغيرات مناخية تمخض عنها توالي 6 سنوات من عجز الموارد المائية وعدم انتظام التساقطات.

ولكن إلى أي حد ستستمر هذه المقاومة؟ خصوصا أمام التحديات التي تفرضها ندرة المياه أمام تأخر الأمطار وأثر المعاناة التي تكبدها الفلاحون في الموسم الماضي إضافة إلى ارتفاع أسعار المدخلات الفلاحية.

السيد الوزير،

إن إعطاء انطلاقة الموسم الفلاحي يعتبر تقليدا سنويا رمزيا وهاما باعتباره مناسبة للوقوف على ما تم تحقيقه خلال الموسم الفلاحي الماضي، وذلك من أجل مواصلة تشجيع الاستثمار في هاذ القطاع من خلال منح تحفيزات في إطار صندوق التنمية الفلاحية وإطلاق إعانات جديدة في إطار تنزيل استراتيجية "الجيل الأخضر"، وفي إطار البرنامج الاستثنائي الذي وضعته الحكومة في 18 فبراير 2022..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل.

المستشار السيد محمد بولعيش:

شكرا السيد الرئيس.

بداية نشكركم السيد الوزير على المعطيات المهمة التي أدليتم بها، فحال اللي قلت واخا احنا عارفين بأن هاذ الظرفية صعيبة، وكاينة كوفيد، ومن بعد كوفيد الحرب الأوكرانية الروسية ومخلفاتها على الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي وعلى السلاسل ديال التوريد.

احنا اليوم الفلاح ضايع، السيد الوزير، تالف ما عارفش ما يدير، ما عارف راسو واش فالصمايم ولا فالليالي؟ الحرارة والسخانة، كيفكر واش يفلح أرضو ولا يخليها؟ فلحها مشكلة وخلاها جوج ديال المشاكل، الفلاح اليوم راه بدا ياكل من الشكارة، راه تقبها ودخل للأرض ونطلبو من الله الخير.

المثال، السيد الوزير، خصنا ندعمو ويكون عندنا الاقتصاد ديالنا مبني على الاكتفاء الذاتي، فعوض نصدرو الأفوكا والحوامض يكون عندنا الحبوب والقطاني مكفين السوق كامل، ماشي احنا نصدرو مليار ديال الأفوكا ونستوردو 3 ولا 4 مليار ديال القطاني والحبوب، هاذ الفلاح الصغير خصنا نعاونوه باش يكون عندنا واحد الأمن غذائي في بلادنا.

المثال، السيد الوزير، على الدعم ديال الفلاح الصغير، عندنا

مشاكل فإقليم العرائش، الفلاحة ديال الشمندر كانت تقريبا 5000 هكتار اللي كتفلح، هاذ العام 1000 هكتار وإذا ما دخلتوش، السيد الوزير، حتى 500 هكتار ما غتفلحش هاذ العام.

كاين مخلفات كبيرة ديال المشاكل تراكمت عن سنوات والأسباب كثيرة ومتعددة، ومنها على الخصوص عدم تأمين منتوج الشمندر على غرار باقي المنتوجات الفلاحية، والغياب ديال الموقع ديال شركة "كوزيمار" فالمعاناة ديال هاذ الفلاحة الصغار، السيد الوزير.

وفي الأخير، نحن كممثلين للأمة عارفين الحجم ديال المجهودات المبذولة من قبل القطاعات الوصية وكنثيقو فيك، السيد الوزير، باش تحل هاذ المشاكل.

"اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين".

وفي الأخير، "اللهم اسق عبادك وبهيمتك وانشر رحمتك وأحيي بلدك الميت".

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد خليهن الكرش:

شكرا السيد الرئيس.

إن الفئات الأكثر تضررا من الوضعية التي اجتازتها بلادنا تحت وطأة تداعيات جائحة كورونا التي تزامنت مع حالة الجفاف المستمر، فئة الفلاحين الصغار والمتوسطين ومربي الماشية الذين كانوا في الصفوف الأمامية إبان الجائحة وبفضلهم استقر تزويد السوق المغربية بجميع المواد الغذائية، إلا أن هذه الفئة تعاني الآن من ارتفاع أسعار المحروقات، بالإضافة إلى الارتفاع المهول في أسعار ضروريات الإنتاج الفلاحي ومن أثمنة البذور والأسمدة وعمليات الحرث والزراعة.

2- اندثار وإتلاف مساحات كبيرة من الأشجار المثمرة بفعل توالي سنوات الجفاف؛

3- الخروقات، منها المحسوبية والزبونية التي تعرفها برامج الدعم المقدمة لهذه الفئة في غياب السجل الفلاحي؛

4- تفاحش الفوارق المجالية في ظل سياسة تكريس الفوارق بين المناطق على أساس مواردها الطبيعية.

5- ارتفاع أسعار المواد العلفية الأساسية التي أدى إلى تضرر مربي الماشية بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المحروقات، ونخص بالذكر كسابة المناطق الجنوبية الذين يعانون من ارتفاع أسعار المحروقات ومن ارتفاع الضرائب المفروضة على سياراتهم ذات الدفع الرباعي التي تفرضها عليهم ضرورة المنطقة وتضاريسها، مما نتج عنه توسيع دائرة الفقر والهشاشة بالمناطق القروية، وارتفاع معدلات الهجرة إلى المدن، بالإضافة إلى الاحتقان الاجتماعي بالقطاع الفلاحي، فلاحين وأصحاب الجرارات، وهنا نخص بالذكر يجب دعم المحروقات المستعملة للجرارات على غرار دعم كيروسين الطائرات ودعم الفيول لإنتاج الكهرباء، لأن حتى هاذو مغاربة ومن حقهم حتى هوما يستافدو من الدعم المخصص وهوما اللي غادي يضمنو لنا الأمن الغذائي.

وأيضا، شغيلة القطاع منها "المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية" و"المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية"، كما ساهم بشكل كبير في ارتفاع أسعار المنتوجات الفلاحية الذي مس بالقدرة الشرائية لسائر المواطنين والمواطنات.

إزاء هذا الوضع، يتعين على الحكومة:

- أن تسن سياسة عمومية موجهة بصفة خاصة إلى عموم الفلاحين الصغار ومربي المواشي؛

- وأن تواكب هذه السياسة بإصلاحات مؤسساتية وقانونية، على رأسها تجويد حكامة المؤسسات العمومية، التي تخضع لوصاية الوزارة والعناية، بشغيلة القطاع الفلاحي على مستوى الوزارة، كما على مستوى المؤسسات العمومية والشبه عمومية تحت وصاية الوزارة؛

- وفتح حوار جاد ومسؤول مع النقابات الوطنية المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، بكل المؤسسات التابعة لوزارتكم؛

- الحد من المضاربات التي تمس بالمصالح المادية للمزارع والعمل على فرض احترام القانون لتنظيم مسالك التسويق؛

- اتخاذ تدابير وإجراءات عملية واستعجالية للحد من آثار الجفاف وضمان دعم استثنائي للفلاحين الصغار والمتوسطين ومربي الماشية.

السيد الوزير،

اليوم، أنتم مسؤولون أمام المغاربة كاملين، السنة المقبلة باش تضمنو أمنهم الغذائي، وذلك عبر اتخاذ إجراءات استثنائية، وهنا كنقولو أن دعم المحروقات بالنسبة لهاذ الفئة، لأن الكسابة كيضطرو ينقلو يبحثو على المراعي ديالهم..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

السيدة المستشارة، تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الادريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في المداخلة ديالكم قلتو بأنه غادي توقفو السقي على بعض المناطق منها دكالة، السيد الوزير، راه دكالة هاذي، راه إذا صيفت عبدة ودكالة وتادلة والسراغنة والشاوية، كنقولو العام زين، احنا بغينا نعرفو الإستراتيجية ديال الحكومة باش ما يتأثرش لنا الاقتصاد الوطني، وكيفاش غادي تدير حتى تزود السوق الوطنية بالخضر والفواكه والزيتون والحبوب والقطاني؟

بغينا نعرفو واش كاين شي إجراءات عاجلة فهاذ الصدد، السيد الوزير، اللي غادي تخلينا ما نبقاوش مرتبطين بالتساقطات المطرية؟

السيد الوزير،

في انتظار أن سيدي ربي يجود علينا بالأمطار، وفي انتظار أن الحكومة تلقى لنا حلول عاجلة لاستدامة الموارد المائية ببلادنا، كنأكدو في فريق الاتحاد المغربي للشغل، على أولوية دعم الساكنة القروية، وخصوصا العمال الزراعيين اللي غادي يعانيو بزاف من هاذ قلة الأمطار والجفاف.

السيد الوزير،

كنقترحو في فريق الاتحاد المغربي للشغل، أننا ننقصو ونخفضو من أسعار البذور والأعلاف والأسمدة ونحميو الفلاحة الصغار من ظاهرة الاحتكار والسمسرة اللي كيتعرضو لها بشكل ممنهج، مع توفير مياه الشرب للساكنة والمواشي بالكم والكيف المطلوبين.

السيد الوزير،

فيما يتعلق بمعالجة إشكالية ندرة المياه، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، كنقترحو أننا نلتجأو إلى منظومة فلاحية غير تقليدية، اللي كتعتمد بالخصوص على تحلية مياه البحر والاعتماد على تقنيات الري المتقدمة وعلى تحويل الفائض المائي ببلادنا ببعض المناطق والأحواض إلى المناطق اللي كتعاني من ندرة المياه، تحقيقا للتضامن والعدالة المائية بين الجهات، مع تعميم محطات معالجة المياه المستعملة لسقي الحدائق العمومية على جميع المدن، عوض سقيها بالماء الصالح للشرب، مع إعادة توجيه المنتوج الفلاحي اللي كيستهلك بزاف ديال الماء نحو منتوج فلاحي اللي كيستهلك غير شوية ديال الماء، وأيضا مع مواصلة بناء السدود.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

كما هو معلوم، السيد الوزير المحترم، فإن القطاع الفلاحي يكتسي أهمية خاصة ضمن المنظومة الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، نظرا لارتباطه الوثيق بالمعيش اليومي للمواطنات والمواطنين.

لكن ما يخيفنا ويخيف المواطنات والمواطنين اليوم، السيد الوزير المحترم، أن الجفاف بات يهدد الموسم الفلاحي في بلادنا إثر تأخر التساقطات المطرية، الأمر الذي يثير مخاوف المزارعين الذين يعتمدون في معيشهم على مردود المحاصيل.

السيد الوزير المحترم،

وفي هذا السياق، ننوه عاليا بمجموعة من التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة، لاسيما فيما يتعلق بتوفير البذور والأسمدة وتسويقها بأثمنة البيع المدعمة للقمح اللين والشعير والقمح الصلب، كما ذكرتم السيد الوزير المحترم.

بالإضافة إلى سياسة القرب التي اعتمدتها الحكومة من خلال ترشيد شبكة التوزيع والتتبع اليومي للمبيعات لتجنب الخصاص، إلا أن هذه الإجراءات تظل غير كافية في ظل الوضعية الحالية الصعبة التي يعيشها الفلاح المغربي، زد على ذلك تأثير ارتفاعات أسعار المحروقات الذي أثر سلبا على الفلاحين الذين يسهرون بشكل يومي على المشاركة في توفير الأمن الغذائي للمغاربة، الأمر الذي يتطلب متابعة هذا الدعم من أجل إنقاذ الموسم الفلاحي.

السيد الوزير المحترم،

إذا كان مخطط "المغرب الأخضر" باعتباره استراتيجية واضحة المعالم قد حدد آليات العمل في مختلف المجالات المرتبطة بالتنمية الفلاحية، فالحكومة مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بسن مجموعة من التدابير الاستعجالية الضرورية لمواجهة آثار نقص التساقطات المطرية على القطاع الفلاحي، ومن أولى هذه التدابير نرى في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين:

- أولا، ضرورة مواصلة وتسريع إنجاز برنامج السدود الكبرى والصغرى في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 لرفع الطاقة التخزينية إلى 24 مليار متر مكعب في أفق سنة 2030، طبقا للتوجيهات الملكية السامية؛

- ثانيا، توسيع برنامج استغلال المياه العادمة المعالجة في سقي المساحات الخضراء وكذا تحسين مردودية شبكات التوزيع وتسريع وثيرة إنجاز محطات لتحلية مياه البحر باستعمال الطاقات المتجددة ولم لا الطاقة النووية؛

- ثالثا، تمويل عملية تزويد السوق الوطنية بالقمح وعلف الماشية وتمويل استثمارات مبتكرة في مجال السقي؛

- رابعا، إخضاع الدعم المخصص لمربي الماشية لمعايير التناسب مع حجم القطيع الذي يتوفر عليه الفلاح للتوصل بدعم مادة الشعير.

وفي الخلاصة، نشكركم، السيد الوزير المحترم على ما قدمته الحكومة على العموم ووزارتكم على الخصوص، ونطلب منكم المزيد من العناية والدعم في هذه الظروف الصعبة التي يمر بها القطاع الفلاحي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

انتهى الوقت.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

تكلمتم في البداية على التحديات اللي هي جلها طبيعية، بطبيعة الحال احنا لا نسائلكم على هذه التحديات وما يمكنش نحملكم المسؤولية ديال بعض التحديات الطبيعية التي تحول دون الرقي بالمجال ديال القطاع الفلاحي من ندرة المياه، من الجفاف، من التربة، كل هذه الأمور تنعرفوها.

ولكن، اليوم إذا بغينا نساءلكم غادي نساءلكم السيد الوزير على الإشكال ديال المجالات اللي يمكن لكم تتدخلو فيها وتحدو مما يعيشه اليوم القطاع الفلاحي، وأتكلم عن الرأس المال البشري، اليوم الفلاح المغربي وأنا أعتبره فلاح مبتكر، فلاح اليوم خلق واحد الرصيد وواحد التراكم كبير جدا اللي خصنا نحافظو عليه، في جميع الزراعات ديال البواكير ديال الحوامض، ديال الزراعات ديال التربية ديال الدواجن، الحيوانات، يعني عندنا واحد التجربة.

أنا الخوف اليوم والخشية أن هذا الفلاح هذا أنه حتى هو غدا غادي يهجر ويمشي لقطاعات أخرى، لأنه ما بقى عندو عزيمة علاش.. إذا كنا غادي نحميوه اليوم ما نحميوهش غير من الظواهر الطبيعية، نحميوه حتى من الظواهر الإنسانية، اليوم السوق كيفاش نحميو هاذ الفلاح أنه ملي يدخل بالمنتوج ديالو للسوق يلقى واحد التنافسية اللي يقدر بها أنه.. كيفاش نحميو الاقتصاد الوطني ديالنا ونعتمدو على الفلاحات الوطنية لتوفير الأمن الغذائي.

كيف أنا تنقول والإخوان كلهم اليوم تيذاكرو على أنه باركا علينا ما نصدرو الثروة المائية ديالنا، احنا إذا كنا غادي نوجهو هذاك الليمون ولا الأفوكا ولا هذا، نوجهوه للصناعات الغذائية، نوجهه للأمن الغذائي المغربي، نمنعو التصدير وهذه التجربة راه درتوها، منعتو مطيشة باش تخرج واحد الوقيتة وبدون سابق إعلام، فلماذا لا تكون اليوم الجرأة عند السياسي أنه يتخذ القرار ويقول أنا إذا غادي ننتج واحد الحاجة، ننتج الحاجة اللي خاصة بلادي، ننتج واحد الحاجة اللي ما غاديش تكون مكلفة بالنسبة للاقتصاد ديال البلاد.

احنا اليوم إذا مشيتو للقضية ديال التنقيط، كنقول اليوم في المغرب راه ما كاينش المشكل فيما هو استراتيجي، "المغرب الأخضر" شيء رائع، "الجيل الأخضر" شيء رائع، ما مختلفينش في هاذ الشي، ولكن تنقول لهم كيفاش الأجرأة ديال هذه الأمور الاستراتيجية الكبرى والتنزيل ديالها.

اليوم الناس كلهم كيشكيو من الدعم ديال.. واحد العدد ديال الفلاحة اللي ما وصلهمش العلف، هذاك الشعير اللي توزع كيقول لك ما وصلناش النصيب ديالنا، وحتى ذاك الشي اللي وصلنا ماشي كافي.

واش ما حانش الوقت اليوم حتى في إطار الدعم، أننا نوجهو الدعم للإنتاج، يعني أن ذاك اللي كينتج، الفلاح اللي كينتج والمجتهد، ماشي بحال اللي ما تيخدم بحال اللي تيخدم.

اليوم، وثانيا نجيو نديرو المراقبة، احنا في إطار "المغرب الأخضر" 140.000 هكتار السيد الوزير حولتها إلى 740.000 هكتار خاضعة للسقي، واش عمر درتوشي مراقبة بالنسبة لهاذوك الضيعات الفلاحية اللي تدارو، واش كينتجو شي حاجة ولا ما كينتجوش، باركا علينا ما نبداو نخويو الماء في الرملة، وبهاذ العبارة هاذي وبهاذ المنطق هذا غادي نكونو قدمنا.. لأنه ماشي الإشكال اليوم كيفاش غنوفرو التمويل، فين هذاك التمويل اللي اخذيت خصو يمشي، أشنو هي المجالات اللي خصو يمشي فيها اللي غادي تحقق واحد القيمة مضافة لبلادنا وغادي تنمي بلادنا واحنا محتاجين بأن بلادنا تنمى.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لآخر متدخل في إطار التعقيب، الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

أشكر السيد الوزير على جوابكم.

عرفت بلادنا السنة الماضية موسما فلاحيا صعبا بسبب عجز غير مسبوق في الموارد المائية على إثر تعاقب سنوات الجفاف، أضف إلى

ذلك ارتفاع أسعار أغلبية المدخلات الفلاحية وارتفاع أسعار الأعلاف.

وعلى الرغم من هذا الوضع استمر، الفلاح والمقاولة الفلاحية الوطنية في إمداد السوق الوطني بالمنتوجات الزراعية بشكل منتظم، كما وافق مهنيو القطاع الفلاحي على زيادات بنسبة 10% من الحد الأدنى للأجور المتفق عليه في إطار الحوار الاجتماعي.

السيد الوزير المحترم،

تعتبر الفلاحة في المغرب محركا أساسيا للنمو وتوفر دخلا بشكل مباشر أو غير مباشر لأكثر من 15 مليون مغربي، ولذلك يجب على الحكومة اتخاذ تدابير خاصة في هذا الموسم الفلاحي نظرا للوضع الاقتصاد السائد حاليا من أجل تمكين الفلاحين، وخاصة الصغار منهم من دخل محترم، وفقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة حفظه الله.

وقد تلقينا بارتياح، السيد الوزير، التدابير التي اتخذتها الحكومة فيما يتعلق بـ:

- تزويد السوق الوطني من 1.1 مليون قنطار من البذور المختارة؛

- توفير 650.000 طن من الأسمدة بنفس سعر الموسم السابق؛

- البرنامج الطموح للتأمين الزراعي؛

- التزويد بالأعلاف المدعمة بحوالي 50% من ثمن البيع بسلسلة الحليب.

كما نأمل منكم، السيد الوزير، بهذه المناسبة:

- مواكبة ودعم الفلاحين الصغار من خلال وضع آليات لتسهيل التمويل وكذا إعادة جدولة القروض البنكية، خصوصا بالنسبة للذين يعيشون وضعية مادية صعبة؛

- تزويد الفلاحين بالأسمدة الأزوتية بأثمنة مناسبة؛

- الحفاظ على الثروة الوطنية من الأشجار المثمرة والحيوانية؛

- تمكين أكبر عدد من الفلاحين من التغطية الصحية الأساسية؛

- التعجيل بتوقيع عقود البرامج لمجموع السلاسل الفلاحية في إطار برنامج "الجيل الأخضر".

وفي الأخير، أجدد شكري لكم السيد الوزير باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب على المجهودات القيمة التي تبذلونها في هذا القطاع الهام ببلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إذن بهذا ننهي هاذ التعقيبات حول الأسئلة التي تجمع بينها وحدة الموضوع، أعطي الكلمة للسيد الوزير إذا رغب في الرد في الوقت الذي تبقى لكم السيد الوزير.

تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فالظرفية بحال اللي قلنا صعبة، والعامل الصعب فهاذ الظرفية هو الجفاف، وأكثر يعني بنسبة القطاع هو الجفاف اللي صعيب باش تلقى لو يعني الحلول فهاذ الظرفية، وما خصناش نكونو غالطين، لأن الحوار على الماء خصو يكون نطرحوه على أسس صحيحة.

(Supposant) احنا كاع هاذ الماء ما استعملناهش هاذ السنين هذا، راه ما غيبقاش لك اليوم، لأن الشتا ما كايناش هاذي سنوات، ما كايناش هاذي سنوات، راه واخا السنة ديال 2020-2021 كانت مزيانة، ولكن ما عمرات لناش السدود، راه هاذي عدة سنوات.

إذن خصنا نطرحو هاذ المسائل على واحد الآخر، ما ننساقوش على هذا.. هاذ الشي ديال التصدير ديال الماء راه ولى واحد (slogan) ما عرفت شكون اللي جابو، راه دابا ولا (un slogan) اللي هذا.

شحال ديال الفواكه تنصدرو؟

شحال ديال لافوكا عندنا؟ 9000 هكتار، شحال عندنا ديال الدلاح؟ 19.000 هكتار؟ هاذي هي اللي تتضيع لنا الماء، راه كاين واحد الغلاط، هاذيك الماطيشة اللي تتصدر شحال من واحد عايش فيها، فين غادي يمشيو ذوك الناس؟

التثمين ديال الماء راه ما عمرو خص تعرفو بأنه راه تيضرب المثل بالتثمين ديال الماء عندنا في البلاد، شحال ديال الشغل كنخدمو، شحال ديال (les devises) تنرجعو.

ثالثا، نعطي لكم واحد، الفلاحة اللي كاينين هنا والناس ديال المهنة، عندو الماء ونقول له دير (céréales) واش غادي يديرها؟ ما غايديرش (céréales)، شحال عندنا ديال الأراضي المسقية؟ 1.600.000، شحال عندنا في البلاد ديال الأراضي؟ 9.000.000 ملي تتكون الشتاء شحال تنديرو ديال الحبوب؟ تنديرو 4.5 مليون، ولكن فين الماء باش غادي تسقيها؟ فين كاين الماء؟

إذن احنا طبعا كاين واحد الاجتهاد، احنا غاديين في هاذ السقي التكميلي، تنقلبو باش نوصلو، إن شاء الله، باش نلقاو واحد المليون هكتار بالسقي التكميلي، ماشي في الدوائر السقوية، اللي يعني ديال (céréales)، هاذ الشي ديال الحبوب إلى سقيتهم 3 المرات بحال إلى 3 دالرشات، هاذيك غادي تعطي واحد الإنتاج، هذا هو اللي احنا خدامين

فيه، خصوصا مع أراضي الجموع مع وزارة الداخلية، وغاديين فيه ودرنا الإعانات فهاذ الصدد.

فغير، السيد المستشار المحترم، اللي قال احنا تنصبو الماء في الرملة، احنا لا، لا، لا ما كايناش، هذاك الشي اللي درنا في مخطط "المغرب الأخضر" هو اللي تيخلي بلادنا اليوم عندو الأمن الغذائي ديالو.

قولو لي أشنو هي البلاد اللي راه مرتاحة بالنسبة للتغذية ديالها وبالنسبة للأسواق ديالها اليوم؟ أعطيو لي شي مثل بما فيها الدول الأوربية؟ كيفاش ذيك الصادرات اللي طلعت، علاش؟ راه اليوم ذاك الشي اللي ما كانش تيتصدر، تيتصدر، علاش؟ لأن ما عندهاش ما قدراتش تنتج.

إذن احنا ذاك الشي، هاذ التوازن بين السلاسل اللي خصنا نحافظو عليها والتغذية والتمويل ديال السوق الداخلي، هاذي واحد المعادلة جد مهمة، خص تعرفو بأن الإخوان اللي، السادة المستشارين اللي ماشي فلاحة، خص تعرف بأنه ما يمكنش فلاح فواحد المنطقة اللي فيها السقي ما يمكنش يمول السوق الداخلي إلى ما كانش تيصدر واحد القسط منها؛ راه كاين واحد (l'équation) خص نكونو واقعيين في هاذ المسائل هذه.

التحلية ديال ماء البحر، راه تنقولو لكم درنا الشتوكة، شكون اللي دارها؟ دارتها وزارة الفلاحة من 2016، واليوم 15.000 هكتار كتسقى وهي اللي غادي تساهم لنا باش غادي تمول لنا السوق.

قلت لكم عندنا 103.000 هكتار ديال الخضر، إن شاء الله، هاذ السنة هاذي، وصلنا (déjà) 35.000 هكتار اللي (déjà) مغروسة، هاذيك هي اللي غادي تمول السوق الداخلي ديالنا.

فيعني غير كلشي هاذ الشي اللي قلتوه معقول، ولكن خصنا نوضعو النقاش على أسس ومعطيات اللي هي صحيحة.

فالحوار القطاعي، إن شاء الله، احنا غاديين فيه غادي نوصلو، احنا نتواصل مع جميع المكونات المهنيين راه تنشفوهم كل أسبوع، والممثلين الآخرين احنا راه غاديين نفتحو معهم النقاش.

إن شاء الله البرنامج الوطني ديال الماء راه شاد الطريق ديالو، دبا الرؤية راه كاينة ديال الحكومة، التحلية ديال مياه البحر، كما قلت لكم، الداخلة راه احنا بدينا فيها، كلميم، الناظور الإخوان ديال وزارة التجهيز راهم خدامين على الدار البيضاء وعلى الناظور وعلى آسفي وعلى.. كان واحد السؤال على هاذ الشي غادي نهضر عليه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نتقل معكم دائما إلى استكمال الأسئلة الموجهة إليكم في هذه الجلسة.

ونستهلها بسؤال حول "محاربة المضاربات في سلاسل إنتاج الزيتون وزيت الزيتون"، المقدم من طرف فريق التجمع الوطني للأحرار.

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين لبسط هاد السؤال.

تفضل السي كمال.

المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي الإجراءات المتخذة للتصدي للمضاربات في إنتاج سلسلة الزيتون وزيت الزيتون؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فطبقا للقوانين الجاري بها العمل وخاصة القانون 28.07 المتعلق بالسلامة الصحية للمنتجات الغذائية والقانون 83.13 حول زجر الغش في البضائع والمرسوم رقم 2.14.268 اللي كيتعلق بجودة السلامة الصحية لزيت الزيتون وزيوت الفيتور، واللي كيتم التسويق ديالها، كتقوم المصالح ديال المراقبة اللي تابعة (l'ONSSA) بمراقبة مستمرة لزيت الزيتون للتأكد من جودتها والسلامة الصحية ديالها.

ويتم منح الترخيص الصحي للمؤسسات والمقاولات العامة في إنتاج زيت الزيتون، بعد مراقبة كافة المراحل ديال التصنيع والتأكد من الامتثال للممارسات الصحية والإنتاجية الجيدة وتتبع نظام المراقبة الذاتية للزيوت، اللي كيتم إنتاجها وتسويقها، وقد تم حاليا منح 497 ترخيص لوحدات زيت الزيتون وتعليق 10 ديال التراخيص.

وخلال الموسم ديال إنتاج الزيتون، كتقوم المصالح الخارجية للمكتب ديال (l'ONSSA) في إطار اللجان المحلية المختلطة اللي كتنسقها السلطات المحلية، بمراقبة مكثفة للزيوت المعروضة للبيع في الأسواق والمحلات التجارية عبر أخذ عينات للتأكد من جودتها وسلامتها الصحية، ويتم حجز وإتلاف الزيوت المشكوك فيها وغير الصالحة للاستهلاك وتحرير محاضر ضد المخالفين.

فالسيد المستشار المحترم، احنا راه كنا تلاقينا فالفيدرالية، المشكل الكبير اللي عندنا فزيت الزيتون، هو (le vrac)، هذا هو الإشكالية الكبيرة، واللي كيف ما كنا عرضنا عليكم، غادي ناخذو الإجراءات إن شاء الله اللازمة باش كل طرف يديريعني العمل ديالو لأجل التتبع ولأجل منع ديال هاذ (vrac)، وإذا تحيد هاذ (le vrac) كلشي غادي يدخل وما يبقاوش حتى المضاربين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات والإجابة.

صحيح بأنه هاذ الأمور كلها كنشكركم عليها كوزارة الفلاحة وكوزير، غير هو كاين اليوم واحد الإشكال، السيد الوزير، لأن كنشوفو الأثمنة باش كيتباع اليوم الزيتون، الأثمنة باش كيتباع اليوم الزيتون راه كتبين كلشي، السيد الوزير.

راه ما يمكنش اليوم الزيتون، لأن هاذ المضاربات نكونو واضحين السيد الوزير، راه جيتي وقلتيها لأن جات من الزيت اللي كتباع اليوم بـ (vrac).

اليوم، السيد الوزير، راه الإشكال أكبر من ذلك، راه ما يمكنش اليوم الزيتون يتباع بثمن وكنعرفو (le rendement) ديال الزيت اليوم أشنو هو، وكنعرفو بأن الزيت اليوم الحقيقية اللي هي زيت الزيتون إذا بغينا كتكون الثمن ديالها هي 80 درهم وكنلقاوها اليوم في الأسواق بـ 60 درهم.

هنا كيتطرح سؤال السيد الوزير، وهنا كتولي المسؤولية ماشي ديالكم بوحدكم، السيد وزير الفلاحة، بل هذه مسؤولية ديال وزارة الصحة أيضا، لأنه هاذ الزيوت هاذي فيها خلط، وهاذ الشي راه كنعرفوه وكنتحمل مسؤوليتي فيه، بأنه كاين خلط ديال الزيوت، واللي اتقى الله راه كيخلط زيت مع زيت، ولكن اليوم راه كاين أكثر من هاذي، كاين زيوت كتجي من بعض الأمور (chimique)، كاين فنيدات اليوم كيتدارو وكيعطيوك المذاق الزيت البلدية، وكيعطيوك اللون ديال الزيت.

وهاذي هي الأمور اللي احنا كنطالبو اليوم بها الله إيجازيكم بخير، باش تكون واحد اللجنة مشتركة بين وزارة الفلاحة، وزارة الصحة، وزارة الداخلية، وراه باينين المناطق فالمغرب اللي كتروج هاذ الزيت، وهي اليوم اللي خلات هاذ الأثمنة وهاذ الغلاء يزيد يرتفع، اللي زادو بعد الجفاف اللي نتمناو من الله سبحانه وتعالى يغيثنا، ولكن راه خص لجنة مشتركة لهاذ ثلاثة دالوزارات باش تخرج، باش تعرف أش كيستهلك، لأن اليوم الأمور فات الاقتصاد وفات لاش بغيت نربح ولاش بغيت نخسر، وصلات الأمور ديال الصحة ديال المواطنين.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير ما كاين رد؟

باقي لك شي.. تفضل.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

بغيت غير نقول للسيد المستشار المحترم هو الحل، هو اللي قلتيه واحنا اللي غادي إن شاء الله نباشروه هذه السنة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا معالي الوزير.

السؤال الحادي عشر حول "تطوير قطاع الصيد البحري" لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد الشيخ احمدو ادبدا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير المتخذة لتطوير قطاع الصيد البحري.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فاستراتيجية "أليوتس" اللي أعطى الانطلاقة ديالها جلالة الملك حفظه الله في 2009، شكلت واحد المنعرج حقيقي في تدبير وحكامة

قطاع الصيد البحري، فتم تحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية هامة، ساهمت في ضخ دينامية جديدة على مستوى مختلف الأنشطة وكلفت أزيد من 8 مليار درهم لتمويل المشاريع، ومنها 1.5 مليار ديال الدرهم على شكل مساعدات.

هذه الاستراتيجية كان لها واحد الوقع إيجابي على:

- المحافظة على الثروات البحرية والاستدامة ديالها؛

- تطوير صناعة الصيد البحري والرفع من التنافسية ديالها؛

- التسويق وما يرتبط به من بنيات تحتية وخدمات؛

- وعلى المستوى الاجتماعي: تعميم التغطية الاجتماعية والصحية والتأمين الصحي على حوادث الشغل.

في المرحلة الثانية ديال "أليوتيس" غادي نعملو على مواصلة تنفيذ مختلف البرامج والمشاريع، واللي منها:

- بناء وتأهيل قرى الصيادين ونقط التفريغ المجهزة؛

- إحداث أسواق جديدة لبيع السمك بالجملة بمواصفات عالية ديال الجودة؛

- تطوير تنمية تربية الأحياء المائية البحرية، حيث نحن اليوم بصدد تنزيل مشاريع اللي تفوق 180 من مجموع المشاريع اللي تم الانتقاء ديالها؛

- تنفيذ برنامج عمل متكامل لتثمين منتجات الصيد البحري يرتكز على الترميز والتسويق المؤسساتي ومصاحبة المهنيين للبحث عن أسواق واعدة؛

- تعزيز وتطوير القدرات التحليلية لمختبرات المراقبة الصحية وملاءمتها مع المواصفات الدولية المعتمدة في مجال البحث العلمي؛

- دعم التعاونيات من خلال تقديم دعم تقني ومالي لفائدة تعاونيات حاملة المشاريع المبتكرة.

ومن أجل الرقي بالمستوى المهني للبحارة التقليديين، خاصة فيما يتعلق بالسلامة البحرية، نعمل حاليا على تجهيز قوارب الصيد التقليدي بأجهزة وبمعدات مختلفة للسلامة البحرية، ونواصل باستمرار التشاور والعمل التشاركي مع مختلف المكونات ديال المهنة من أجل تحديد أولويات ورفع التحديات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار من أجل التعقيب.

المستشار السيد الشيخ احمدو ادبدا:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم السيد الوزير على ما تفضلتم به من معطيات والتي تعكس المجهود المبذول من طرفكم في سبيل تطوير وإقلاع القطاع، والذي يحظى بعناية كبيرة من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيد الوزير المحترم،

ألم يحن الوقت للقيام بتقييم شامل لمخطط "أليوتيس" الذي مر على تطبيقه قرابة 13 أو 14 سنة منذ سنة 2009؟ خاصة وأن البرنامج الحكومي عمل على جعل منظومة قطاع الصيد البحري من الأولويات عبر اعتماد تدابير تساعد على خلق أزيد من 100.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر في قطاع الصيد وتربية الأسماك.

إن استثمار هذه الثروة الطبيعية الممتدة لمساحة تقدر بـ 1.2 مليون كلم مربع على شريط ساحلي طوله 3500 كلم وظروف مناخية ملائمة لتكاثر الثروة السمكية، يصادف مسارها عددا من الإكراهات لا تساير الانتظارات المعقودة على القطاع، خاصة في ظل ارتفاع أسعار المحروقات عصب نشاط المراكب وما تعرفه عدد من الموانئ من فوضوية مرتبطة بتوقيت الخروج إلى البحر، فضلا عن عدم احترام توقيت التفريغ، وكذا رغبة بعض المهنيين في تحقيق أكبر كمية، مما يتسبب في إغراق الميناء بالأسماك والتي تفوق أحيانا الطاقة الاستيعابية للموانئ.

السيد الوزير المحترم،

نحن نعيش اليوم واحد المرحلة وفترة غير مسبوقة من الاحتقان الاجتماعي، خصوصا نتيجة الإغلاق ديال مصايد الصيد حتى الداخلة ديال الرخويات إلى 15 من شهر 12.

بغينا، السيد الوزير، نعرفو من المتسبب في هاد الشي، لأن احنا عارفين أن عندكم آليات ديال المراقبة، كلها عندكم والسفينة ديال الصيد ديال البحث العلمي والمراقبة، ويعني عندكم الآليات كلها باش تراقبو، واحنا جينا، تفاجأنا دبا تيقول لك كاين استنزاف الثروة، من المتسبب في استنزاف الثروة؟ وأشنو اللي درنا احنا؟ لأن عندنا آليات المراقبة ولحد الآن ملي طحنا في هذا الموقف للأسف حتى 15 من شهر 12 غير واضحة واش فعلا غادي تفتح الوزارة ولا لا؟ باقي واحد الضبابية قدام القطاع، الناس المتضررة بالأسعار، راك عارف مرتفعة، يعني واحد الحالات نفسية للأسف يرثى لها؛ نتمنى، السيد الوزير، باش توضحو لنا.

كما نتساءل، السيد الوزير، بالمناسبة حول وضعية ميناء بوجدور متى ستقوم الحكومة، السيد الوزير، في إطار التضامن الحكومي بتوسعة هذا الميناء؟

ونتمناو، السيد الوزير، باش تكون واحد الانعكاس.. لأنه للأسف

لحد الآن الانعكاس الإيجابي للميناء على الشغيلة لأن المنطقة هي ضعيفة جدا، نتمناو باش نبحثو عن السبب باش يكون هذا الميناء ما يكونش ميناء تفريغ فقط، لأنه الأسماك كتحط بميناء بوجدور وتتنقل لشمال المملكة، وهاذ الشي، السيد الوزير، ما عندو أي انعكاس إيجابي على الساكنة، ونتمنى، السيد الوزير، في إطار التطوير ديالكم لهذا..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد المستشار انتهى الوقت.. هاذي عندك جديدة هذه.

السيد الوزير، كاين شي.. ؟ باقي لك واحد الثواني تردو؟

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

غير باش نقول السيد المستشار المحترم بأنه الداخلة إن شاء الله غادي نحلو في شهر (décembre) كما توقع، هذه هي المؤشرات اللي عندنا العلمية حاليا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن ننتقل إلى السؤال ما قبل الأخير الموجه إلى قطاع الفلاحة، حول "إحداث محطة لتحلية مياه بحر الوليدية"، تقدم به الفريق الاشتراكي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني وزملائي والزميلات المحترمين،

السيد الوزير،

السؤال الأول للتدخل ديالنا في الفريق الاشتراكي وتيدخل في إطار قوة اقتراحية أكثر منه تساؤل أو مراقبة ديال الحكومة، وقد نخرج عن الأعراف في هذه الجلسة.

السيد الوزير،

ألا تفكرون في إنشاء محطة لتحلية مياه البحر في منطقة الوليدية؟

وعلاش اخترينا منطقة الوليدية؟ لأن هناك حقل ريحي مهم جدا لإنتاج الطاقة الريحية باش نجمعو ما بين تحلية المياه لأن تنعرفو الكلفة الحقيقية ديال إنتاج مياه عذبة من خلال تصفية مياه البحر، الكلفة هي كلفة اللي تمثل أكثر من 80% كلفة الطاقة، واللي هي مهمة، وهنا في منطقة الوليدية يتم إنتاج الطاقة الريحية إلى قدرنا نجمعو ما بين المشروعين في هاذيك المنطقة غادي نكونو كنخففو على المدار السقوي اللي هو أكبر مدار سقوي على الصعيد الوطني اللي تجاوز 100.000 هكتار على الصعيد الوطني، واللي كيعرف دبا عطالة هذه منذ سنوات، ما كاينش المياه ديال السقي، وكنطلبو الله يرحمنا، ولكن ضروري من البدائل والخطاب ديال صاحب الجلالة الأخير كان واضح، وخارطة الطريق اللي خصنا نمشيو في هذا الاتجاه السيد الوزير، وكذلك نخففو الضغط على جهة بني ملال- خنيفرة اللي حتى تستفيد من نفس المركب - إذا صح القول - ديال السدود، اللي كاين سد المسيرة والحنصالي... إلخ.

فالسيد الوزير، ما كتفكروش باش نقصو شوية من الدعم اللي اعطيناه للآليات واللي اعطيناه للتنقيط... إلخ، ونوجهه للطاقة الشمسية ونوجهه للطاقة البديلة باش ننتج المياه، أنا أتكلم عن إنتاج المياه لصالح السقي كتمشي تقريبا 4 مليار ديال الدرهم سنويا في هاذ الدعم، ربما نحولو جات اليوم اللحظة باش نعاودو نفكرو بشكل مغاير على الدعم ديال هاذ الاتجاهات وباركة من التراكتورات وباركة من المحاراث، الناس راه ولاو غير تيتسخرو بالتراكتور في العالم القروي ما بقاوش كيحرثو به، غير تيتقضاو بيه وتيشريو به شي حاجة... إلخ.

فالله يخليك، وتنقول ليك الواقع والحقيقة راه أنا ولد البادية وتنعرف هاذ الأشياء هاذي جيدا، اليوم الإتجاه ديالنا خصنا نمشيو في الإتجاه ديال تحلية مياه البحر، فاستبشرنا خيرا وقبل قليل فالتدخل ديالكم المطول الأول تكلمتو على محطة ديال الداخلة ومحطة ديال الناظور وكذلك المحطات القادمة ديال أكادير اللي رائدة اليوم على الصعيد الوطني، راه احنا تنتسناو محطة في منطقة الوليدية بفارغ الصبر، والفلاحين مستعدين يمولو على الشاكلة ديال منطقة أكادير، على الأقل منطقة الغربية اللي حدا الوليدية تستافد بالدرجة الأولى ومن بعد يتم التمديد ديالها إلى مناطق أخرى، لأن التجربة نجحات في مناطق أخرى.

ولهذا تنتساءلو اليوم ونكونو كذلك قوة اقتراحية في هذا الشأن باش تنورونا، وراه تنسناو هاذ الجواب وتيتسناوه معانا الآلاف ديال الفلاحين اللي تيعرفو العطالة وتتعرفو التأثير ديال هاذ الجفاف الأخير والعطالة اللي تيعرفوها الفلاحين، وأنتم تكلمتو على النقص في السكر والنقص فالقطاني والنقص فهاذ المواد، وهذا كله من جراء النقص في مياه السقي.

شكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فكنشكر السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال.

فالبرنامج الوطني للتزويد بالماء للشرب والري فالدراسة ديالو حدد هاذ الجهة ديال دكالة وحدد الدار البيضاء والجديدة وآسفي اللي غيكون فيهم المحطة ديال التحلية.

الدار البيضاء راها في إطار التعاقد، وكاين الجديدة وآسفي، المكتب الشريف للفوسفاط راه غيساهم فيهم.

فهاذ 3 ديال المحطات غادي يخليونا الشيء اللي تيستعملوه اليوم من "المسيرة" للفلاحة، أول حاجة.

ومن المستفيدين الأوائل اللي غيكونو هي الجهة ديال الوليدية من هاذ الشي اللي فائض اللي غادي يكون.. ماشي الفائض ولكن ذيك الشي اللي غنجيبوه واللي كان كيمشي للماء للشرب، زيادة على أن المحطة ديال الدار البيضاء غادي تكون تعطي للدار البيضاء الماء الصالح للشرب وتسقي لينا 5000 هكتار.

احنا كنوجدو واحد الحوض ديال 5000 هكتار فالجنوب ديال الدار البيضاء اللي غادي يتسقى بماء ديال التحلية، فأنا متفق وعارف الوليدية أش كتسوى كمنطقة منتجة راه الطماطم بدات فالوليدية قبل ما تمشي لأكادير.

فإلى اقتضى الحال وإلى هاذ التوازن اللي غاديين فيه اضطرينا، يعني كان الخصاص وما يمكن الماء اللي غادي يجي واللي غنربحوه من هاذ المحطات إلى الوليدية خصها، أنا متفق معاك خصنا ندبرو محطة لتزويد الوليدية بالنسبة للماء ديال الري.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل معكم إلى آخر سؤال موجه إليكم في هذه الجلسة حول "غلاء أسعار الأعلاف والأسمدة" للفريق الحركي.

تفضل أحد المستشارين من الفريق الحركي لطرح السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد سبق أن نبهنا من هذا المنبر ومنذ عدة أشهر حول الإشكاليات التي تعرفها سلسلة الحليب وسلاسل الإنتاج الفلاحي وقطاع الماشية، وها نحن نعود اليوم لنسائلكم حول التدابير المتخذة لمعالجة هاذ الإشكالية ذات الصلة بغلاء أسعار الأعلاف والأسمدة والحليب القائمة والمقبلة.

السيد الوزير،

أنتم تعرفون أننا نعيش واحد السنة جافة ما عمر المغرب عرف.. احنا فالمنطقة ديالنا بني ملال- خنيفرة الاقتصاد ديال المنطقة كله مبني على الفلاحة ومبني على السد ديال بين الويدان، جميع الاستثمارات اللي تدارت مبنية على السد، اليوم تقطع الماء على الفلاحة والضيعات كلها نشفات، الناس تشردو تما.

من هنا تنطلبو منكم، السيد الوزير، تعطيو واحد الأهمية، وما فيها باس تجيو تزورونا باش تشوفو المنطقة كيفاش وصلت.

وشكرا، وأنا نحتفظ شوية راه غادي نعقب.

السيد رئيس الجلسة:

مرحبا.

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

فالسلسلة ديال الحليب تعتبر مصدرا مهما جدا، أولا، للشغل لأنها تتوفر واحد 50 مليون يوم عمل في السنة وكتحقق رقم معاملات تقدر اللي تتقدر بـ 13 مليار ديال الدرهم والقيمة المضافة تتناهز 6 مليار ديال الدرهم، وكيرتكز إنتاج الحليب في المناطق المسقية وتقريبا بـ 90% في 5 الجهات اللي هي الدار البيضاء- سطات، مراكش- آسفي، الرباط- سلا- القنيطرة، سوس- ماسة، وبني ملال- خنيفرة.

وكتعاني هاذ السلسلة ديال الحليب من تأثير عدة عوامل لاسيما - كما ذكرتو- الجفاف الذي شهدته بلادنا في هاذ السنة المنصرمة وارتفاع الأسعار ديال عوامل الإنتاج، والتواصل ديالنا مع المهنيين هو مستمر لتتبع الوضع اللي كيعرفو القطاع في سياق الجفاف وكذا الصعوبات اللي تيواجهها المربيون والفاعلون بالسلسلة، فقد تم:

- وضع واحد نظام ديال التتبع والتنسيق مع المهنيين من أجل ضمان العرض الكافي في السوق وتلبية الطلب، عبر دعم الأعلاف المركبة واللي غادي نستمرو فيها إن شاء الله، راه احنا عندنا واحد الشطر اللي غادي نطلقوه دابا واحد الشطر اللي جاي إن شاء الله من بعد نطلبو الله يرحمنا؛

- دعم إنتاج العجلات الحلوب المحلية بـ 4000 درهم للعجلة هاذ الشي مرسوم راه هو في تطور، يعني النشر؛

- التلقيح الاصطناعي، راه احنا غادي نظموه، كان أعطى واحد يعني الدفعة جد مهمة للسلسلة، ولكن كان فيه بعض الخلل اليوم، راه غادي إن شاء الله غادي يتنظم وغادي نطلقوه؛

- العمل على إنجاز برنامج خاص بإنتاج الأعلاف لدعم الإنتاج المحلي، احنا بغينا نمشيو لواحد عقدة البرنامج ديال الأعلاف إن شاء الله على الصعيد الوطني.

وهناك عدة تدابير أخرى لمعالجة الظرفية.

وفي إطار استراتيجية ديال "الجيل الأخضر"، تم الاعتماد ديال عقد برنامج واللي تحين، واللي غادي إن شاء الله نوقعوه في هاذ الصيف الأول، الأوائل ديال 2023، لأن كان خصو لابد ندخلو هاذ العوامل الأخيرة اللي جات في هاذ السنة هاذي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للتعقيب، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الرحيم عتمون:

شكرا السيد الرئيس.

نشكر السي المكاوي اللى خلاني نعقب.

بعدا كاينا، السيد الوزير، تنقول الله يكون في عوانكم، هاذ الحكومة هاذي واش ما ذبحتوش نهار جيتو لأن ها كوفيد، ها الحرب الأوكرانية، ها الجفاف، كاع الكوارث تجمعت الله يحفظ ويجعل السلامة، هاذ الشي احنا معترفين به، والتركيبة ديال مجلس المستشارين هاذي هي اللي فيها (les professionnels)، هاذ الجماعات المحلية، ها ديال النقابات هاذي، احنا معترفين بهاذ الشي، غير، السيد الوزير، كاين بعض الحوايج مع المهنيين، مع (la profession et l'interprofession)، وزعو المشاورات لأنه عايشين يوميا في ذاكشي.

دابا غنمشيو مثلا للبرنامج اللي باغين نديرو ديال الدعم ديال الأعلاف، فعلا هو ممتاز، ولكن حذار بعض المناطق (les conventions) اللي كتديرو مع (les provendiers) راه الإنتاج كينزل، لأنهم ما تياخذو (en fonction) ديال (la matière première) وكيديرذاك (la formule) ديالو (en fonction des matières premières)، ويكون ذاك (كلام غير مسموع).. ويكون ذاكشي متابع ومراقب، احنا راه عارفين هاذ الشي.

مني تيدار ذاك الشي تينزل اسميتو.. دابا عارفين بالنسبة للأعلاف الناس تيدير تربية المواشي (notamment) بالنسبة (l'engraissement)، (l'engraissement) (GMQ[3]) ديال 1.5 كيلو حتى لـ 1.6 كيلو للعجل في النهار، خصو 10 كيلو، 12 كيلو، 10 كيلو 12 كيلو بالثمن اللي كاين دابا ديال 4 دراهم، 4.5 دراهم، خصو يخلص 50 درهم باش العجل يطلع له بكيلو ولا كيلو ونص في النهار.

إذن احنا عارفين المجهودات اللي تديرو، السيد الوزير، واخا احنا في المعارضة احنا معترفين بهاذ الشي، ولكن خص تقنين هاذ الشي والمتابعة ديالو، ونعاود عاود ثاني نقول لكم الله يكون في عوانكم والله يغيثنا.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس السي المهدي على التعقيب.

السيد الوزير، بضعة ثواني.

تفضلوا، السيد الوزير لأنه آخر تدخل عندكم.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

... السيد المستشار المحترم، بأنه احنا غادي نعززو هاذ الشي ديال المراقبة على الأعلاف، خصوصا على الأعلاف المدعمة، ولكن غير اللي خصنا نعرفوراه الإشكالية أشنو هي؟ هو أن الحال طال، راه حتى الدعم راه كاين ملي تيكون 3 أشهر، 4 أشهر تيكون عنده الفعالية، ملي تيطول بحال هكا، راه حتى الفلاح بنفسه راه تيعيا، لأنه راه تيشريه بـ 2 دراهم، ما شي باطل؛ (Donc) هذا هو الإشكالية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، على مشاركتكم ومساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

ننتقل بعد هاذ السلسلة من الأسئلة إلى الأسئلة الموجهة لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية، ونرحب بالسيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية بحضوره معنا في هذه الجلسة للجواب على الأسئلة المطروحة في هذه الجلسة.

نستهل هذه الأسئلة بسؤال حول "توفير العلاج الكامل لمرضى الفشل الكلوي"، للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

فليتفضل أحد المستشارين لطرح هاذ السؤال.

[3] **G**ain **M**oyen **Q**uotidien

المستشار السيد محمد زيدوح:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

تعاني واحد الفئة مهمة من مرضى الفشل الكلوي المزمن من عدم الاستفادة من عدد من العلاجات في مراكز التصفية، ولذلك نسائل السيد الوزير على:

ما هي الآليات التي ستوفرها الوزارة لتفادي هذا الوضع؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل، السيد الوزير، للجواب.

السيد خالد آيت طالب، وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السلام عليكم ورحمة الله.

السيد المستشار المحترم،

أولا، لازم ما ندلي ببعض الإحصائيات المتوفرة:

- خصنا نعرفو بأن البلاد ديالنا اليوم تتوفر على أزيد من 320.000 معني بمرض القصور الكلوي، وهي تقريبا 3400 مريض إضافي في السنة؛

- وعدد المراكز ديال القصور الكلوي اليوم تعد 133 بالقطاع العام و291 بالقطاع الخاص؛

- عدد أجهزة غسيل الكلي هي 2535 جهاز؛

- وعندنا عدد ديال المهنيين وعندنا أطباء اختصاصيين في القصور الكلوي، (134 néphrologues)، هذا في القطاع العام و329 في القطاع الخاص، أطباء عامون يشرفون على خدمات التصفية، اللي منهم 73 اللي تم التأهيل ديالهم لهذا الأساس و716 ممرض، كذلك 705 ديال المساعدين في العلاج؛

- فعدد المرضى المستفيدين من خدمات التصفية بمراكز القصور الكلوي بصنفيه الخاص والعام هم 12.185 مريض، يعني 8817 بالمراكز التابعة للقطاع العام و3521 بالقطاع الخاص، هاذ التكلفة ديال الشراء ديال الخدمات، اللي الدولة وضعتها وتتشريها من القطاع الخاص، فهي تبلغ اليوم تقريبا 294.7 ديال المليون ديال الدرهم؛

- قبل ما الوزارة تدير واحد الدورية واللي فيها واحد الهدف ديال لائحة الانتظار 0، كان عندنا في لائحة الانتظار 1578 مريض كينتظر التصفية ديال الكلي، اليوم عدد المرضى اللي هم في اللائحة الانتظار وصلنا من بعد الهدف اللي كنا درناه وهذا العمل اللي كان تدار، 112 مريض، 112 مريض ماشي حيث ما لقينا لهم كيفاش يديرو التصفية لأنهم هوما الحالة الصحية ديالهم ما تسمحش لهم اليوم يديرو (la dialyse) ديالهم، إذن حوالي 63% منهم متواجدين في ثلاثة ديال الجهات، هاذ الناس 112، الجهة ديال الشرق، جهة فاس- مكناس، والجهة ديال الرباط- سلا- القنيطرة؛

- تستهلك نفقات العلاج المرتبطة بغسيل الكلي 26% من مجموع نفقات الأمراض الطويلة وتبعا للمنشور رقم 22/32 الموجه إلى المدراء الجهويين للصحة اللي هو العمل إلى بلوغ هاذ "صفر" (0) حالة لدى مرضى القصور الكلوي الموجودين في لوائح الانتظار، تم:

• تجويد العرض الصحي للرفع من عدد المراكز ديال القصور الكلوي؛

• تحسين ظروف التكفل بالمرضى بالإصلاح وتهيئة المراكز؛

• إشراك الهيئات العالمة (les sociétés savantes) وجمعيات المجتمع المدني في إطار تعاقدي؛

• كذلك، تدعيم مراكز التصفية بالموارد اللازمة؛

• ووضع خارطة طريق التي تراهن عليها الوزارة لبلوغ صفر حالة في الآجال إن شاء الله المنشودة؛

• وكذلك، تحديث لوائح الانتظار في كل إقليم وجهة.

وأكتفي بهاذ الجانب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، للتعقيب.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيد الوزير.

كنعرف بأن صعوبة تدبير هاذ المسألة ديال شلل الكلي المزمن، اللي كنسميوه (l'insuffisance rénale chronique)، وكنعرف كذلك العمل اللي تتقوم به الوزارة في هاذ الإطار، ولكن اليوم أنا ملي طرحت هاذ السؤال، هاذ الإحصائيات، السيد الوزير، أنا كنعرفها بطبيعة الحال، ولكن كنت أنا باغي من خلال هاذ السؤال نوضحو للرأي العام.

أولا، كاين السبب ديال هاذ المرضى ديال شلل الكلي اللي هو ناتج عن مرض السكري والضغط (l'hypertension artérielle) اللي تيكونو هوما السبب الأساسي اللي كنوصلو لهاذ الحالة.

إذن، من واحد الناحية التوعية وبأن اللي خص تقوم بها الوزارة

والمجتمع المدني وجميع الجمعيات يساهمو في هاذ الإطار ديال التوعية ديال هاد النوع ديال الأمراض.

وثانيا، كذلك بأننا راه الدولة ما يمكن ليهاش تبقى محاصرة إلا في هاذ التصفية ديال الكلي لأن اليوم العلم تطور، وبأن الزرع ديال الكلي موجود وأول زرع كلي كان في المغرب - وأنت السيد الوزير تتعرف هاذ الشي - وقع في 1986.

وبطبيعة الحال، راه اليوم زرع الكلي كاين التكلفة ديالو أقل من ذاك الإنسان اللي تيديرو له التصفية ديال مدة سنة لأنه مريض، كل مريض تيكلف على الدولة 138.000، لهذا اليوم تنشوف المراكز الجامعية اللي موجودة في المغرب، هاذ المسألة ديال تسريع الوثيرة ديال زرع الكلي موقفة، علاش موقفة؟ ماشي ناتجة على الكفاءات ما موجوداش، لا، وأنت تتعرف أكثر مني، السيد الوزير، ولكن لأننا ما كاينش واحد التوعية باش المواطنين تكون عندهم ذيك السخاوة ديال الناس اللي هوما يمكن لهم يعطيو العضلة ديالهم اللي غادي يكون بأنهم منتج، "ومن أحيى إنسان كمن أحيى الناس جميعا"، هاذ النوع ديال التوعية خصها تكون.

ولهذا، أنا تنطلب اليوم تكون واحد اللجنة فيها الفقهاء وفيها هاذ (les sociétés savantes)، وفيها كذلك الأطباء اللي هوما تيقومو مازال، باش يمكن لهم يخرجو بواحد البرنامج موحد، تحت الرعاية ديال وزارة الصحة، باش يوقع فيها الإشعاع باش يشاركو فيها المغاربة، بأن ما هو الدور ديال زرع الكلي باش الدولة كذلك نقصو التكلفة ديالها اللي هي تكلفة مهمة، ولاسيما تنعرفو في حدود 2030 هاذ الرقم ديال تصفية الكلي غادي يكون مرتفع جدا، واش الدولة غادي تبقى عندها نفس الإمكانيات ولا لا؟ هذا هو السؤال المطروح.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ننتقل إلى سؤال آخر يتعلق بـ"تعميم التغطية الصحية"، تقدمت به مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

الكلمة لأحد المستشارين من هذه المجموعة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

بعد إعلان الحكومة تعميم التغطية الصحية الاجتماعية بحلول نهاية سنة 2022 على جميع المغاربة بدون استثناء، السيد الوزير، ما هي الإجراءات الموازية المراد اتخاذها من طرف وزارتكم من أجل تنزيل تعميم التغطية الصحية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب..

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

فالمعروف أن الدولة تتكرس واحد المجهودات، تبعا للتوجيهات ديال صاحب الجلالة الله ينصرو، بخصوص توسيع وتعميم التغطية الصحية الإجبارية بمتم سنة 2022، انخرط جميع المتدخلين بقوة الجهود الجماعية لبلوغ التغطية الصحية الشاملة.

كان العمل بالتدريج على إعداد النصوص التنظيمية بالنسبة لكل صنف أو صنف فرعي أو مجموعة من الأصناف المشار إليها أعلاه، وذلك بعد إجراء عدة مشاورات مع الفئات المعنية والفرقاء الاجتماعيين.

تنزيل عدد من الإصلاحات المواكبة اللي تمت ديال ورش التغطية الصحية واتخاذ الإجراءات الكفيلة بإنجاح ظروف تطبيقه في الآجال المحدد، فهناك تدارس سبل تحصيل مساهمة الفئات، كيفاش تقدر الدولة تحصل هذه المساهمات ديال الفئات التي تم إدراجها بواسطة المراسيم المنظمة، وفق مبدأ التحمل الجماعي والتضامني للمصاريف الصحية، وكذلك تسريع وثيرة تحول الساكنة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية إلى نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وكذلك مواصلة الإصلاح الهيكلي اللي هو مقرون بهذا الإصلاح ديال التغطية الصحية ديال المنظومة الصحية بالارتكاز على 4 مبادئ توجيهية اللي تتعلق بتكوين الموارد البشرية، وكذا بالتأهيل وكذلك بالرقمنة وكذلك حتى الحكامة، ومراجعة وتحديث الترسانة القانونية اللي مهمة اليوم، وصلنا لواحد العدد ديال المنخرطين بالنسبة لغير الأجراء اللي تقريبا 2.6 مليون اللي هوما منخرطين اليوم واللي غادي يخولو لنا ننطلقو إن شاء الله في متم ديال 2022.

كذلك، "الراميد" (RAMED[4]) اللي اليوم غادي نشوفو التصويت على القانون ديال 27.22 واللي كيسمح لنا نبداو بالإجراءات إن شاء الله ديال الانتقاء التلقائي ديال الناس اللي هوما كان عندهم (régime) ديال "الراميد" للتأمين الأساسي الإجباري عن المرض، وهاذ الشي ما تدارش

[4] **R**égime d'**A**ssis**t**ance **M**é**d**icale

غير هكذاك، تدار بقرارات تشاركية، وراه انتوما متبعين هذا المسلسل ديال إن شاء الله ديال التغطية الصحية، وكيبقى الرهان اليوم هو واش الدولة عندها القدرة أنها تقدر تحقق التوازنات المالية، وهاذ الشي راه تكلمنا عليه، ومازال غنتكلمو عليه إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير،

علما أن تعميم التغطية الصحية يعد من بين أهم مرتكزات ورش الحماية الاجتماعية، والذي سيمكن حسب المعطيات المتوفرة لدينا 22 مليون مستفيد إضافي من الاستفادة من التأمين الإجباري عن المرض، كما سيغطي تكاليف العلاج والأدوية والاستشفاء.

صراحة، السيد الوزير، لقد تم إحراز تقدم كبير وقطع خطوات هامة للتفعيل التدريجي للتغطية الصحية، وذلك بالرغم من أن النظام لا يزال يعاني من بعض الإكراهات المتعلقة على وجه الخصوص بتعدد الأنظمة والفوارق بين معايير هذه الأنظمة، إلى جانب حجم المصاريف التي يتحملها المؤمن وكذا نقص تمويل النظام الصحي.

السيد الوزير،

إن عملية تحويل الفئات الاجتماعية المستفيدة حاليا من نظام المساعدة الطبية إلى نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وكذا استكمال تغطية فئات المهنيين والمستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون نشاطا حرا من طرف التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، هذا التحول المنتظر للفئة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية إلى نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بالقطاع الخاص، سيخلق بعض الصعوبات.

ولذا، وجب:

- التفكير بعمق في خلق أدوات مبتكرة من أجل التمويل المستدام لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وذلك من خلال خلق آليات ضبط جديدة من أجل مواكبة التطورات التي تعرفها منظومة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض؛

- وضع لجنة مركزية لو اقتضى الحال مشتركة بين مجموعة من القطاعات الوزارية، تتفرع منها لجان جهوية من أجل مواكبة هذا المشروع وتقييم نجاعة أدائه، وذلك من أجل الوقوف على المعيقات والمشاكل التي تحول دون نجاحه؛

- وضع استراتيجية جديدة للتعويض عن الأدوية بغية التحكم في نفقات الأدوية التي تستنزف مبالغ مهمة من مالية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

- التسريع بإصلاح الترسانة القانونية للتغطية الصحية الأساسية حتى تتلاءم وأهداف ومبادئ مشروع الحماية الاجتماعية، وهي مناسبة لننوه بمشروع قانون رقم 27.22 وسنتعامل معه بإيجابية، إلا أنه يتضمن مجموعة من الإحالات على مشاريع مراسيم، والتي نتمنى منكم، السيد الوزير، السهر على التسريع في تنزيلها.

السيد الوزير،

اليوم نحن جميعا صراحة أمام تحدي كبير من أجل إنجاح هذا الورش، الذي أعطى انطلاقته جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والذي نؤكد فيه من موقعنا على ضرورة المقاربة التشاركية واعتبارها شرط أساسي لإنجاح المحطة المتمثلة في التغطية الصحية الشاملة في بلادنا..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.. شكرا السيد المستشار.

إذن نذكر فقط بأنه ستكون لنا جلسة تشريعية مباشرة بعد هذه الجلسة، فالمرجو من السيدات والسادة المستشارين الالتزام بالحضور.

ننتقل إلى سؤال آخر حول "مصاريف العلاجات الطبية للفريق الاشتراكي".

تفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد السالك الموساوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات والتدابير التي ستقوم بها وزارتكم للحد من ارتفاع مصاريف العلاجات الطبية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

التدابير اللي تتقوم بيها الحكومة، غنمشي للتدابير مباشرة:

- أولا، تأهيل البنيات التحتية الصحية وتوسيع العرض الصحي

وتجويده، خاصة الوحدات ديال الصحة ديال القرب، وهذا بتعاون وشراكة مع مختلف المتدخلين، سواء ديال التنمية البشرية والجماعات الترابية والنسيج الجمعوي وغيرهم، وبرمجة إحداث مركز استشفائي جامعي في كل جهة للتخفيف من العبء ديال التنقل ديال المرضى إلى المراكز الاستشفائية الجامعية ديال الجهات المجاورة، هذا نقطة جد مهمة بالنسبة.. غتسمح لينا حتى نقدرو نكونو الأطباء والموارد البشرية كل جهة تكون على حسب الخصاص ديالها؛

- تسريع وتيرة التغطية الصحية من أهم التدابير كذلك اللي غتخفض لينا التكلفة حتى هي والعبء اللي تيبقى على المريض، ملي تنهضر على المريض ما تنهضرش على القطاع العمومي تنهضر على القطاع العمومي والقطاع الخصوصي قبل نهاية سنة 2022 في إطار الرؤية الملكية لتوفير الحماية الاجتماعية؛

- كذلك "الراميد" اللي ما غيبقاش غيولي التأمين الإجباري عن المرض، وفهاذ الحالة ما كيبقاش التميز، كلشي تيستافد بنفس الطريقة؛

- الاستمرار في تخفيض أسعار الأدوية، من جملة الأمور أن الدواء اليوم خصنا نخفضو باش نهبطو من التكلفة واليوم كاين بادرة والوزارة منكبة على هاذ الأمر، قدرنا نخفضو 3000 دواء واحنا مستمرين كذلك فالتخفيض ديال بعض الأدوية الأخرى؛

- المراجعة ديال القانون 65.00 اللي حتى هو كذلك خصو إعادة النظر لبعض البنود القانونية ديالو؛

- إعادة النظر في التعرفة المرجعية، لأن التعرفة المرجعية حتى هي من المداخل اللي تقدر تخلي لينا أن بالنسبة للقطاع الخاص يولي تيعترف بالتعرفة المرجعية، فبالتالي هذاك الثلث المؤدى عنه ولا حتى ذاك (le ticket modérateur) اللي كيبقى ما كيبقاش المريض يقدر يخلصو لأن تيولي كيدخلو في اتفاقية مع الهيئة المدبرة.

وفي نفس السياق، كذلك كتشتغل الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، تحت إشراف وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، على مجموعة من الإجراءات في إطار مواكبة ورش تعميم الحماية الاجتماعية، ومن بينها المصنف العام للأعمال الطبية (la nomenclature des actes) اللي خصها حتى هي تكون فيها مراجعة باش جميع الأمور اللي كتدار والخدمات اللي تدار نلقاو عندها واحد المرجع.

والاستمرار في توفير التغطية الترابية بواسطة السيارات باش التنقل كذلك وتوسيع التغطية ديال الطب بواسطة الطب عن بعد، لأن تنلقاو بعض المرات اليوم المنظمات العالمية ملي تدير الدراسة ديالها تتلقى المريض تيخسر من الجيب ديالو 50% غير على ذيك الإجراءات المصاحبة للصحة، النقل والماكلة والأوطيل، هذا هو اللي كاين، إلى قربنا الخدمات فبالتالي إن شاء الله تنقص.

خصنا ولابد نشجعو من الصناعة الدوائية المحلية باش التكلفة ديال الدواء تطيح، لأن الدواء هو (le nerf de la guerre) إلى الدواء رخص التكلفة كلها تترخص.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير المحترم، على جوابكم.

لا يخفى عليكم هاجس مصاريف العلاجات الطبية المرتفعة، التي تشغل بال المواطن المغربي من أية فئة اجتماعية كان، ولا يجادل أحد أن المؤسسات الصحية الخاصة تشكل دعامة أساسية في تقوية وتعزيز المنظومة الصحية لبلادنا، ويفترض فيها أن تشكل إضافة نوعية في تحسين وتجويد الخدمات العلاجية والاستشفائية إلى عموم المواطنين.

فمع تطور الأمراض التي أصبحت تغزو مجتمعنا على مستوى جميع الفئات العمرية، وأغلبهما أمراض مزمنة وتحتاج إلى علاجات مكملة وطويلة الأمد، وتداعيات "كوفيد-19" التي زادت من تدهور صحة المرضى، نتفاجأ بارتفاع المصاريف العلاجية والاستشفائية في بعض المصحات الخصوصية دون معرفة أسباب هذه الأسعار الجد باهظة، مقارنة مع الخدمات الطبية المقدمة ومطالبة المرضى بالأداء نقدا، بحجة عدم توفرهم على منظومة رقمية لبعض شركات التأمين الخاصة والعامة.

وزد على ذلك، مساهمتهم في هجرة الأطباء العموميين إلى المصحات الخصوصية دون مراعاة أخلاقيات وأدبيات المهنة، وهذا يؤدي إلى حرمان العديد من المرضى من حق العلاج والاستشفاء والولوج إلى خدمات صحية المنصوص عليها في الدستور.

ومن جانب آخر، فيما يتعلق بقطاع الأدوية، نثمن وزارتكم ووزارة الاقتصاد والمالية مؤخرا بدراسة ومراجعة أسعار 3000 دواء، وندعوكم إلى ضبط نسبة أرباح الشركات العاملة في مجال الصناعة الدوائية، وتهيئة الظروف المناسبة لتشجيع الاستثمار في قطاع الأدوية والبحث العلمي لتحقيق السيادة الدوائية.

كفريق، نشيد عاليا بالأوراش الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، كما أننا لا ننكر المجهودات المبذولة التي تقوم بها وزارتكم في هذا المجال.

أملنا التنزيل الحقيقي والمضمون للمنظومة الصحية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ننتقل إلى سؤال آخر حول "تشجيع قطاع صناعة الأدوية والمواد شبه الطبية" لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير، عن خطة وزارتكم لدعم قطاع الصناعات الدوائية والمواد شبه الطبية ببلادنا، بهدف تحقيق السيادة الصحية ببلادنا؟

للإشارة فقد سبق لي، السيد الوزير، أن وجهت لكم سؤالا في هذا الموضوع السنة الماضية في شهر ماي، أكدت حينها على أهمية ودور قطاع الصناعات الدوائية، كما قلت، إلى كاين الدواء راه كاين كل شيء، خصوصا خلال أزمة "كوفيد-19"، اللي بينت بزاف الحوايج السيد الوزير، لضمان السيادة الصحية في بلادنا.

السيد الوزير،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نعرف الإمكانيات والمؤهلات والخبرة التي راكمها القطاع، ونؤمن بقدرة الإنتاج المحلي على المساهمة في تأمين متطلبات وحاجيات المواطن ودوره في إنجاح ورش التغطية الصحية.

وفي هذا الإطار، ندعو إلى تقوية التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص، تماشيا مع توصيات النموذج التنموي الجديد، الذي حدد 4 أوراش ذات أولوية:

• الورش الأول: تشجيع ودعم التصنيع المحلي مع تنفيذ الأفضلية الوطنية الفعالة؛

• الورش الثاني: الوحدة من تزايد الواردات لصالح الإنتاج المحلي؛

• الورش الثالث: رقمنة عمليات تسجيل الأدوية؛

• وأخيرا، إنشاء الوكالة الوطنية للأدوية.

وبهذه المناسبة، أود السيد الوزير التنويه بمبادرتكم بالتنصيص على إحداث الوكالة الوطنية للأدوية ضمن القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية.

ومن هذا المنبر ندعو جميع الفاعلين إلى تمكينها وتسخيرها بجميع الموارد اللازمة، السيد الوزير، كما ندعو أيضا لتقوية الإنتاج المحلي لخفض تكاليف الأدوية للمواطن وتحسين أداء مساطر الإذن بالعرض في السوق ودعم تشجيع صادرات المغرب من صناعة الأدوية.

وفي الأخير، السيد الوزير، نعبر عن استعداد وانخراط القطاع الخاص لإنجاح الورش الملكي للتغطية الاجتماعية ولتحقيق السيادة في هذا القطاع، عملا بالتوجيهات السامية لجلالة الملك نصره الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

هو سؤال وجواب يعني تقريبا غادي تلقاي نفس الجواب ديالي هو الجواب ديالك، فبالتالي غادي نبدا بالسيادة، تكريسا لمبدأ السيادة الصناعية في إطار الإستراتيجية الجديدة الهادفة لتطوير قطاع الصحة، فالوزارة عملت مع مختلف شركائها في الميدان الصيدلي، وتنفيذا للرؤية الملكية السامية على تنزيل برنامج وطني لتشجيع الصناعة الدوائية الوطنية والذي يرتكز المحاور ديالو على:

- **أولا، تعزيز الترسانة القانونية لتوطيد التنظيم الصيدلي**: حيث قامت الوزارة خلال العشرية الأخيرة بإعداد وصياغة ترسانة من النصوص التشريعية والتنظيمية لتأطير القطاع الصيدلي، كان لها أثر إيجابي على تنظيمه وتقويته منها القانون 17.07 اللي خاصو تجديد ومازال هو في اللجان التشريعية، كذلك القانون رقم 80.11 والخاص بكواشف المختبرات للاستعمال الخارجي، والقانون رقم 84.19 المتعلق بالمستلزمات الطبية، والمرسوم المتعلق بشروط وكيفية تحديد سعر بيع الأدوية المصنعة محليا أو المستوردة للعموم، والمرسوم المتعلق بالإذن بالعرض في السوق للأدوية ذات الاستعمال البشري، والمرسوم المتعلق بالتكافؤ الحيوي (bioéquivalence) للأدوية الجنيسة، والقرار كذلك المتعلق بكيفية تحديد سعر البيع للعموم وسعر فوترة المستلزمات الطبية المرتبة في القسم الثالث... إلخ؛

- **ثانيا، تشجيع الصناعة المحلية**: وذلك تكريسا لمبدأ السيادة الصناعية في إطار الاستراتيجية الجديدة الهادفة إلى تطوير قطاع الصحة، لذلك الوزارة عملت على تنزيل البرنامج الوطني لتشجيع الصناعة الدوائية الوطنية يتمحور حول عدة مرتكزات:

• تشجيع استعمال الدواء الجنيس مع هيكلة التجارب السريرية؛

• تحفيز الاستثمار في الصناعات التحويلية المرافقة لصناعة الأدوية

مثل المواد الخام ومواد التعبئة؛

• تطوير البحث العلمي في مجال الأدوية؛

• تشجيع الصادرات؛

• دعم ومواكبة صناعة المستلزمات الطبية؛

• التعاون المغربي الصيني اليوم بهدف تطوير وإنتاج لقاح "كوفيد-19"؛

ثالثا، تخفيض ثمن عدد من الأدوية: بحيث أشرنا لها في السؤال اللي كان سبق أنه تم التخفيض من أكثر من 3000 دواء؛

ورابعا، تحسين تدبير السياسة الدوائية الوطنية: إذ من المرتقب إثر إخراج مشروع الوكالة الوطنية للأدوية، وذلك في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي، ووفقا لبنود مشروع القانون 06.22 بغرض مواكبة الورش الملكي الرامي إلى توسيع الحماية الاجتماعية، غادي تكون هذه الوكالة عندها واحد الدور استراتيجي مهم، كبير، اللي غيلعب دور هاذ الشي اللي كتقولي الأفضلية المحلية واحنا بغينا (made in Morocco) الحمد لله.

وللتذكير، هذا البرنامج الحيوي لا يمكنه النجاح إلا إذا تضافرت الجهود، فاحنا مفتوحين ما بين القطاع الخاص والقطاع العمومي، ويسعى مشروع إنتاج اللقاح المضاد لـ"كوفيد-19" إلى صناعة لقاحات أخرى خاصة بالبرنامج التلقيحي ديال المغرب، ما نبقاوش نشريو اللقاح من الخارج، كاع اللقاحات تبقى تصوب فالمغرب إن شاء الله، فالبلاد ديالنا، وهذا اللي غادي يخولنا إن شاء الله السيادة، ناهيك على أن غادي تكون واحد السياسة دوائية جديدة وطنية اللي غادي نعلنوها في وقتها إن شاء الله..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس حول "تحسين العرض الصحي بمستشفى القرب لقلعة مكونة" من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السي أملوك.

المستشار السيد المداني أملوك:

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير الاستعجالية التي تعتزم وزارتكم اتخاذها لتحسين العرض الصحي بمستشفى القرب لقلعة مكونة لكي يستقبل الساكنة في أحسن الظروف؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، من أجل الجواب.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

يتوفر مستشفى القرب ديال قلعة مكونة على 45 سرير، يضم قسما للمستعجلات وقسم للولادة وقسم للاستشارات الطبية والمصالح العامة ووحدة جراحية ووحدة طبية ومستودع الأموات ومخزن وجناح للعمليات والإنعاش وصيدلية ومصلحة للفحص والأشعة السكانير، فتم في خلال سنة 2020-2021 تحويل هاذ المستشفى ديال القرب ديال قلعة مكونة إلى مستشفى خاص للعناية بالأمراض ديال كوفيد، مكن ذلك من التكفل بأغلب المرضى التابعين لمنطقة قلعة مكونة، وتم تزويد المستشفى بمولد للأوكسجين، كما تم إطلاق المناقصات من أجل تزويده بجهاز السكانير قريبا.

كما يتم به تنظيم قوافل طبية للجراحة من أجل تغطية الخصاص، حيث كانت آخرها في الفترة الممتدة ما بين 20 و22 أكتوبر من الشهر الجاري، أجريت من خلالها أزيد من 163 عملية في تخصصات متعددة.

وتستفيد المنطقة من مشاريع استشفائية جديدة كالمستشفى الإقليمي بتنغير، الذي خصص له غلاف مالي ما قدره 100 مليون درهم، ومستشفى بولمان التي بلغت تكلفة بنائه 90 مليون درهم، ومستشفى متعدد الاختصاصات بورزازات، وبرمجة إحداث كذلك إن شاء الله مستشفى جامعي بدرعة- تافيلالت.

فيما يخص تدبير الموارد البشرية بجهة درعة- تافيلالت عامة وإقليم تنغير خاصة، فإن مشكل عدم استقرار الأطر الصحية في هذه المنطقة قد أربك المشهد الصحي، مما استدعى معالجة الإكراه في إطار البرنامج الطبي الجهوي، الذي فيه الحركية، وعقود الشراكة مع الجماعات الترابية من أجل دعم الإقليم ككل بالموارد البشرية، خاصة من فئة الأطباء العامين.

في هذا الصدد، أبرمت اتفاقية تكلفتها 7 مليون درهم، ما بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية وولاية جهة درعة- تافيلالت وعمالة تنغير والمجلس الإقليمي لتنغير والمجلس الجهوي لدرعة- تافيلالت.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد المداني املوك:

عن الرسول صلى الله عليه وسلم (إن الله يحب العبد الملحاح).

لا يسعني في البداية إلا أن أنوه بالعمل الكبير الذي تقوم به وزارتكم تحت الإشراف المباشر للسيد رئيس الحكومة، للتنزيل الأمثل للمشروع الملكي في تعميم الحماية الاجتماعية الذي يعتبر ثورة اجتماعية لبناء لبنات تضامن مؤسساتي سيوفر الحماية لكافة المواطنين وصيانة حقوقهم، والذي سيساهم في تيسير ولوج المواطنات والمواطنين لخدمات الرعاية الاجتماعية والصحية في ظروف لائقة.

السيد الوزير المحترم،

أمام هذا كله وفي إطار غياب منظور شامل لإعداد التراب بالوسط القروي، فإن المراكز الصحية تبقى بعيدة عن متناول قسم هام من الساكنة القروية، أضف إلى ذلك الفوارق في مجال العروض العلاجية التي تضاف إلى إشكاليات نقص في الموارد البشرية مثلما هو الحال في دائرة قلعة مكونة الكبرى اللي فيها 6 ديال جماعات، فيها جماعة آيت سدرات الشرقية، جماعة آيت سدرات الغربية، آيت واسف، سوق الخميس، إغيل ن أومكون، إضافة إلى قلعة مكونة اللي تيتواجد بها مستشفى القرب، وتقدر النسمة ديالها تقدر بـ 120.000 نسمة.

وهاذ الجماعات كلهم فيهم مستوصفات ما فيهم حتى شي طبيب، لا اختصاصيين لا عامين، وبالنسبة للقوافل احنا كرؤساء الجماعات اللي تنجيبو القوافل، وقافلة غير سيمانة اللي فايتة، السيد الوزير، يعني تنشكرك بزاف، ولكن واحنا تنشرفو عليها ولكن العائق الأول بعد هاذ الشي اللي قلت هو أنه ما كاينينش التجهيزات لأجل التحليلات، لأن دابا تتجي القافلة ما تتلقاش التحليلات واجدين لذاك الشي تيعيق العمل ديال الأطباء اللي هوما جايين لتمايا.

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نتنقل إلى السؤال السادس حول "الحوار الاجتماعي القطاعي" لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة لبسط السؤال.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

عن سير الحوار الاجتماعي القطاعي بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير من أجل الجواب.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

في إطار تعزيز التواصل المستمر والدائم بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية وشركائها الاجتماعيين وترسيخ مقاربة جديدة للتعامل معهم في إعطاء انطلاقة.. تم إعطاء انطلاقة جديدة للحوار من أجل تدارس مختلف المستجدات والملفات المطلبية التي تهم مهنيي الصحة.

في هاذ الصدد، وجهت دعوة إلى جميع النقابات الممثلة بالقطاع لحضور اجتماعات منفردة برئاسة السيد وزير الصحة ديال القطاع، وقد انطلقت هذه الاجتماعات منذ ما يقارب السنة، حيث تجاوبت 4 ديال النقابات مع الدعوة الموجهة إليها.

ومن بين النقط التي تمت مناقشتها في هاته الاجتماعات نذكر:

- الخطوط العريضة المؤطرة لمشروع الوظيفة الصحية قصد إعداد تصور مشترك بشأنها؛

- والأولويات المطلبية الأساسية المتفق عليها مع الفرقاء الاجتماعيين خلال الجولات المنصرمة للحوار الاجتماعي بوزارة الصحة؛

- وتعميم التغطية الصحية؛

- تحفيز الموارد البشرية والرؤية ديالهم؛

- الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص؛

- المجموعات الاستشفائية الترابية؛

- الزيادات في تعويضات موظفي الصحة؛

- ملف الممرضين ذوي السنتين من التكوين؛

- مراجعة النظام الأساسي الخاص بهيئة الأطباء والصيادلة وجراحي الأسنان المشتركة بين الوزارات وبدايته بالرقم الاستدلالي 509.

ومعلوم أن العديد من هاذ المطالب قد تم تسويتها من خلال توقيع اتفاق بشأنها تحت إشراف السيد رئيس الحكومة يوم الخميس 24 فبراير 2022، بحضور السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية.

أما فيما يخص موضوع الوظيفة الصحية، رغم الاجتماعات التشاورية السابقة والتي تم فيها التداول في الموضوع برئاسة الكاتب العام وبحضور مدير الموارد البشرية بالوزارة، ورغم المراسلات التي تم تبادلها بغرض استطلاع ملاحظات وآراء الفرقاء الاجتماعيين في

الخطوط العريضة والتي لم تتجاوب معها الهيآت النقابية إلا جزئيا، فمن المنتظر أن يتم توسيع المشاورات في هذا الشأن بشكل أكبر حينما تنتهي الوزارة من إعداد أرضية أولية ستكون بمثابة مسودة لمناقشة هذا المشروع.

ولابد من الإشارة كذلك إلى أن وضع المشروع بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين يعد فرصة سانحة كذلك للتداول مع ممثلي الهيئات المهنية والنقابية والسياسية حول مضمونه ومناقشة مقترحاته والتعديلات التي يمكن إدخالها لتجويده.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيدة المستشارة للتعقيب.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون والسيدات المستشارات،

إن الأولوية القصوى التي بات يحتلها قطاع الصحة والحماية الاجتماعية، بفضل التوجيهات المتواصلة والإشراف المباشر لجلالة الملك حفظه الله، لهو مبعث اعتزازلنا جميعا، إذ يؤكد أن بلادنا ماضية رغم الإكراهات المرتبطة بقلة الموارد المالية في مسار التنمية البشرية، بيد أن هذا المسار وهذا الإصلاح الشامل والعميق الذي يعرفه القطاع يحتاج إلى دعامات، وأول تلك الدعامات هو إنصاف شغيلة القطاع، باعتبارها شريك حقيقي في تدبير المنظومة برمتها.

وفي هاذ الإطار، أنوه بحرص الوزارة على انتظامية جلسات الحوار الاجتماعي والقطاعي، على خلاف قطاعات أخرى مازالت لم تتجاوب مع توجيهات السيد رئيس الحكومة ومع نداءات الهيئات النقابية.

ومع ذلك، نهيب بالسيد وزير الصحة كي يعمد إلى توجيه مختلف مصالح الوزارة ومسؤوليها المركزيين والترابيين كي يتقيدوا في تنظيم جلسات الحوار القطاعي بمضامين الدورية رقم 11 الصادر بتاريخ 4 فبراير 2019، بما يضمن اعتماد مقاربة تشاركية حقيقية فيما يخص التوجهات الاستراتيجية، وبعدها عن المنطق الموسمي.

كما ندعو في هذا الإطار إلى الإسراع في تنزيل مخرجات الاجتماع المنعقد بمقر الوزارة يوم الثلاثاء 25 أكتوبر 2022.

نؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أهمية المجهود الحكومي المبذول للنهوض بقطاع الصحة، سيما من خلال الرفع من الاعتمادات المرصودة للقطاع برسم مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023، رغم الإكراهات الداخلية والخارجية الصعبة، إلا أننا وفي الآن ذاته نؤكد أن التغيير يجب أن يشعر به، أولا، العاملون في القطاع عبر تحسين أوضاعهم وإنصافهم كي يتم تحفيزهم أكثر على النهوض بالأعباء التي تواجههم، ذلك أنه لا يمكن إصلاح هذا القطاع الاجتماعي الاستراتيجي وضمان تطوره والشغيلة مازالت مهضومة الحقوق أو بعضها على الأقل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

ننتقل إلى السؤالين المتبقيين من هذه السلسلة، تجمع بينهما وحدة الموضوع، وأقترح عليكم عرضهما دفعة واحدة حتى يتمكن السيد الوزير من الجواب عليهما كذلك دفعة واحدة.

السؤال الأول لفريق الأصالة والمعاصرة حول "العدالة المجالية في الولوج للعلاج".

تفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد سعيد برنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

عن العدالة المجالية في الولوج إلى العلاج، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني للفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم حول التدابير الحكومية المتخذة لمعالجة أوضاع العديد من المستشفيات العمومية ببلادنا، في ظل رهان العدالة المجالية والاجتماعية وفي المجال الصحي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على السؤالين معا دفعة واحدة.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارون المحترمون على هذه الأسئلة.

لازم ما نعرفو أن تشريحنا للوضع الحالي ديال المنظومة الصحية، خاصة في سياق الظروف الاستثنائية والصعبة التي شهدتها بلادنا والعالم، أظهر محدوديتها وحاجتها إلى إصلاح جوهري وهيكلي شامل، كل ذلك بهدف التنزيل الفعلي لبنود القانون المتعلق بالحماية الاجتماعية، والتي تترجم الرؤية المولوية السامية الداعية إلى إعادة النظر بشكل جذري في المنظومة الصحية.

جاء البرنامج الإصلاحي الهيكلي الذي تشتغل عليه الوزارة لتترجم التزام السلطات العمومية في البرنامج الحكومي لإصلاح المنظومة الصحية الوطنية وتأهيلها من خلال المحاور المعروفة:

- **تثمين الموارد البشرية**: وذلك من خلال بنود القانون رقم 33.21 بتغيير وتتميم قانون مزاولة مهنة الطب، والذي رفع المعيقات والقيود التي يفرضها على مزاولة الأطباء الأجانب بالمغرب، 131.13 اللي كانت فيها واحد المعيقات الأجانب ما يمكنش ليهم يدخلو يزاولو، لأن كانت واحد الشروط ديال الخزيرات باش يمكن ليه يدخل، اليوم 33.21 كتفتح هاذ المجال، وبالتالي اليوم إلى كانو كفاءات أجنبية عندهم جميع الصلاحيات يكفي أنهم يكونو مقيدين في هيئة الأطباء ديالهم فالبلد اللي مقيمين فيه، اللي تيعملو فيه باش يمكن ليهم يزاولو، هذا عمل اللي خصنا نعملو عليه كاملين على المستوى الجهوي، ماشي عمل اللي يتعلق بالوزارة فقط، عمل يتعلق بالشركاء ديال الوزارة، كل في جهته؛

- **الإقرار بخصوصية القطاع** في إطار نظام وظيفة صحية لملاءمة تدبير الرأسمال البشري للقطاع الصحي مع خصوصيات المهن الصحية، ولذلك تم إصدار قانون 39.21 اللي اعطى الخصوصية لهذا القطاع بالنسبة للمورد البشري واللي جعلو كيمتاز بهذاك الاستثناء على غرار بعض الوظائف الأخرى؛

- **تأهيل العرض الصحي**: من خلال تدعيم البعد الجهوي عبر أجرأة البرنامج الطبي الجهوي، وأشنو هي المغزى من البرنامج الطبي الجهوي اللي ما فتئنا واحنا كنكرروه كل مرة؟

احنا كنعرفو كل جهة عندها الخصوصيات ديالها وعندها الإمكانيات ديالها، إلى قبطنا أي جهة كنقولو شحال ديال الكفاءات عندنا فهاذ الجهة؟ ها شحال ديال الأطباء وشحال ديال الممرضين وها شحال ديال المنشئات الصحية، سواء فالقطاع العمومي أو القطاع الخصوصي، كيفاش يمكن لينا ندبرو هاذ الموارد هاذي أحسن تدبير باش يقدرو يخدمو لينا في إطار ديال سياسة القرب، سواء العالم الحضري أو العالم القروي؟ فاش فإطار برنامج طبي، وهنا فين غتجي المفارقة ديال أن خصنا المجموعات الصحية الترابية اللي غتشرف على هاذ البرنامج الطبي.

عندنا واحد القلة ديال الموارد نحركوها ونخدموها أحسن تدبير، ولكن في نفس الوقت كاينة سياسة ديال التكوين باش يمكن لينا نزيدو نكونو حسب الحاجيات ديال كل جهة، عندنا واحد الخريطة ديال الحاجيات، فبالتالي درعة- تافيلالت عندها الحاجيات ديالها، طنجة-تطوان-الحسيمة عندها الحاجيات ديالها، كل وحدة عندها (CHU[5]) وعندها كلية ديال الطب غادي يكونو على حسب الحاجيات.

غيخصنا واحد المدة فهاذيك المدة الزمنية قلصنا من عدد السنوات ديال التكوين لـ 6 سنين، زدنا من المراكز ديال التكوين، الآثار الإيجابية ما غنشوفوها حتى لـ 2026، ولكن فهاذ الوقيتة ديال المؤقتة هاذ الظرفية المؤقتة البرنامج الطبي الجهوي اللي غيحرك لينا الكفاءات باش يخدمو على أحسن ما يرام إن شاء الله الساكنة ديالهم؛

- **إحداث نظام معلوماتي مندمج**: وتكلمنا البارح عليه، عندنا أن اليوم الحمد لله ونقدرو نفتخرو بأن المغرب كيتوفر على برنامج ونظام معلوماتي فالقطاع ديال الصحة، واللي ما وصل للتنزيل ديالو 100% في 9 ديال الجهات و85% في 2 ديال الجهات و55% في جهة واحدة، فبالتالي احنا في متم سنة 2022 غادي يكون عندنا 100% ديال النظام المعلوماتي، أشنو هي المنفعة ديال النظام المعلوماتي؟ أي مريض دخل إلا ومسجل وإلا ومعروف التغطية الصحية ديالو، إلا وعندو واحد الملف طبي اللي يمكن لو يستافد به ويدلي به في أي منطقة مشى فيها بالمغرب، لأن هاذ الأنظمة غتكون تتكلم بعضياتها وكتكلم مع الهيئة المدبرة باش يمكن لينا يكون عندنا أحسن تدبير، والمغربي فين ما مشى.. ما يبقاش عندنا المشكل ديال "راميد" ما يتحركش من هنا يبقى غير فالبلاصة ديالو هاذ الشي ما غيبقاش؛

- **هناك أيضا مسار موازي يهم تعزيز العرض الصحي بالعالم القروي في المناطق الجبيلة والنائية** من خلال برنامج تقليص الفوارق المجالية: حتى ذاك المريض اللي كان مع التغطية الصحية الشاملة راه ما بقاش نفس المريض اللي كنعرفو اللي كنمشيو وكنعطفو عليه وكنقولو خصنا نديرو الحملات الطبية، بالعكس راه هو عندو تغطية صحية راه ولى زبون، خصو يتلقى الخدمات الطبية لأن تتخلص عليه واحد الهيئة مدبرة، المركز اللي تيدلي بالخدمات.

فبالتالي، راه هذاك الزبون غيولي خصنا نقبطوه ونعطيوه أحسن خدمة وأحسن استقبال، غتولي أنسنة ديال قطاع الصحة واحنا خدامين عليها بواحد المعيار وواحد دفتر تحملات اللي يمكن لينا نحسنو بها هاذ الواجهة.

واللي بغيت نزيد نأكد عليه ونقول ليكم بأنه راه كاين واحد الميزانية ضخمة اللي تضخت في تأهيل العرض الصحي، راه عندنا مليار ديال الدرهم اللي تعطات باش التأهيل ديال المستشفيات سنويا، كذلك 1.7

[5] **C**entre **H**ospitalier **U**niversitaire

مليار درهم اللي تعطات لـ 5 ديال المراكز الاستشفائية جامعية، و800 مليون ديال الدرهم لتأهيل وصيانة ديال المراكز الصحية ديال المستوى الأول والمستوى الثاني في ربوع المملكة، على مدى ديال سنتين.

يعني الآثار ديال هاذ الشي هذا ما تيبانش دابا، لأن الاختلالات كبيرة والنواقص..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن ننتقل إلى التعقيب، أعطي الكلمة في البداية لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد برنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على الأجوبة نتاعكم.

السيد الوزير،

في الأسبوع الفارط في هذه القبة الموقرة صادقنا على القانون الإطار 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، لكن، السيد الوزير، اسمحوا لي أن أنبهكم إلى بعض الاختلالات التي تعرفها الجهة التي أمثلها.

السيد الوزير،

في قانون المالية لسنة 2021 تمت البرمجة ديال مجموعة المستشفيات الإقليمية بجهة الشرق، من بينها المستشفى الإقليمي نتاع جرسيف، الآن ونحن في خضم دراسة قانون المالية 2023، هاذ المستشفى لم ير النور بعد ولم يعرف بعد انطلاقة أشغاله، حيث يعد هذا المستشفى لبنة أساسية لتحسين جودة الخدمات الصحية بالإقليم بصفة خاصة والجهة ككل.

لذلك، السيد الوزير، من هاذ المنبر نطالبكم وبإلحاح للوقوف شخصيا على هذا المشروع المهم لإخراجه إلى حيز الوجود.

نقطة ثانية، السيد الوزير، هي نتاع الموارد البشرية، السيد الوزير، احنا واعون كل الوعي بالإشكاليات العميقة والإرث السابق اللي كتعرفو الوزارة ديالكم والقطاع نتاعكم بخصوص الموارد البشرية، إلا أنه، السيد الوزير، ومن المدخل نتاع السؤال ديالنا اللي هو العدالة المجالية، فهناك تفاوتات كبيرة بين الأقاليم، فعلى سبيل المثال وليس الحصر، إلى أخذينا المستشفى نتاع جرسيف اللي اسميتو.. الإقليمي، احنا كنطلبو (le minimum) بحيث أنه، السيد الوزير، ما يمكنش اليوم مستشفى إقليمي ديال إقليم نتاع 240.000 نسمة في قسم المستعجلات، وما أدراك ما المستعجلات، يكونو فيه 2 ديال الأطباء، إلى واحد مشى (maladie) وواحد كان عندو شي إشكال، راه القسم ديال المستعجلات غادي يتشل كليا، خاصة، السيد الوزير، هنا يصعب التعويل على باقي الشركاء، اللي هوما المجالس الإقليمية والجماعات، لأن الميزانيات ديالهم تقزمت، وصعيب علينا نعولو عليهم في السنوات المقبلة باش يكونو شركاء نتاعنا لسد هذا الخصاص.

السيد الوزير،

تكلمتو على المركبات الجامعية (les CHU)، فعلا هي عندها دور مهم، لكن الدور ديالها خصو يرتكز على البحث العلمي، التكوين ديال الأطر، المعالجة ديال العمليات الدقيقة، ما يمكنش اليوم المستشفيات، ولكن خص (un arrière-plan) اللي هم المستشفيات الإقليمية تكون في المستوى، اليوم لا زلنا تنديرو (des transferts) نتاع عمليات بسيطة من مستشفيات إقليمية، كعملية ديال (des fractures) نتاع العظام أو لا عمليات قيصرية، لضعف الموارد البشرية في إقليم جرسيف مثلا.

الوقت كيزاحمني، ولكن إلى بغيتو نسرد عليكم بعض الحاجيات اللي هي يعني طبيب اختصاصي في الجراحة العامة، اختصاصي في الإنعاش والتخدير، وهذا مهم جدا لأن، السيد الوزير، عندنا 2 ديال الأطباء واحدة راه (maternité) وواحد عنده مشاكل صحية، وملي تيمشيو بجوج، المردودية نتاع أطباء الجراحة في الإقليم تهبط بزاف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن نرحب بالسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية لحضورها معنا للمساهمة في الجلسة التشريعية، التي ستلي هذه الجلسة، مرحبا بك السيدة الوزيرة.

التعقيب للفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تفاعلا مع جوابكم، يسجل الفريق الحركي الملاحظات والاقتراحات التالية:

- أولا، لا شك أن الجميع يتفق على تشخيص وضعية مستشفياتنا العمومية، فرغم المجهودات الحكومية المتراكمة والاستثمارات الهائلة المخصصة لتأهيلها، فهي لازالت تتسم بالهشاشة بنيويا ومجاليا، وتعرف اختلالات واشكالات تجعل هذه المجهودات المبذولة لا تستجيب لانتظارات وتطلعات المواطنين المتعلقة أساسا بتحسين واقع مؤسساتنا الاستشفائية والارتقاء بالمنظومة الصحية التي تشكل إحدى المؤشرات الأساسية في تراجع ترتيب بلادنا في سلم التنمية البشرية، وراء بلدان

تفتك بها النزاعات وعدم الاستقرار؛

- ثانيا، السيد الوزير، في ظل هذا الواقع المرير والمختل لمستشفياتنا فهي تحتاج إلى وصفة آنية وإلى حلول عملية تجسد الحق في الصحة على قدم المساواة لجميع المغاربة في الحواضر والقرى والجبال كما المدن، وهو ما يستلزم معالجة إشكاليات المنظومة الصحية وهي إشكالية الخصاص في الموارد البشرية الطبية وشبه الطبية وسوء توزيعها، بعجز مقدر بعدد الأطباء 32.000 طبيب و65.000 ممرض ستمكن الحكومة من تأهيل المستشفيات العمومية.

وفي هذا الإطار، نجدد التأكيد في الفريق الحركي على أهمية الإلحاحية لمراجعة الجذرية لمنظومة التكوين ومعاييره والاستثمار في إحداث كليات الطب بالجهات التي تفتقر لهذه البنيات المؤسساتية وبربط الوظيفة العمومية الجهوية كركيزة أساسية لتحقيق العدالة المجالية والجهوية الصحية؛

- ثالثا، السيد الوزير المحترم، بخصوص البنية التحتية والتجهيزات والآليات فمجموعة من المستشفيات الإقليمية المحدثة لازالت بدون تجهيزات ولا تخصصات ولا موارد بشرية، وبالتالي غير مؤهلة لاستقبال المرضى ولا تحمل من المستشفى الإقليمي إلا الاسم كمستشفى إقليم الدريوش على سبيل المثال، وكذا تأخر بناء مستشفيات إقليمية أخرى.

أضف إلى ذلك، السيد الوزير المحترم، الوضعية المزرية لعدد من المستشفيات المسماة جهوية أو إقليمية، وأعطي مثال بالمستشفى الإقليمي محمد الخامس بآسفي، حيث لا تجهيزات ولا بنية تحتية ولا وموارد بشرية، أضف إلى ذلك المواعيد التي تتجاوز..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الرئيس، انتهى الوقت.

إذن على إثر ذكركم لإقليم الدريوش لنا سؤال أخير في هذه السلسلة، يتعلق بـ"الوضع الصحي بإقليم الدرويش".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد بوجمعة أشن:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارات والمستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

يعتبر إقليم الدرويش من الأقاليم الناشئة التي تعرف تدهورا كبيرا في خدمات قطاع الصحة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على الجواب.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

يسجل إقليم الدريوش غيابا شبه تام للقطاع الخاص، باستثناء بعض عيادات الطب العام وطب الأسنان ومختبر وحيد للتحاليل الطبية افتتح مؤخرا بمدينة ميضار، الشيء الذي يضع المندوبية، اليوم، الإقليمية الصحة والحماية الاجتماعية أمام تحد كبير لتوفير الخدمات الصحية للساكنة وضمان استمراريتها.

افتتاح المستشفى مؤخرا ومده بالموارد اللازمة يعد قيمة مضافة للبنيات التحتية الصحية بالمنطقة، إضافة إلى توفر مستعجلات القرب بكل من الدريوش وميضار، واعتماد نظام الإلزامية بجل المراكز الصحية وتسهيل تنقل المرضى، خاصة الحالات المستعجلة والحرجة من خلال توفير سيارة الإسعاف التابعة للمندوبية أو تلك التابعة للجماعة الترابية.

البنية التحتية والتجهيزات القائمة: مستشفى إقليمي، 20 وحدة صحية للقرب، مركز القصور الكلوي، عندنا 9 ديال السيارات، 10 ديال السيارات رباعية الدفع، الموارد البشرية 2 ديال الأطباء عامون، 14 طبيب اختصاصي، 32 من فئة الممرضين، 12 قابلة، 44 إداري وتقني.

كذلك، المشاريع المرتقبة التي ستعزز من المجهودات المبذولة، مستشفى القرب بميضار التي توجد فيه الأشغال في مراحلها النهائية، 5 مستوصفات قروية يتواصل بناؤها في إطار صندوق التنمية القروية بـ 5 جماعات ترابية، تتوفر كلها على مركز صحي على الأقل، في انتظار تجهيزها وكذلك تزويدها بالموارد البشرية الكافية.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار، التعقيب.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد بوجمعة أشن:

السيد الوزير المحترم،

كنشكرك على هاذ الشي اللي عرضتيه على إقليم الدريوش، ولكن مع الأسف لماذا نساؤنا إلى يومنا هذا شحال من وحدة كتجي كتولد فالباب ديال السبيطار، ما كتلقى لا طبيب لا حتى شي حاجة، هذا هو المشكل، هاذ الشي اللي قلتي لنا مزيان، ولكن ملي كنجيو لأرض الواقع كنلقاو ذاك الشي ماشي هو هذاك.

كيفاش هاذ الإقليم بكل صراحة، نكونو صرحاء مع بعضيتنا، هاذ الإقليم حتى بعض الوزراء ما كيعرفوش الاسم ديالو، بكل صراحة، بكل أسف، علاش؟ عندنا 2 ديال الأقاليم كبار جينا فوسطهم، الحاجة اللي كتجي أما سير للناظور ولا سير للحسيمة، يعني هاذ الإقليم هذا كنظن منسي من أي جانب بكل صراحة، السيد الوزير، نكونو معقولين، ولكن هاذ الشي اللي قلتي لنا كاملين، علاش احنا كنمشيو كنتراماو بين سير لوجدة، سير للناظور، سير للحسيمة علاش؟ نمشيو للسبيطار ديالنا اللي قريب لينا، وندیرو فيه المسائل اللي كتصلاح للمواطنين اللي ساكنين تما، تقريبا 300.000 ديال البشر اللي كاينة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لا رد.

إذن بهذا ننهي الأسئلة الشفوية التي كانت مبرمجة في هذه الجلسة.

وطبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفوية ليومه، تقدمت به مجموعة العدالة الاجتماعية، حول موضوع "طب الولادة في المؤسسات الصحية العمومية في ظل تواتر حالات وفيات الأمهات أثناء الوضع"، وقد أحيل هذا الطلب على الحكومة داخل الأجل القانوني المحدد، وعبرت مشكورة عن استعدادها للتجاوب مع هاذ الطلب.

لذلك، أعطي الكلمة لأحد المستشارين من هذه المجموعة، مجموعة العدالة الاجتماعية، في حدود دقيقتين لبسط هذا الموضوع.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الشكر موصول للسيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، على تفضله بقبول الاستجابة بطلب تناول الكلمة.

طبعا من أسباب نزول هاذ الطلب هو حالة الوفاة لإمرأة حامل، التي عشنا مؤخرا في تراب بني مسكين، بين المركز الصحي بني مخلوف، والمستشفى الإقليمي ديال مدينة سطات، وأعتقد على أن مؤخرا عرفنا حالة وفاة أخرى لإمرأة حامل بإقليم برشيد، ونعتقد على أن حالة واحدة من هاد الحالات الوفيات في صفوف النساء الحوامل، هو حدث عندو بعد وطني، هو حدث مؤلم، مفجع، وحدث جلل، يقتضي منا كممثلي الأمة التفاعل معه.

بالنسبة للحالة التي وقعت في تراب بني مسكين، أنا أقولها صراحة من هاد المنبر، أنه من المؤسف أنه وقعت فواحد المركز صحي اللي الصيت ديالو جيد، فيه واحد المولدات حادكات والصيت ديالهم خلاهم على أنهم يستقطبو جميع المراكز الترابية المحيطة بهذا المركز الصحي البسيط، وبالتالي احنا في إطار التفاعل ديالنا الأسباب هي أسباب كثيرة، ولكن احنا الخلفية ديالي لإثارة هذا الموضوع هو أنه ما بغيناش هاذ الحالات يتكررو، وإلى ما بغيناهمش يتكررو خص المتابعة ديال هاذ النساء الحوامل، خص المعدات، خص الأدوات، خص الأدوية، خص توفير وسائل التنقل لمواجهة بعض الحالات المستعصية فيما يتعلق بالولادة.

وأخيرا، نؤكد عليكم، السيد الوزير، المركز ديال القرب بمدينة البروج، أعتقد على أن من شأن التعجيل بإحداثه سيكون رافعة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.. انتهى الوقت.

السيد الوزير، الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أنا كيف أنت حزين حتى أنا حزين على هاذ الحالة ديال الوفاة اللي وقعت لهاذ السيدة الحامل، واللي وقعت ما بين المستوصف في طريقها إلى المستشفى، ولدت جنين متوفى ومن بعد هي وافتها المنية في المستشفى، نظرا لمضاعفات الحالة ديالها، وعندي التفصيل ديال (le dossier) ديالها.

رغم ذلك، تتبقى من الحالات الاستثنائية اللي تتوقع ديال الولادة، لأن إلى جينا نشوفو خصنا نشوفو الأمور بشموليتها، المؤشرات ديال المغرب راه كان واحد تحسن جد كبير وملموس في التقليص من عدد الوفيات ديال الأمهات، كنا في 112 ورجعنا إلى 79 واحنا مازال كذلك تابعين، ولكن هاذ الوفاة ما تترجعش فقط للخصاص أو للمعدات أو التجهيزات، راه كذلك حتى الحالات والتتبع ديالها اللي بعض الأوقات كتكون كنجهلو أشنو المشاكل اللي تتكون عند هاذيك السيدة اللي حامل عندها، لأن كان يمكن لها تدير (césarienne) وما خصهاش تدير (accouchement par voie basse)، خصها تنتقل.. (كلام غير مسموع) وإلى مشى بدا (l'engagement) ذيك الساعات مشكلة.

فبالتالي هي متعددة - كيف ما تيقولو- متعددة الأطراف ماشي غير.. ولكن خصنا ولابد نعملو على سياسة القرب ونزيدو نقربو الخدمات، وأنت شهدت بأن مستوصف فيه مولدات اللي هوما ذات جودة، هذا ما يستثنيش أن حتى الناس اللي عندهم جودة يقدرو يوقعولهم المشاكل، ولكن متفق معك أننا ما خصناش هاذ الشي هذا، خصنا نحسنوونزيدو نحسنو، إن شاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن شكرا لكم، السيد الوزير، على المساهمة في هذه الجلسة.

وبذلك نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

شكرا لكم جميعا السيدات والسادة المستشارين.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 064

التاريخ: الثلاثاء 6 ربيع الآخر 1444هـ (فاتح نوفمبر 2022م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: أربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثلاث والثلاثين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 27.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية (أودع بالأسبقية لدى مجلس المستشارين من طرف رئيس الحكومة)؛

2- مشروع قانون رقم 40.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 يتعلق بحرية الأسعار والمنافسة (أحيل على مجلس المستشارين من مجلس النواب)؛

3- مشروع قانون رقم 41.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة (أحيل على مجلس المستشارين من مجلس النواب).

المستشار السيد محمد حنين رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يخصص مجلسنا هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 27.22 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، المودع بالأسبقية لدى مجلس المستشارين من طرف رئيس الحكومة؛

2- المشروع الثاني يحمل رقم 40.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 ويتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، وقد أحيل هذا المشروع على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

3- المشروع الثالث هو تحت رقم 41.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 20.13 ويتعلق بمجلس المنافسة، وأحيل بدوره على مجلسنا من مجلس النواب.

إذن قبل الشروع في مناقشة مشاريع القوانين المدرجة في هذه الجلسة، لابد أن نتقدم باسم المجلس بالشكر لكل من رئيس لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية وأعضاء هذه اللجنة، والشكر موصول كذلك لأعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية رئيسا وأعضاء.

كما نشكر السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية والسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية على سعة صدرهما وعلى المجهودات التي بذلت في سبيل الدراسة المعمقة لمشاريع القوانين المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة.

إذن، نستهل هذه الجلسة كما تم الاتفاق على ذلك في ندوة الرؤساء المنعقدة هذا اليوم بالدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 27.22 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية.

وفي هذا الإطار، نستهل هذه الدراسة بكلمة الحكومة لتقديم هذا المشروع.

تفضلوا السيد الوزير.. حسب الحصة الزمنية ديالك.

السيد خالد آيت طالب وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أقدم بين أيديكم مشروع قانون رقم 27.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية الذي حظي بالمصادقة عليه بالأغلبية من لدن لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلسكم الموقر في الاجتماع المنعقد يوم الإثنين 31 أكتوبر 2022.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يهدف مشروع هذا القانون إلى التنزيل الفعلي لمقتضيات القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية في شقه المتعلق بالتغطية الصحية، وذلك بحذف كل المقتضيات المتعلقة بنظام المساعدة الطبية الواردة في القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية وتعويضها بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، وتتمحور أحكام مشروع هذا القانون حول العناصر التالية:

- **أولا**، اعتماد نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير قادرين على تحمل واجبات الاشتراك وحذف نظام

المساعدة الطبية؛

- **ثانيا**، نقل الفئات المستفيدة من نظام المساعدة الطبية بكيفية تلقائية إلى نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك مع احتفاظهم بجميع المكتسبات التي كانت ممنوحة لهم في إطار المساعدة الطبية؛

- **ثالثا**، ملاءمة المبادئ التي يستند عليها تمويل نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك مع تلك المحددة في القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، ويتعلق الأمر بمبدأي المساهمة والتعاضد في تحمل المخاطر بالنسبة للأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك ومبدأ التضامن فقط بالنسبة للأشخاص غير القادرين على تحملها؛

- **رابعا**، تحمل الدولة الجزء الباقي على عاتق المؤمن بالنسبة للخدمات الصحية التي تتم داخل المؤسسات العمومية؛

- **خامسا**، تحمل الدولة المبلغ الإجمالي للاشتراكات في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، مع ما يترتب عن ذلك من عدم أداء الأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك لأي مساهمة؛

- **سادسا**، ضمان الاستفادة من نفس سلة العلاجات على غرار موظفي ومستخدمي الدولة والمؤسسات العمومية وأجراء القطاع الخاص مع تعميم خدمات التنقلات الصحية بين المستشفيات على جميع المؤمنين؛

- **سابعا**، اعتماد السجل الاجتماعي الموحد كشرط للاستفادة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، وذلك قصد ضمان تحديد أكثر فعالية للفئات المستهدفة؛

- **ثامنا**، إسناد مهمة تدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بالموازاة مع إحداث مجلس إداري خاص لتدبير النظام المذكور وإدراج العمليات المتعلقة بالتدبير المالي لهذا النظام في محاسبة مستقلة؛

- **تاسعا**، إحداث نظام للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض خاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، وذلك لضمان استفادة جميع المواطنين؛

- **عاشرا**، إحداث نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض خاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، وهاذو الناس اللي ما كينتميو حتى لشي نظام، وتيكونو مثلا عندهم مقيمين في بلد خارج وتيدخلو لهنا وعندهم القدرة ديال الاشتراك، فبالتالي كيمكن حتى هوما يستافدو من التغطية الصحية وسد أي فراغ.. بذلك سد أي فراغ قد يجعل بعض المواطنين خارج نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

وسيتم إحداث هذا النظام بموجب تشريع خاص.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تلكم هي أهم مضامين مشروع القانون الذي بين أيديكم الذي بالمصادقة عليه سنكون نجحنا، حكومة وبرلمانا، في تنزيل تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية في هذا الإطار.

ولا يسعني في الأخير، إلا أن أتقدم لكم بخالص الشكر ولجميع السيدات والسادة أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية والسيد رئيس اللجنة، ورؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية على اهتمامهم الكبير بهذا المشروع وعطائهم المتميز وعلى مناقشتهم وأسئلتهم البناءة.

والشكر موصول كذلك لكافة السيدات والسادة المستشارين الحاضرين في الجلسة العامة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الوزير على هذا التقديم.

أعطي الكلمة لمقرر لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لتقديم تقرير اللجنة.

نعم السيد الرئيس.. وزع التقرير.

إذن نعتبر في محضر هذه الجلسة أن تقرير مقرر اللجنة قد تم توزيعه.

إذن ننتقل إلى المناقشة العامة لهاذ المشروع، والكلمة للفرق حسب الترتيب المتعارف عليه من الفرق.

نعم السادة الرؤساء.

تسلم التقرير؟

إذن نسجل من أجل المحضر ديال الجلسة، أن المداخلات في إطار المناقشة العامة لهاذ المشروع قد قدمت كتابة.

وبذلك نمر إلى التصويت على هذا المشروع الهام، وأبدأ ذلك بـ:

المادة الأولى من المشروع:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

إذن غادي نمربسرعة إلى كانت شي ملاحظة قولوها ليا، باش ناخذو شوية صافي متفقين؟ إذن:

المادة 2:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

المادة 3:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

المادة 4:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

المادة 5:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

المادة 6:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

المادة 7:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

المادة 8:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

المادة 9:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 27.22 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية بإجماع الحاضرين.

وأعطي الكلمة لرئيس مجموعة الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، لأن توصلنا بملتمس من أجل تفسير التصويت في دقيقتين.

تفضل أحد أعضاء هذه المجموعة.

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما يعلم الجميع أنه مجموعتنا امتنعت عن التصويت على هذا المشروع من داخل اللجنة لسبب أساسي هو ضرورة احترام المساطر المعمول بها من داخل مجلس المستشارين والكف عن التسرع في تمرير مجموعة من مشاريع القوانين اللي هي أساسية.

وإذ نثمن من موقعنا ككونفدرالية ديموقراطية للشغل هذا المشروع ونزكيه على أساس أن هذا المشروع سيدمج شرائح مهمة من الشعب المغربي في إطار التغطية الصحية، وأيضا نثمن أن هذا المشروع الملكي، مشروع أراد منه صاحب الجلالة أن يتم تجويده ونقاشه، وكان ذلك في خطابه لافتتاح دورة هذه السنة، أن البرلمانيين أن يتحملوا مسؤوليتهم الكاملة في مراجعة جميع القوانين وخصوصا الاجتماعية.

ونسجل أيضا بإيجاب أن إلى حدود الساعة جميع المشاريع والقوانين الاجتماعية تكون مبادرة من صاحب الجلالة، ولا زلنا ننتظر مشاريع اجتماعية أيضا من طرف حكومتنا الآن.

موافقتنا على هذا المشروع هو تصويتنا عليه بالإيجاب، هو أنه فعلا هي محطة وطنية تتطلب منا روح وطنية ومواجهة لإشكالات التي يعانيها شرائح مهمة من الشعب المغربي في التغطية الصحية.

ونطالب الحكومة من هذا الموقع الالتزام والإشراف على التدبير الجيد لهذا المشروع وضمان الحكامة الجيدة والمساهمة في التوازنات المالية من أجل إنجاح هذا المشروع، خصوصا أننا أثقلنا كاهل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بمجموعة من الاختصاصات في ظل الخصاص الذي يعانيه هذا الصندوق في الموارد البشرية والإمكانيات المالية.

شكرا لكم جميعا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إذن، بعدما صادق المجلس الموقر بالإجماع على مشروع القانون رقم 27.22، نشكر السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى مشروعي القانونين المدرجين في جدول أعمال هذه الجلسة المتعلق الأول منهما بحرية الأسعار والمنافسة، وهو تحت رقم 40.21 (مشروع قانون رقم 40.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 يتعلق بحرية الأسعار والمنافسة).

والمشروع الثاني تحت رقم 41.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة.

أعطي الكلمة للسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية لتقديم المشروعين معا دفعة واحدة، إذا ما عندكمش شي إشكال نديرو تقديم بجوجهم نظرا للترابط ما بين الموضوعين.

تفضلي السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدة نادية فتاح، وزيرة الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف اليوم مرة أخرى بأن أقف أمام مجلسكم الموقر لتقديم مشروع قانون رقم 40.21 المتعلق بتغيير وتتميم القانون 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة.

وقبل أن أستعرض عليكم، حضرات السيدات والسادة، أهمية هذا القانون وراهنيته، فلابد أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين وجميع أعضاء اللجنة من مستشارين محترمين ومستشارات محترمات على ما بذلوه من مجهودات أثناء المناقشة والدراسة.

حضرات السيدات والسادة،

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الرامية إلى إعادة النظر في المسطرة المتبعة أمام مجلس المنافسة من أجل إضفاء الدقة اللازمة على الإطار القانوني الحالي المنظم لهذه المسطرة، ترسيخا لمكانة المجلس كهيئة دستورية مستقلة تساهم على الخصوص في تكريس الحكامة الجيدة، أعدت وزارة الاقتصاد والمالية مشروع هذا القانون بهدف إصلاح وتجويد القانون 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، وتتمثل أهداف هذا التعديل فيما يلي:

- تدقيق الجوانب المتعلقة بمسطرة قبول أو عدم قبول الإحالة المتعلقة بالممارسات المنافية للمنافسة؛

- تدقيق المساطر المتعلقة بجلسات الاستماع إلى الأطراف المعنية من لدن مصالح التحقيق من خلال التنصيص على أن محاضر جلسات الاستماع التي ينجزها المقرر يجب أن تكون موقعة من لدن الأشخاص المستمع إليهم تحت طائلة البطلان؛

- توضيح وتدقيق المساطر المتعلقة بسرية الأعمال وتبليغ المخالفات والقرارات؛

- إعادة النظر في مسطرة عدم الاعتراض على المؤاخذات المبلغة باعتبارها مسطرة بديلة للمسطرة التنازعية المعتمدة للبت في الحالات، وذلك بمنح المقرر العام مجموعة من الاختصاصات في إدارة وتسيير هذه المسطرة تحت إشراف الهيئة التداولية لمجلس المنافسة؛

- التنصيص على سرية جلسات المداولة في القضايا المتعلقة بالممارسات المنافية للمنافسة وعلى اتخاذ قرارات المجلس بحضور أعضائه حصريا وفي مداولة سرية مغلقة؛

- تحديد الأجل الذي يتعين على مجلس المنافسة أن يتخذ فيه قراره بعد الانتهاء من جلسات المناقشات؛

- تدقيق قواعد تحديد العقوبات المالية مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف التشديد وظروف التخفيف، كما نصت عليه المادة 39 من القانون المذكور، وتمكين الأطراف المعنية ورئيس المجلس ومندوب الحكومة من إمكانية تقديم طعن في قرار محكمة الاستئناف بالرباط القاضي بتأكيد قرار مجلس المنافسة أو إبطاله أو تصحيحه حسب الحالة أمام محكمة النقض.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد أبانت التجربة ضرورة مراجعة الإطار القانوني المتعلق بعملية التركيز الاقتصادي، خصوصا فيما يتعلق بالتبليغ عن هذه العمليات لدى مجلس المنافسة، ولهذه الغاية تم إدخال مجموعة من التغييرات على القسم الرابع من القانون رقم 104.12 تتمثل أهمها في مادتين:

المادة 11: من أجل الحد من عمليات شراء الأصول أو المساهمة في رأسمال التي تنجز بكيفية متتالية خلال سنتين بهدف التهرب من إلزامية تبليغها إلى مجلس المنافسة، ثم اعتبار إنجاز عمليتين أو أكثر من تلك المشار إليها في نفس المادة خلال هذه المدة بين نفس الأشخاص أو بين نفس المنشآت ينتج عنها تغيير في المراقبة بمثابة عملية تركيز واحدة تمت في تاريخ آخر عملية؛

في المادة 12:

• منح الأطراف المعنية إمكانية إيداع التبليغات في شكل مبسط وفق كيفية تحدد بنص تنظيمي؛

• إقامة نظام جديد للتبليغ عن عملية التركيز الاقتصادي على غرار مختلف التشريعات الأجنبية في الموضوع، ووفقا لتوصيات البنك الدولي، وذلك من خلال تبني رقم المعاملات كشرط موضوعي، وحيث لتباين أهمية عملية التركيز الاقتصادي مع التخلي عن معيار نسبة البيوعة والشراءات أو المعاملات الأخرى في السوق الوطنية للسلع أو المنتوجات والخدمات.

ويرتكز هذا النظام الجديد على اعتماد المزج حسب الحالة بين رقم معاملات إجمالي عالمي ورقم معاملات منجز بالمغرب بشكل منفرد بخصوص عملية التركيز التي تجمع أطراف أجنبية وأخرى وطنية، والمزج بين رقم معاملات إجمالي ورقم معاملات تم تحقيقه بشكل منفرد من لدن إثنين على الأقل من الأطراف المشاركة في عملية تركيز، ينجز أطرافها جميعا رقم معاملاتهم بالمغرب.

وتحيل هذه المادة أمر تحديد مبالغ أرقام المعاملات المشار إليها الملزمة للتبليغ إلى نص تنظيمي، ويتوخى اعتماد هذا النظام الجديد إنعاش الاستثمار من خلال استثناء عملية التركيز التي ليس لها تأثير ملموس على حرية المنافسة داخل السوق المعني بها في إلزامية التبليغ لدى مجلس المنافسة وتخفيف الضغط على هذا الأخير، عن طريق الحد من العدد المرتفع لطلبات التبليغ عن العمليات المذكورة الموجهة إليه كل سنة.

بقات **المادة 15**: منح مجلس المنافسة إمكانية توقيف أجل البت في ملف التبليغ المحدد في 60 يوما من أجل تمكين الأطراف المعنية من استكمال المعلومات المطلوبة المرتبطة بعناصر ملف التبليغ.

تلكم، السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة المستشارون، الغاية من مشروع هذا القانون المعروض على مجلسكم الموقر للتصويت عليه.

شكرا.

أنتقل، السيد الرئيس، لتقديم مشروع قانون رقم 41.21 المغير والمتمم للقانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

أريد مرة أخرى أن أشكر السيد رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية وكافة أعضاء اللجنة على المجهودات والتجاوب الإيجابي مع هاذ مشروع القانون.

وفي هذا الإطار، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية التي وجهها جلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى رئيس الحكومة، بهدف إضفاء الدقة اللازمة على الإطار القانون المتعلق بمجلس المنافسة، وترسيخ مكانته كهيئة دستورية مستقلة، تساهم على الخصوص في تكريس الحكامة الجيدة، أعدت وزارة الاقتصاد والمالية مشروع هذا القانون بهدف إدخال مجموعة من التعديلات على القانون رقم 20.13، المتعلق بمجلس المنافسة.

وتهدف هذه التعديلات إلى ما يلي:

• توضيح صلاحيات رئيس المجلس ومختلف الهيئات التقريرية داخله لتنافي أي خلافات حول تداخل الاختصاصات وتلافي الطعون بشأنها؛

• تخويل النظام الأساسي للمجلس؛

• توزيع الاختصاصات بين مختلف الهيئات التقريرية داخله والمحددة في القانون رقم 104.12؛

• ضبط المقتضيات المتعلقة بالنصاب القانوني للتداول في الهيئات التقريرية؛

• التنصيص على سرية مداولات الهيئات التقريرية وعدم السماح لحضورها إلا لأعضاء المجلس المعنيين؛

• التأكيد على التزام أعضاء المجلس بسرية المداولات والاجتماعات وربط خرقها بإثارة المسؤولية الجنائية، طبقا لأحكام الفصل 446 من مجموعة القانون الجنائي؛

• تخويل رئيس المجلس صلاحية مراقبة تضارب المصالح في القضايا المتداولة في المجلس؛

• إحداث مسطرة تجريح الأعضاء والمقررين؛

• سن مقتضيات تتعلق باستمرارية أعضاء المجلس المنتهية مهامهم إلى حين تعيين من يخلفهم؛

• إعطاء المجلس إمكانية إصدار مبادئ توجيهية تتعلق على وجه الخصوص بكيفية ممارسة مبدأ الحضورية والمساطر التفاوضية وتحديد العقوبات المالية التي يقررها المجلس المذكور؛

• إحداث هيئة المقررين بمجلس المنافسة، تحدد مهامهم وشروط توظيفهم وأجورهم وترقيتهم في النظام الأساسي الخاص بمستخدمي المجلس.

تلكم، السيد الرئيس والسيدات والسادة المستشارون، أهم مقتضيات هاذ مشروع القانون.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة على هاذ التقديم بطبيعة الحال تقديم مشروعين معا.

ننتقل الآن إلى مقرر اللجنة..

وزع التقرير.

إذن نسجل على أن التقرير ديال مقرر اللجنة قد تم توزيعه.

مناقشة الفرق للمشروعين معا: سلمت المداخلات.

إذن نسجل كذلك تسليم مداخلات الفرق مكتوبة إلى أمانة المجلس، وننتقل إلى التصويت.

غادي نمشيو حسب المسطرة القانونية مادة بمادة، وغادي نشوفو شكون اللي فيها إجماع وشكون اللي ما فيهاش.

إذن نستهل عملية التصويت، غادي نبداو التصويت على مواد مشروع قانون رقم 40.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة.

ونستهل ذلك **بالمادة الأولى المغيرة والمتممة لأحكام المواد التالية من هذا القانون**.

وهاذ المواد هي:

المادة 11:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

المادة 13:

الموافقون: إجماع الحاضرين

المادة 14:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

المادة 15:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

المادة 16:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

المادة 17:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

المادة 29:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

المادة 31:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

المادة 33 الفقرة الرابعة:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

المادة 36 الفقرة الثانية:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

المادة 37: ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديل رقم 1).

تفضل أحد المستشارين لتقديم هذا التعديل.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل المقترح من طرف المجموعة هو واحد الإضافة للمادة 37 اللي تتقول "على ألا يقل هذا المبلغ على نصف مبلغ العقوبة المنصوصة عليها في المادة 39 أدناه"، يتعين الحفاظ على روح المادة 37 من القانون 140.12 والإبقاء على العقوبة وإلا فُتح باب عدم الاعتراض بغرض التخفيض من العقوبة أو إلغائها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

.. إلى سمحتو ليا السيدة الوزيرة.

هذا قلناه وصوتنا عليه 40.21 وعندكم تعديل فيه في المادة 37، هو هذا اللي قدمت.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

لا، حيث قالك العكس.

السيد رئيس الجلسة:

لا، لا، احنا عارفين أش تنديرو.

السيدة الوزيرة معذرة، تفضلي.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

هاذ التقليص ديال العقوبة إلى النصف هو اللي كان في النص الأصلي، والتعديل اللي جا به هاذ مشروع القانون هو من أجل نعطيو فرصة للإمكانية ديال اقتراح الصلح، إذا كانت المنشأة ما عندها حتى اعتراض، فبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن أعرض.. تتمسكون بالتعديل.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 02؛

المعارضون= 34؛

الممتنعون= 04.

وبذلك يكون هذا التعديل قد تم رفضه بالأغلبية.

أعرض المادة 37: كما جاءت في المشروع المصادق عليه في اللجنة:

الموافقون= 40؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 02.

غير باش نضبطو هاذ الشي لأن غيكون فالمحضر.

المادة 39:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

المادة 41:

هاذ المادة هاذي لم يرد بشأنها تعديل في المشروع، ولكن تقدمت بخصوصها مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بتعديل هو التعديل رقم 2.

أعطي الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم التعديل (التعديل رقم 2).

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

التعديل المقترح هو حذف كلمة "جزئي" من المادة 41، يجوز منح إعفاء كلي أو جزئي من العقوبات المالية لمنشأة أو هيئة، حذف هذه العبارة من العقوبات حتى لا يصبح التعاون مع المحققين للمجلس سببا للإفلات من العقوبة مادامت المخالفة واقعة، فإنه يتم الإعفاء جزئيا وليس كليا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

التعديل مرفوض.

السيد رئيس الجلسة:

رفض التعديل.

لأن هاذ التعديل نوقش في اللجنة وكان موضوع تصويت، يعني راه معروف، احنا فقط نحاول يعني التمسك بالمسطرة التشريعية.

إذن أعرض هاد التعديل للتصويت:

الموافقون = 02؛

المعارضون= 35؛

الممتنعون= 05.

إذن هذه ما غاديش نصوتو عليها، لأن كانو جابوها تعديل جديد، ما كانش في المشروع الأصلي، إذن ما غاديش نصوتو عليها في المجلس كاملا، هذه نعتبرها ما كايناش؛ هذا يعني إضافة..

المادة 44 الفقرة الأولى:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

المادة 71:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

المادة 72:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

أعرض المادة الأولى برمتها للتصويت:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

المادة الثانية التي تنسخ وتعوض أحكام المواد 12، 26، 27، 45 من القانون اللي احنا بصدد دراسته، أعرضها للتصويت:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

المادة الثالثة المتممة لأحكام القانون رقم 104.12 بالمواد 18 مكررة و33 مكررة و38 مكررة و43 مكررة و57 مكررة، أعرضها للتصويت:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

المادة 4: أعرضها للتصويت:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

المادة 5: أعرضها كذلك للتصويت:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 40.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة.**

شكرا للجميع.

إذن **ننتقل للتصويت على مواد مشروع القانون رقم 41.21 القاضي بتغييروتتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة.**

المادة الأولى المغيرة والمتممة لأحكام المواد التالية من قانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، **ويتعلق الأمر بالمادة 5:**

الموافقون: إجماع الحاضرين.

المادة 12:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

المادة 13، الفقرة الأولى:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

المادة 15:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

المادة 21:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

المادة 22: ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل، الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشارة المحترمة، تفضلي لتقديم التعديل ديالكم.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا.

التعديل المقترح من طرف المجموعة هو إضافة للمادة 22 "مع ضمان شروط الاستقلالية والحماية للمقررين لتمكينهم من القيام بمهامهم بكل تجرد ونزاهة"، ضرورة التنصيص على توفر الاستقلالية للمقرر العام والمقررين المساعدين وحمايتهم حتى يؤدوا مهامهم بتجرد ونزاهة وحتى لا يتم التأثير عليهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للحكومة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

هاذ المادة تتعلق بالنظام الأساسي للموظفين ديال المجلس ويرمي لإحداث هيئة خاصة بالمقررين في النظام الأساسي للموظفين، أما الاستقلالية ديال الموظفين فتخضع لنفس الشروط اللي مطبقة على جميع الموظفين ديال القطاع العام.

إذن التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن التعديل غير مقبول.

وبذلك أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون؟

سحبتوه؟ حيت أنا عارف السي الكرش ما تيسحبش، وقع جديد، نشكرك السي الكرش على هاذ التعاون.

شكرا الإخوان من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على التعاون.

إذن التعديل مسحوب.

وأعرض المادة 22 للتصويت:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

أعرض المادة الأولى برمتها للتصويت:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

المادة الثانية: التي ينسخ بمقتضاها وتعوض مقتضيات المادتين 11 و14 من القانون رقم 20.13 أعرضها للتصويت:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

المادة الثالثة المتممة لأحكام القانون السالف الذكر ويتعلق بالمواد 10 مكررة و11 مكررة و11 مكررة مرتين أعرضها للتصويت:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

المادة الرابعة أعرضها للتصويت:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

أعرض مشروع القانون الآن برمته للتصويت:

الموافقون: إجماع الحاضرين.

وبذلك، **وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون رقم 41.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة.**

شكرا للسيدة الوزيرة.

شكرا للسيد الوزير ديال العلاقات مع البرلمان على حضوره المتواصل معنا.

شكرا للسيدات والسادة المستشارات والمستشارين على المساهمة.

ورفعت الجلسة.

الملحق:

المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة

I- فريق التجمع الوطني للأحرار:

1) مداخلة المستشارة السيدة هند غزالي في مناقشة:

- مشروع القانون رقم 27.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة التغطية الصحية الأساسية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمناسبة المناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 27.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة التغطية الصحية الأساسية، منوها بالمناسبة بالنقاش الجدي الذي طبع عمل لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، حيث ساد جو الإجماع على مقتضياته بعدما انفتح السيد الوزير على مناقشة كل الاقتراحات التي جاء بها الأعضاء، مساهمة منهم في إغناء النقاش وتوضيح بعض الأمور التي قد تطرح لبسا في تنزيل مقتضيات هذا المشروع الثوري الذي يسهر رئيس الحكومة شخصيا على إخراجه ومتابعته ويسارع الزمن بكل شجاعة في تنزيله لأنه يروم توسيع الاستفادة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لكي يشمل الفئات المعوزة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية

"راميد" (RAMED[1]) وإدخالهم في منظومة التغطية الصحية الإجبارية، في أفق إنشاء مجتمع جديد أكثر تضامنا وأقل طبقية وتفاوتا وبحماية اجتماعية لبنتها الأولى التغطية الصحية الشاملة، إشارة واضحة لهذا النهج الاجتماعي الذي تتبناه هذه الحكومة لتكريس دولة اجتماعية متوازنة، ولا يسعنا في هذا الباب إلا أن نثمن المستجدات التي أتى بها مشروع هذا القانون والتي نذكر منها:

- تحمل الدولة المبلغ الإجمالي للاشتراكات في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك واستفادتهم بكيفية تلقائية من هذا النظام، من نفس سلة العلاجات المتاحة، داخل المؤسسات الصحية الخاصة؛

- اعتماد السجل الاجتماعي الموحد فيما يتعلق بقواعد التسجيل، لتحقيق استهداف أكثر فعالية للفئات المؤهلة للاستفادة من خدمات نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك؛

- تخويل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مهمة تدبير هذا النظام.

وبهذه المناسبة، نجدد التعبير عن اعتزازنا بهذه المقاربة المتميزة التي اعتمدتها بلادنا من أجل تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية لتعزيز التضامن والتماسك الاجتماعي وتوسيعها بشكل غير مسبوق ليتواصل ويستمر بنفس القوة وبنفس الزخم إلى أن نتمكن من الاستجابة للحاجيات الاجتماعية الملحة الشرائح اجتماعية واسعة، وإعادة الأمل والثقة والاطمئنان إلى المجتمع، وحفظ كرامة المواطنين، والعمل على تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية والمجالية.

وبالموازاة مع ذلك، نسجل بكل ايجابية مسألة تخويل "الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي" مهمة تدبير هذا النظام مما يبعث في العموم على الارتياح بهدف الرفع من قدرات الإنجاز والحكامة والنجاعة والفعالية.

كما ننوه في نفس السياق، بما تبذله الحكومة من مجهودات لتعزيز ودعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، وذلك من خلال إطلاق مجموعة من المبادرات والأوراش الكبرى التي تحظى بالدعم في إطار "صندوق التماسك الاجتماعي" (تيسير، برنامج المساعدة المباشرة للأرامل في وضعية هشاشة، برنامج دعم الأشخاص في وضعية إعاقة، الدعم المخصص لفائدة المتضررين من جائحة كورونا وغيرها من البرامج الأخرى...)، مجهودات تبقى مشتتة وأثرها محدود، لذلك أصبح من الواجب تجميع هذه الجهود لتيسير التدخل من أجل تحقيق الأثر المطلوب وهذا المشروع أحد المداخل الأساسية لهذا التجميع.

وإذا كنا نؤمن، في فريق التجمع الوطني للأحرار، بضرورة العمل على تكثيف المزيد من الجهود لتوسيع آفاق تأهيل القطاع الصحي وبناء تنميته على أسس متينة ومستدامة بهدف تسريع مساره، وتأمين استمراريته وديمومته، نؤكد أن إعطاء دفعة قوية لمواصلة النهوض بالمنظومة الصحية ببلادنا، يقتضي تبني الاقتراحات التالية:

- تسريع القيام بإصلاح عميق لقطاع الصحة، سواء على مستوى العرض الصحي المرتبط بمختلف البنيات التحتية اللازمة وبالموارد البشرية المطلوب تأهيلها والحفاظ عليها، أو على مستوى الطلب المتعلق بتوسيع وضمان الولوج للخدمات العلاجية، مع إعادة تأهيل الوحدات الصحية ومسار العلاجات حتى تتمكن جميع الفئات المنخرطة فيه من الاستفادة من الخدمات الطبية وعبر منح مواعيد في آجال معقولة؛

- تعزيز "الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي" بالموارد البشرية اللازمة لمواكبة تنزيل هذا الورش الهام والاستراتيجي؛

- تطوير الرقمنة والاستعمال التكنولوجي وتوفير الآليات والتجهيزات المطلوبة للاستجابة لطلبات الخدمة الصحية؛

- ضرورة وضع إستراتيجية استشرافية لتدبير وضعية المسنين وتأهيلها، بوضع إطار قانوني خاص بضمان حماية حقوق الأشخاص المسنين، وتعزيز التدريب والتكوين في مهن الشيخوخة، وذلك للتعاطي مع تحول البنية الديموغرافية لهرم الأعمار، وارتفاع معدلات الشيخوخة.

وفي الختام، ولأنه مشروع شجاع يهدف إلى إدخال الفئات المعوزة والفقيرة إلى منظومة التغطية الصحية الشاملة، فإن فريق التجمع الوطني للأحرار وبمعية كافة فرقاء مجلسنا الموقر مقتنعة تمام الاقتناع، السيد الوزير، بأن هذا المشروع تاريخي وله راهنيته يدخل ضمن التزامات هذه الحكومة، وبالتالي سنكون إيجابيين في التعاطي معه.

والسلام عليكم ورحمة الله.

2) مداخلة المستشار السيد عابد بادل في مناقشة:

- مشروع قانون رقم 40.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة؛

- مشروع قانون رقم 41.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمناسبة المناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 40.21 يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ومشروع قانون رقم 41.21 يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 20.13

[1] **R**égime d'**A**ssis**t**ance **Méd**icale

المتعلق بمجلس المنافسة كما وافق عليهما مجلس النواب بالإجماع.

وهي مناسبة ننوه بالعمل المتميز الذي قام به أعضاء لجنة المالية في إخراج هذين المشروعين الذي لهما راهنيتهما، حيث تعبأ الجميع، أغلبية ومعارضة، من أجل هذين المشروعين بعدما تم التصويت عليهما بالإجماع، مشيدين بالمناسبة بكل المجهودات التي تبذلها الحكومة لإصلاح وتجويد المنظومة القانونية المؤطرة لإقرار شروط المنافسة الحرة والنزيهة، وضمان تكيف متحكم فيه لمنظومتنا الاقتصادية للمساهمة في تكريس الحكامة الجيدة، وإقرار دولة الحق والقانون في المجال الاقتصادي وتوفير كل شروط المنافسة الشريفة والنزيهة من أجل حماية المستهلك والذي يبقى رهاننا جميعا.

في هذا الإطار، لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن نشيد بالمجهودات المقدرة التي تبذلونها للتصدي للاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن تفشي جائحة "كوفيد-19" والتخفيف من آثارها على النسيج الإنتاجي وإرساء قواعد سليمة لضمان الإقلاع الاقتصادي على المديين القصير والمتوسط بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين، تقوم على الكفاءة والحرية والمبادرة، من أجل الحفاظ على شروط ملائمة لممارسة المنافسة في الأسواق الوطنية.

إن فريق التجمع الوطني للأحرار يثمن عاليا الإنجازات التي تم تحقيقها في مجال ضمان السير العادي والسلس للاقتصاد المغربي في فترة الأزمة الصحية من خلال تفادي أي نقص محتمل أو صعوبات في تموين الأسواق، ناهيك عن اتخاذ عدة قرارات لتدبير حالات تذبذب الأسعار التي استهدفت بعض المواد الأساسية إما لضمان استقرارها، لاسيما من خلال كبح تقلباتها، أو الحد من انعكاسات هذه الأخيرة على الأسعار عبر تكثيف مراقبة صارمة لها والمطبقة في الأسواق والتدخل بشكل استباقي لمنع المضاربات التي لازالت للأسف احدى العوائق الكبرى التي لم تستطيع بلادنا التحكم فيها أو القضاء عليها.

وإذ نسجل بارتياح كبير التدابير التحفيزية التي عملتم على إقرارها بالرغم من ظروف الأزمة لفائدة الطبقات الهشة من المجتمع عبر دعم القطاعات التي تضررت بفعل توقف دينامية الطلب الداخلي والخارجي، ووقف توريد المواد الأولية بسبب القيود المفروضة على تدفق السلع والخدمات القادمة من التجارة الدولية، والتي تتعلق أساسا بالمساعدات المباشرة وغير المباشرة الممنوحة للمقاولات والتي تهدف إلى التخفيف من تداعيات الإغلاق والحفاظ على مناصب الشغل، ناهيك عن تلك الإجراءات الموجهة مباشرة للمواطنات والمواطنين عبر آلية الدعم المباشر، نؤكد أن محدودية اقتصادنا الوطني في خلق الثروة وفرص الشغل يعد أحد العوائق الكبرى التي تؤثر على أداء المقاولة والتي تساهم فيها على الخصوص عدم إعمال القواعد المتعلقة بالمنافسة الحرة والنزيهة، في تطبيق المبادئ والإجراءات التي تضمن تكافؤ الفرص بين المقاولات والجماعات الترابية والمواطنين إزاء الفعل الاقتصادي ببلادنا، مما يجعلنا نؤكد على ضرورة مواصلة تعميق التوجه الديمقراطي لبلادنا وتكريس دولة الحق والقانون، وتقوية دور وأداء مؤسسات الحكامة وتوثيق علاقة الثقة والتعاون بينها لتقوم بأدوارها كاملة، بما يفتح المجال واسعا للمبادرة الحرة.

لذلك، لابد من مواصلة تحسين مناخ الأعمال وحماية المستهلك، وتوطيد عنصر الثقة بما يمكن من رفع وثيرة النمو الاقتصادي الوطني.

ومن هذا المنطلق، فإننا نعتبر بكل موضوعية أن توفير مناخ تنافسي يتسم بالوضوح والشفافية هو ضرورة حتمية لبناء الثقة، وإحدى الضمانات الممنوحة للفاعلين الاقتصاديين في السوق للمستثمرين قصد تشجيع اعتماد الممارسات السليمة الرامية إلى ضمان قواعد المنافسة الحرة.

وإذ نسجل داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أهمية المستجدات التي جاء بها هذين المشروعين في ترابط متين ووثيق فيما بينهما، فإننا نؤكد على أن هذه المستجدات تروم بكل تأكيد مواكبة التحولات التي تعرفها المنظومة القانونية المتعلقة بحرية الأسعار والمنافسة والتي تبقى في نظرنا رهانات مهمة لتأطير وتقنين ممارسات منافية لقواعد المنافسة الإنجاح عملية التحول الاقتصادي ببلادنا خصوصا ما بعد جائحة "كوفيد-19"، نستحضر أبرزها في مشروع القانون رقم 40.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، وهي:

- تدقيق الإجراءات المتعلقة بالممارسات المنافية للمنافسة في الجوانب المتعلقة بالإحالات ذات الصلة وفي الشق المتعلق بجلسات الاستماع التي تشرف عليها مصالح التحقيق لدى مجلس المنافسة؛

- تعزيز فاعلية الإجراءات وحماية حقوق الأطراف المعنية، وتدقيق آجال اتخاذ القرارات بعد انتهاء جلسات المناقشة بمجلس المنافسة؛

- تمكين الأطراف المعنية ورئيس مجلس المنافسة ومندوب الحكومة من إمكانية تقديم طعن في قرار محكمة الاستئناف بالرباط القاضي بتأكيد أو إلغاء أو تعديل قرار مجلس المنافسة.

كما أن المشروع الثاني رقم 41.21 الذي يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، يهدف إلى تكريس أفضل ممارسات الحكامة للرفع من نجاعته وفعاليته، مبرزين في هذا السياق الدور الاستراتيجي الذي يقوم به مجلس المنافسة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

نستغل هذه المناسبة للتعبير عن اعتزازنا بوجود مؤسسة من هذا القبيل في المنظومة المؤسساتية لبلادنا، على اعتبار الأدوار الحيوية التي تضطلع بها على مستوى مختلف القضايا والإشكالات ذات الصلة بقانون واقتصاد المنافسة قصد ضمان حكامة اقتصادية للأسواق، وتحقيق توازن بين المنافسة الحرة والنزيهة وحماية الأفراد من

الممارسات المنافية لقواعد المنافسة.

ومن أجل إعطاء دفعة قوية للارتقاء بعمل مجلس المنافسة، فإننا نؤكد في فريق التجمع الوطني للأحرار على ضرورة تبني مجموعة من الملاحظات والاقتراحات التالية:

- مواصلة تحيين المنظومة القانونية الجاري بها العمل في مجموعة من القطاعات الاقتصادية، مع الحرص على ملاءمتها مع قواعد السوق، لكي لا يفضي وجودها إلى خلق أو إطالة أمد وضعيات تتميز بحالة تركيز مفرطة تمس بأداء الاقتصاد الوطني؛

- العمل على تقييم السياسات العمومية ذات وقع مباشر أو غير مباشر على المنافسة وتداعياتها في الأسواق على المستويين القطاع والوطني؛

- ضرورة القيام بحملات التحسيس والتوعية في مجموع التراب الوطني بأهمية المنافسة في المجال الاقتصادي بهدف محاربة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة؛

- المراقبة والتتبع بشكل منتظم لمستويات التركيز في الأسواق على ضوء التقلبات الدورية للاقتصاد الوطني في محيط مضطرب تغيب فيه الرؤية؛

- العمل على تدعيم الاتفاقات الرامية إلى ضمان استقرار الأسعار ومستويات الإنتاج بدون تعسف في الأسعار؛

- ضرورة تقنين وتدقيق مسطرة فحص وضعية المقاولة المتعثرة ماليا قبل الترخيص لتركيزات الإنقاذ والتي قد تخفي النوايا الحقيقية للمقاولة؛

- تعزيز قدرات مجلس المنافسة في مجالي التقصي والولوج إلى المعلومات؛

- العمل على التأطير القانوني لجميع الممارسات المنافية للقانون، من قبيل حالات استغلال التسريبات المخلة بالتنافس النزيه أو تضارب المصالح أو الاستخدام غير القانوني للمعلومات؛

- توسيع هامش حرية المبادرة والمقاولة ببلادنا حتى نصل فيها إلى أبعد مدى يهدف من خلالها محاربة الريع والاحتكار ومركزة الثروة والأداء الاقتصادي.

ختاما، فريق التجمع الوطني للأحرار سيصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 40.21 يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ومشروع قانون رقم 41.21 يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، مستحضرين في هذا السياق الدور الهام الذي ستلعبه المنظومة الوطنية للمنافسة للتوفيق بين حماية المستهلك وتنافسية المقاولة باعتبارها ركيزة أساسية للنموذج التنموي الجديد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

II- فريق الأصالة والمعاصرة:

1) مشروع قانون مشروع قانون رقم 27.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار التصويت على مشروع قانون رقم 27.22 الذي يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية.

شهد القطاع الصحي المغربي تدهورا كبيرا خلال الأعوام الأخيرة، وتتعدد معوقاته التي أجبرت عددا من العاملين به على الهجرة للعمل في الخارج، بينها ضعف التجهيزات، والميزانية الحكومية المخصصة للقطاع، الأمر الذي دعا جلالة الملك محمد السادس نصره الله خلال عام 2018 إلى ضرورة "إعادة النظر بشكل جذري في النظام الصحي الوطني الذي يعرف تفاوتات صارخة وضعفاً في التدبير".

وتعمل الحكومة المغربية حاليا على إعداد برنامج إصلاحي للنظام الصحي يركز على اعتماد "حكامة جديدة" لتطوير القطاع الصحي، في حين أكد متخصصون أن إصلاح النظام الصحي أصبح أمراً ضرورياً بالنظر للانتقال الديموغرافي؛ الذي يشير إلى أن واحداً من كل 10 مغاربة يزيد عمره حاليا على 60 عاماً، وسيتضاعف هذا الرقم ثلاث مرات في حدود عام 2050، معتبرين أن وجود عدد كبير من كبار السن والأمراض المزمنة يتطلب المزيد من الطلب على الرعاية الصحية والمزيد من النفقات.

وينبغي التأكيد أنه رغم كل الجهود المبذولة والاستراتيجيات التي تم وضعها منذ سنوات لتأهيل القطاع الصحي والرفع من أدائه، إلا أن الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة "كوفيد-19" وما أفرزته من وعي جماعي بضرورة الاستثمار في هذا القطاع ومده بكافة الموارد المادية والبشرية اللازمة للاستجابة لاحتياجات السكان خلال حالات الطوارئ الصحية على الخصوص، أكدت أن الحاجة أضحت ملحة لمقاربات مبتكرة وأكثر فعالية لتسريع إرساء منظومة صحية قوية.

السيد الرئيس المحترم،

لقد خطى المغرب خطوات واسعة في إرساء نظم التغطية الصحية الأساسية، بحيث دخلت التغطية الصحية الإجبارية حيز التنفيذ سنة 2005، كما تم تعميم نظام المساعدة الطبية أو ما يسمى بـ "راميد" سنة 2012، بالإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات في مجال توسيع الاستفادة من أنظمة التأمين عن المرض، لتشمل طلبة التعليم العالي في القطاعين العام والتكوين المهني،

والمهاجرين وكذلك أمهات وآباء الأشخاص المؤمّنين.

كما انخرط المغرب في إجراءات التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء، بهدف تكميل مشروع التغطية الصحية الشاملة وتحقيق الولوج العادل للعلاجات كما ينص عليه دستور المملكة المغربية.

واليوم ولله الحمد تنخرطون في إصدار النصوص التشريعية والتنظيمية والتطبيقية، الخاصة بإصلاح الرعاية الصحية الأولية، ومواصلة توسيع التأمين الإجباري على المرض، بما يتيح تعزيز الولوج إلى خدمات صحية عن قرب، ذات جودة عالية، وبكلفة معقولة، مع إعطاء مسؤولية أكبر للمستوى الترابي، في إطار الجهوية الموسعة واللاتمركز الإداري.

السيد الوزير المحترم،

إننا بفريق الأصالة والمعاصرة وإذ ننوه بمضامين مشروع القانون رقم 27.22، فإننا ندعوكم إلى إرفاق هذا الكم التشريعي الهام باستراتيجية تواصلية تضمن تنزيله على أرض الواقع بأفضل حال وشرحه وإيصال مضامينه للمواطن البسيط حتى يحقق هدفه، ونصوت بالإيجاب مع هذا المشروع الذي نعتبره ضرورة لاستكمال ورش الإصلاح الصحي.

وشكرا.

2) مشروع قانون رقم 40.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار التصويت على مشروع قانون رقم 40.21 يقضي بتغييروتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة.

وإذ نعتبر هذا المشروع إضافة نوعية حيث يأتي بعد الإصلاحات التي عرفتها الترسانة القانونية ببلادنا في مجال حرية الأسعار والمنافسة خلال العقود الأخيرة إلى حدود الإصلاحات التي عرفتها سنة 2014، تفعيلا لمقتضيات دستور 2011، ولتوصيات اللجنة الملكية ذات الصلة، والتي جعلت من المنافسة الشريفة أساسا لإرساء التوازن بين الفاعلين الاقتصاديين.

يرمي هذا الإصلاح إلى ملاءمة الإطار القانوني لحرية الأسعار والمنافسة مع ما يتماشى وتنزيل النموذج التنموي الجديد وبناء الدولة الاجتماعية، وتعزيز القدرة التنافسية وما يقتضيه ذلك من حفاظ على شروط الشفافية من تجريم الممارسات المخلة بقواعد المنافسة الشريفة وتكافؤ الفرص وتوازن السوق، وذلك من خلال تحديد وتوضيح الإجراءات المتعلقة بالممارسات المنافية للمنافسة، عبر تدقيق الجوانب المتعلقة بمسطرة قبول أو عدم قبول مجلس المنافسة للإحالات ذات العلاقة، وكذا المساطر المتعلقة بجلسات الاستماع إلى الأطراف المعنية من لدن مصالح التحقيق لدى المجلس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن كل إصلاح من هذا القبيل، لابد أن يستحضر حماية المستهلك وحماية القدرة الشرائية للمستهلكين المغاربة من جراء ارتفاع الأسعار، خاصة في الظروف الصعبة التي تعيشها بلادنا تبعا للمتغيرات التي يعرفها العالم سواء منها المتعلقة بأزمة "كوفيد-19" أو الحرب الروسية الأوكرانية وخاصة تلك المرتبطة بتغير المناخ وقلة التساقطات وندرة المياه.

وانطلاقا من حرص حزب الأصالة والمعاصرة على تثمين كل ما من شأنه أن يصب في مصلحة بلادنا وبالتالي مصلحة المواطنين المغاربة، فإننا نصوت على مشروع قانون رقم 40.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة بالإيجاب.

3) مشروع قانون رقم 41.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار التصويت على مشروع قانون رقم 41.21 يقضي بتغييروتتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة.

لقد جاء هذا المشروع قانون لدعم إصلاح التشريعات المتعلقة بمجلس المنافسة، وذلك تنفيذا لتوصيات اللجنة الملكية المتعلقة بالقانون المتخذة في 22 مارس 2022، ولمواكبة الممارسات الدولية في الشق المتعلق بالشفافية ونجاعة الأداء.

كما يهدف إلى وضع منظومة وطنية متكاملة للمنافسة، تنفيذا للمشروع التنموي الجديد وبناء الدولة الاجتماعية، كما جاء هذا المشروع بمجموعة من المتغيرات تروم إلى تعزيز حياد مجلس المنافسة كهيأة دستورية عن طريق تحسين وتدقيق إجراءات الإحالة إليه مع تفادي تداخل الاختصاصات بين مختلف الهيئات التقريرية للمجلس وتوضيح صلاحيات الرئيس وهيئاته التقريرية لتفادي أي تداخل في الاختصاصات مع مراقبة صارمة لتداخل المصالح في القضايا المعروضة عليه، وذلك من خلال ضبط المقتضيات المتعلقة بالنصاب القانوني للتداول داخل هذه الهيئات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن مثل هذه الإصلاحات التي ستعزز لا محالة الدور الذي يضطلع به مجلس المنافسة والمتمثل أساسا في حماية المستهلك والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين المغاربة، لذلك فإننا نصوت على مشروع قانون رقم 41.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة بالإيجاب.

III- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

1) مشروع القانون رقم 27.22 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أطر الوزارة ومجلس المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة مشروع القانون رقم 27.22 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية.

السيد الرئيس،

إن التغطية الصحية الكاملة تعني أن يحصل الجميع على الخدمات الصحية التي يحتاجون ابتداء من تعزيز الصحة إلى الوقاية والعلاج، حيث تمكن هذه التغطية كل أفراد المجتمع من الحصول على الخدمات التي تتصدى لأهم أسباب المرض والوفاة، وتضمن أن تكون هذه الخدمات جيدة بما يكفي لحماية المواطنين من العواقب المالية حتى لا يدفعوا من جيوبهم لقاء الحصول على الخدمات الصحية، وبالتالي الحد من مخاطر تعرضهم للوقوع في الفقر بسبب الإصابة بأمراض غير متوقعة تقتضي منهم الإنفاق أو الاقتراض بسبب إصابتهم بأمراض مكلفة وغير متوقعة.

فتقدم الدول في تحقيق التنمية الشاملة رهين بمدى التقدم الذي يعرفه المجال الصحي، فالصحة الجيدة تسمح للأطفال بالتعلم وللكبار بالادخار، وتساعد المجتمع في التغلب على الفقر.

السيد الرئيس،

إن إعداد المشروع الذي نحن بصدده اليوم، هو تفعيل للتوجيهات الملكية السامية، المتعلقة بورش إصلاح وإعادة النظر، بشكل جذري، في المنظومة الوطنية الصحية، حيث دعا جلالة الملك إلى إطلاق ورش تعميم التغطية الاجتماعية لفائدة جميع المغاربة وفق برنامج عمل مضبوط، أولها تعميم التغطية الصحية الإجبارية.

فأحكام مشروع هذا القانون تتمحور حول توسيع الاستفادة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لتشمل الفئات المعوزة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية (RAMED)، عبر بتمكينهم من الاستفادة بكيفية تلقائية من نظام التأمين الإجباري عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، مع احتفاظهم بجميع المكتسبات الممنوحة لهم في إطار نظام المساعدة الطبية.

وبذلك تكون الحكومة قد التزمت باستكمال التغطية الصحية الإجبارية قبل متم هذه السنة، مع اعتمادها السجل الاجتماعي الموحد في ما يتعلق بقواعد التسجيل، لتحقيق استهداف أكثر فعالية للفئات المؤهلة للاستفادة من خدمات نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وتخويل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مهمة تدبير هذا النظام.

حيث ستكون الاستفادة من نفس سلة العلاجات المتاحة لموظفي الدولة وأجراء القطاع الخاص، لاسيما ما تعلق منها بالأمراض المزمنة والمكلفة داخل المؤسسات الصحية الخاصة بتكفل من الدولة، وفقا لمبدأ التضامن، والأكيد أن الحكومة لن تدخر جهدا في توفير والبحث عن تمويل دائم لهذا النظام الموحد من جهة، انطلاقا من مبدأ المساهمة والتعاضد في تحمل المخاطر بالنسبة للأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، ومن جهة أخرى، على مبدأ التضامن بالنسبة للأشخاص غير القادرين على تحملها.

السيد الرئيس،

التغطية الصحية الشاملة ليست مرتبطة برصد الميزانية الضرورية والتمويل فقط، بل تشمل جميع عناصر النظام الصحي، بما فيها شروط تقديم الخدمات الصحية، والموارد البشرية اللازمة، والمرافق الصحية الضرورية، وشبكات الاتصال، والتكنولوجيات الصحية، ونظم المعلومات، والحكامة الإدارية المتطورة، وحملات التوعية الصحية وغيرها من الشروط الضرورية لإنجاح هذه التغطية الصحية الشاملة.

فعلى الحكومة أن تعمل وبشكل مستعجل على تأهيل وتوفير الموارد البشرية اللازمة من أجل تمكينها وتحفيزها على تقديم رعاية متكاملة لإنجاح هذا الورش الملكي الكبير، والعمل على فتح باب الاستثمارات في مجال الصحة الأولية لتكون حجر الزاوية في تحقيق التغطية الصحية الشاملة كما هو معمول به في جميع أنحاء العالم.

نتمنى للحكومة، وبكل صدق، النجاح في هذا التحدي الذي ليس بعزيز عليها، تحت ظل الرعاية والتوجيهات الملكية السامية، لأننا مللنا من مراتبنا المتدنية في سلم التنمية البشرية رغم المجهودات المبذولة في هذا الإطار.

شكرا السيد الرئيس.

2) مشروع قانون رقم 40.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة؛

3) مشروع قانون رقم 41.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين لمناقشة مشروعي قانونين:

- رقم 40.21 الذي يغير ويتمم القانون 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة؛

- رقم 41.21 الذي يغير ويتمم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة.

اسمحوا لي بداية أن أنوه بكون الحكومة بادرت إلى تقليص وقع الأزمة على المواطنات والمواطنين، والمرتبطة خصوصا بارتفاع الأسعار الناتجة عن التضخم الخارجي، وبالظروف التي تواجهها بلادنا من تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وكذا ندرة التساقطات المطرية، وأثرها على الاقتصاد الوطني وبالتالي على الاستثمار.

ولابد لنا من التذكير أن تطبيق مقتضيات هذين المشروعين جاء في سياق تنزيل توصيات اللجنة الملكية وتفعيل النموذج التنموي الجديد، بغية تحسين الترسانة القانونية وتحديثها، خاصة في مجال المنافسة وحرية الأسعار وتكريس مبادئ الحكامة الجيدة ودولة الحق والقانون في المجال الاقتصادي.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن السياق الذي جاء فيه هذين المشروعين يتسم بالسعي إلى احترام تكافؤ الفرص، فكما نعلم، تلعب قواعد المنافسة الشريفة، في الاقتصاديات الليبرالية، دورا فعالا في إرساء التوازن بين الفاعلين الاقتصاديين، خاصة في مجال تحديد أسعار المنتجات والخدمات، لكن يمكن أن يعرف هذا التوازن اختلالا ناتجا عن ممارسات بعض الفاعلين الاقتصاديين.

وفي هذا الصدد، يتدخل قانون المنافسة من أجل الحفاظ على شروط الشفافية وتكافؤ الفرص، فنجد في هذا الإطار أن المقاولات تلجأ باستمرار، من أجل مواجهة المنافسة، من خلال محاولة إقناع المستهلكين باختيار منتوجاتهم أو خدماتهم عبر مجموعة من التدخلات من قبيل خفض التكلفة وبالتالي تخفيض الأثمنة، أو تطوير الابتكار وتحسين الجودة، إلا أن احتمال اللجوء إلى ممارسات أخرى للاحتفاظ بالزبناء أو كسب آخرين يبقى قائما.

إذن، فلابد من سياسة وقانون للمنافسة يهدف إلى تجريم الممارسات المخلة بقواعد المنافسة وبتوازن السوق واتخاذ الإجراءات اللازمة ضدها، فبلادنا ولله الحمد عرفت الترسانة القانونية الوطنية في مجال المنافسة على غرار باقي الدول عدة تطورات وتراكم للخبرات؛ وإصلاح سنة 2014 أتي لتنزيل المواد 35 و36 و166 من دستور 2011 الذي أكد على أهمية المنافسة الحرة في العلاقات الاقتصادية والتنصيص على مجلس المنافسة كهيئة دستورية مستقلة للحكامة الاقتصادية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن المبادئ الأساسية لمنافسة تقوم على:

- ✓ حرية الأسعار: تمدد الأسعار وفقا لقواعد السوق؛
- ✓ إيجابيات المنافسة للمستهلكين والاقتصاد الوطني؛
- ✓ توازن العرض والطلب: ترتكز المنافسة على أساس السعر ومستوى الجودة؛
- ✓ مراقبة أو تدخل يهدف إلى عرقلة حرية تمديد الأسعار أو قواعد السوق.

ولتنزيل هذه المبادئ، لابد من قواعد لهذه المنافسة وهي:

- ✓ **المراقبة القبلية**: إلزامية الإخبار بعمليات التركيز، وانتظار الموافقة المقرونة إن اقتضى الحال بشروط لإنجازها تفاديا لتركيز القوة الاقتصادية؛
- ✓ **المراقبة البعدية**: مراقبة الممارسات المنافية الناتجة عن الاتفاقات والاستغلال التعسفي لوضع مهيمن في السوق، مع توقيع الجزاءات الملائمة لهذه المخالفات.

ولإنفاذ هذه المراقبة، حدد القانون عدة مؤسسات وهي:

- **مجلس المنافسة**: كونه هيئة دستورية مستقلة، لها عدة اختصاصات تقريرية في مجال ضبط الممارسات المنافية للمنافسة وأيضا في مجال مراقبة التركيزات الاقتصادية، وله أيضا دور استشاري حيث يبدي رأيه عند استشارته من الهيئات المنصوص عليها في القانون، ويمكنه بمبادرة منه إبداء رأيه في كل مسألة متعلقة بالمنافسة وذلك تطبيقا لاختصاصاته في تحسين السير التنافسي للأسواق؛

- **الحكومة**: حيث تساهم في تطبيق قانون حرية الأسعار والمنافسة خصوصا في مجال تنظيم الأسعار، ولها صلاحيات بخصوص الحد من

الممارسات المنافية للمنافسة ذات البعد المحلي، كما يحق لها بصفة استثنائية التصدي لقرارات مجلس المنافسة المتعلقة بعض التركيزات الاقتصادية الاستراتيجية، وتمثل الحكومة لدى المجلس بمندوب للحكومة، يحضر جلسات المجلس بصفة استشارية ويبدي رأيه في التقارير التي يتداول فيها مجلس المنافسة؛

- **القضاء**: الذي يتمثل دوره في حالة الطعون ضد قرارات الإدارة أو المجلس.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يأتي السياق العام لإصلاح هذين القانونين بناء على اعتماد توصيات اللجنة الخاصة الملكية المتعلقة بالقانونين (22 مارس 2021)، ومواكبة الإصلاحات التي تنهجها بلادنا من أجل تحسين الحكامة وتعزيز استقطاب الاستثمارات ومناخ الأعمال، وخصوصا اعتماد المدونة الجديدة للاستثمار.

وسعيا لتثمين التجربة التي راكمها مجلس المنافسة، ومواكبة تطور الممارسة الوطنية، من أجل إدخال تحسينات على القوانين التي أصبحت بعض مقتضياتها متجاوزة، اعتبارا لأفضل الممارسات الدولية، خصوصا فيما يخص الشفافية ونجاعة الأداء، وفي الخير لملاءمة الإطار القانوني المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة مع إكراهات تعزيز القدرة التنافسية، وبناء الدولة الاجتماعية، في إطار تنزيل النموذج التنموي الجديد.

ويهدف هذا الإصلاح إلى تحسين مناخ الأعمال وتعزيز جاذبية الاستثمار، وإلى حماية المستهلكين وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين والرفاهية الاجتماعية، وإلى تكريس الحكامة الجيدة ودولة الحق والقانون في المجال الاقتصادي، فجاء مشروع القانون رقم 40.21 الذي يغير ويتمم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة إلى توضيح وتدقيق الإجراءات والمساطر بخصوص القضايا المنافية للممارسة السليمة، وإلى تعزيز فاعلية الإجراءات وتكريس حماية حقوق باقي الأطراف، وإلى تحسين نظام المراقبة في عمليات التركيز الاقتصادي.

وجاء مشروع القانون رقم 41.21 الذي يغير ويتمم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة لتعزيز حياد مجلس المنافسة كهيئة دستورية مستقلة، وإلى تحسين وتدقيق إجراءات الإحالة إلى المجلس، وللعمل على وضع منظومة وطنية متكاملة للمنافسة ملائمة لتنفيذ النموذج التنموي الجديد.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في الفريق الاستقلالي نشيد بمستجدات النصين القانونيين المتمثلة فيما يلي:

- بخصوص حرية الأسعار والمنافسة: أي مشروع القانون رقم 40.21 المعدل والمتمم للقانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، فقد أتي لتحديد وتوضيح الإجراءات المتعلقة بالممارسات المنافي للمنافسة، من خلال تدقيق الجوانب المتعلقة بمسطرة قبول أو رفض مجلس المنافسة للإحالات المتعلقة بالممارسات المنافية لقواعد المنافسة، وتحديد المساطر المتعلقة بجلسات الاستماع الى الأطراف المعنية وإعداد محاضر بشأنها، والتنصيص على سرية جلسات المداولات في القضايا المتعلقة بالممارسات المنافية لقواعد المنافسة، وتدقيق إجراءات تبليغ المخالفات والقرارات، كما عمل على تحديد الآجال التي يتعين على مجلس المنافسة أن يتخذ فيه قراره بعد الانتهاء من المناقشة.

كما يسعى مشروع القانون رقم 40.21 إلى تعزيز فاعلية الإجراءات وحماية حقوق الأطراف المعنية، من خلال إعادة النظر في مسطرة عدم الاعتراض على المؤاخذات كمسطرة بديلة للمسطرة التنازعية من خلال:

- تقديم اقتراح المصالحة: يحدد فيه المقرر العام الحد الأدنى والأقصى للعقوبة المالية التي يقترح تطبيقها على المؤسسات المخالفة؛

- تمكين الأطراف المعنية من التعبير عن موافقتها على عرض المصالحة، في آجال محددة؛

- توثيق هذا الإجراء في محاضر موقعة من الأطراف المعنية والمقرر العام؛

- وضع معايير لتحديد واحتساب مقادير العقوبات مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المشددة والمخففة؛

- تمكين الأطراف المعنية ورئيس المجلس ومندوب الحكومة من تقديم طعن أمام محكمة النقض في قرار محكمة الاستئناف بالرباط القاضي إما بتأكيد أو الغاء أو تعديل قرار مجلس المنافسة.

كما سيعمل هذا القانون مراجعة الإطار المتعلق بالتركيز الاقتصادي، من خلال إحداث مسطرة مبسطة لتبليغ بعض عمليات التركيز، وعبر إعادة النظر في قاعدة العتبة المعتمدة في إجبارية تبليغ عمليات التركيز لتكون أكثر فاعلية، وتتعلق بالجمع بين شرطين متزامنين:

- عتبة رقم المعاملات الإجمالي لجميع الأطراف في العملية؛

- عتبة رقم المعاملات المنجز بشكل منفرد في السوق الوطني من لدن

كل طرف على حدة.

وسيتيح إمكانية تعليق أجال دراسة العملية (المحددة في 60 يوما) في حالة إخلال الأطراف المعنية بموافاة المجلس في الأجل الذي حدده، بالمعلومات المتعلقة بعناصر الملف أو جزء منها، واعتبار عمليتين متتاليتين منجزة بين نفس الأشخاص أو المؤسسات خلال مدة سنتين كعملية واحدة.

أما بخصوص مجلس المنافسة، أي مشروع القانون رقم 41.21 المعدل والمتمم للقانون رقم 13 20 المتعلق بمجلس المنافسة، فقد جاءت التعديلات المقترحة فيه إلى ضبط مهام وصلاحيات أعضاء المجلس عبر:

- ✓ توضيح صلاحيات كل من رئيس المجلس ومختلف هيآته التقريرية، لتلافي أي تداخل في الصلاحيات؛
- ✓ الإحالة إلى النظام الداخلي في شأن توزيع الصلاحيات بين مختلف الهيآت التقريرية للمجلس؛
- ✓ استمرار الأعضاء المنتهية ولايتهم في ممارسة مهامهم إلى حين تعيين من يحل محلهم؛
- ✓ منح المجلس إمكانية نشر مبادئ توجيهية (lignes directrices) حول مختلف القضايا.

وكذا تجويد المساطر والتدبير من خلال:

- ✓ تمكين رئيس المجلس من مراقبة تضارب المصالح في إطار القضايا المعروضة على المجلس بخصوص الأعضاء والمقرر العام؛
- ✓ إحداث مسطرة للتجريح في أعضاء المجلس والمقررين؛
- ✓ تحديد الشروط المتعلقة بالنصاب القانوني للتداول بالنسبة لمختلف مكونات المجلس؛
- ✓ التأكيد على سرية مداولات الهيآت التقريرية للمجلس وحصر الحضور في الأعضاء المعنيين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الاقتراحات التي جاء بها مشروعي القانونين: رقم 40.21 الذي يغير ويتمم القانون 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، ورقم 41.21 الذي يغير ويتمم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، ستساهم لا محالة في تحسين مناخ الأعمال ببلادنا، كما ستضمن تكافؤ الفرص بين مختلف المستثمرين، مما سيساهم في التطور الإيجابي للاقتصاد الوطني.

وعليه، فإننا في الفريق الاستقلالي سنصوت بالإيجاب عليهما.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

IV- الفريق الحركي:

1) مشروع قانون رقم 27.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة مشروع قانون رقم 27.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، الذي سيمكن بلادنا من تأهيل قطاع الصحة، كإطار مرجعي إصلاحي المنظومة الصحة والحماية الاجتماعي، ورافعة حقيقية للنمو الاقتصادي والاجتماعي والمهني، باعتباره من ضمن الأوراش والمشاريع الكبرى التي أطلقها جلالة الملك نصره الله، وجعل إصلاح قطاع الصحة من المبادرات المستعجلة التي يجب مباشرتها، لاسيما الخطاب الملكي السامي الموجه إلى ممثلي الأمة بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية بتاريخ 9 أكتوبر 2020 الداعية إلى إطلاق ورش تعميم التغطية الاجتماعية لفائدة جميع المغاربة، وفق برنامج عمل مضبوط، بدءا بتعميم التغطية الصحية الإجبارية.

السيد الرئيس،

في مستهل مداخلتنا، لابد أن ننوه بالنقاش الإيجابي والهادف الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة دراسة هذا المشروع، والشكر موصول إلى السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية على التفضل بتقديم مضامين وأهداف هذا النص التشريعي الهام، والذي يعد حلقة أخرى من حلقات إصلاح المنظومة الصحية.

السيد الرئيس،

نحن في الفريق الحركي واعون باختلالات المنظومة الصحية، التي طالما نبهنا إليها في جميع المناسبات، بخصوص النقص المهول في الموارد البشرية، وضعف البنيات التحتية والتجهيزات الضرورية، وغياب العدالة المجالية والجهوية الصحية، إضافة إلى غياب سياسة دوائية ناجعة، لكن اليوم حان الوقت لوضع قطيعة مع الماضي، بإصلاح وإعادة النظر بشكل جذري في المنظومة الوطنية الصحية، وذلك بإطلاق ورش تعميم التغطية الاجتماعية لفائدة جميع المغاربة كيفما كانت وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية.

السيد الرئيس،

إن هذا النص التشريعي الذي نحن بصدد مناقشته اليوم جاء لحذف نظام المساعدة الطبية "راميد" وتعويضه بنظام التغطية الصحية الأساسية ونقل الفئات المستفيدة من نظام "راميد" تلقائيا

إلى النظام الجديد، مع الاحتفاظ بجميع المكتسبات المحققة في إطار النظام السابق.

كما يستهدف أيضا التزام الدولة بتحمل واجبات الاشتراك في التغطية الصحية الإجبارية بالنسبة لهؤلاء الأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الانخراط، من خلال تحملها تكاليف علاجات واستشفاء هؤلاء الأشخاص في المؤسسات الصحية، وذلك تنزيلا لمضامين المادة 5 من القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي نعتبر أن نجاح هذا الورش الاجتماعي الكبير المتعلق بتعميم التغطية الصحية رهين بتأهيل مستشفياتنا العمومية من خلال معالجة إشكالية الموارد البشرية وضعف التجهيزات وسوء توزيعها مجاليا وجهويا.

ولكل هذه الاعتبارات، سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع الهام.

2) مشروع قانون رقم 40.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة؛

3) مشروع قانون رقم 41.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر لمناقشة مشروعي مجلس المنافسة وحرية الاسعار والمنافسة، وأود في البداية أن نذكر بأن بلادنا قطعت أشواطا مهمة في تعزيز ترسانتها القانونية في كل المجالات وتحيينها كلما دعت الضرورة لذلك من أجل مواكبة تطورات العصر وتقويم الاختلالات التي تظهرها الممارسة برؤية تروم تعزيز مغرب المؤسسات.

وانطلاقا من موقعنا في معارضة مواطنة وبناءة، فإننا بالرغم من موافقتنا على المصادقة على هذين المشروعين لما لهما من أهمية في تعزيز القدرة التنافسية وتجريم الممارسات المخلة بقواعد المنافسة الشريفة، فلابد من إبداء بعض الملاحظات التي نعتبرها ضرورية.

فأي إصلاح يجب أن يراعي بالدرجة الأولى مصلحة المواطن، وعليه نطلب تفعيل دور هذه المؤسسة الدستورية من قبل مجلس المنافسة في المهام الموكولة لها، فأين كان مجلس المنافسة في ظل الوباء والغلاء الفاحش الذي أجهز على القدرة الشرائية للمواطنين.

أملنا أن يضطلع ويمارس المجلس مستقبلا كل اختصاصاته التي يخولها له القانون في مجال زجر الممارسات المنافية للمنافسة، وخصوصا في محاربة التركيز أي الاحتكار في بعض المنتوجات كالمحروقات والزيوت والإسمنت وغيرها.

وذلك من أجل ضمان تنشيط الفاعلية الاقتصادية وترسيخ حقوق المستهلك وضمان الشفافية والنزاهة في العلاقات التجارية ونشر ثقافة المنافسة والتعاون بين الفاعلين الاقتصاديين من أجل تنمية الاستثمارات الوطنية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزير المحترمة،

لقد تفاعلنا إيجابا مع المقتضيات الجديدة المدرجة في هذين المشروعين الهامين، رغم إيماننا أن الأهم ليس فقط تجويد الإطار التشريعي، ولكن في تملك الإرادة السياسية في تفعيل القوانين، حيث نهنا مرارا وتكرارا في ظل موجة الغلاء المتواصل الى ضرورة إعمال المادتين الثانية والرابعة من قانون حرية الأسعار والمنافسة، بغية ضبط الأسعار ولو مرحليا، واستعمال هذا الهامش القانوني المتاح للحكومة، كما تستعمل الهوامش المالية، لكن دون نتيجة تذكر ولا تفاعل من طرف الحكومة.

طالبناكم كذلك بتعديل القانون المالي الحالي ومنذ شهور بذل اللعب على هوامشه لتدارك التجاوز الموضوعي للمؤشرات والتوقعات المسطرة.

وفي هذا السياق، فالحكومة مطالبة اليوم مثل الأمس بتقديم حلول سياسية واقتصادية واجتماعية ناجعة لمعالجة الأوضاع المتدهورة للأسر المغربية والتدني غير المسبوق لقدرتهم الشرائية وتوسع الهشاشة الاجتماعية لتلتهم قاعدة عريضة من الطبقة المتوسطة، وهو ما يتطلب تدخلا عاجلا لتسقيف أرباح شركات المحروقات وتخفيض رسوم الاستيراد والضريبة على الاستهلاك، ولو لمرحلة مؤقتة في أفق استعادة السوق العالمية والوطنية لتوازناتها، على اعتبار أن غلاء أسعار المحروقات هو صلب غلاء باقي المواد والسلع والخدمات.

ختاما، نتطلع السيدة الوزيرة إلى أن تعزز الحكومة سياستها الاجتماعية برؤية استراتيجية مبنية على التنمية الاجتماعية وخلق فرص التشغيل المستدامة.

وفقنا الله جميعا لخدمة مصلحة الوطن والمواطنين تحت القيادة الحكيمة الصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وايده.

V- الفريق الاشتراكي:

1) مشروع قانون رقم 27.22 يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في

مناقشة "مشروع قانون رقم 27.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية"، هذا المشروع الذي يروم استفادة كافة المغاربة من التغطية الصحية الأساسية بصفة إجبارية، الهدف منه تكريس الحق في الصحة كحق من حقوق الإنسان ينص عليه دستور المملكة والمواثيق الدولية ذات الصلة التي صادق عليها المغرب.

ويعد هذا المشروع أكبر إصلاح اجتماعي قررت بلادنا الانخراط فيه منذ سنوات، اجتماعي لأنه من شأنه أن يؤمن مراحل الخدمات الصحية لكل فئات مجتمعنا عبر التراب الوطني وبدون تمييز.

اليوم، وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، تم إدخال تعديلات على قانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الإجبارية الأساسية، الهدف منها إحداث تأمين إجباري أساسي موحد عن المرض لكل المغاربة بما يحفظ كرامتهم وبدون تمييز لا في السن أو الجنس أو مستوى الدخل أو طبيعة النشاط الاقتصادي للمريض عبر جهات المملكة.

علما أن بلادنا قد خطت خطوات كبيرة في إرساء نظام التغطية الصحية الأساسية، غير أنه ظل محدودا فيما يخص تيسير الاستفادة بشكل مجاني من مختلف الخدمات الطبية للفئات الهشة المستهدفة.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، تم إطلاق ورش الإصلاح الجذري لمنظومة الصحة ببلادنا، بتنزيل مشاريع اجتماعية تسهر الحكومة على تنفيذها وفق برنامج عمل محدد في الزمن.

تأسيسا على هذا، تم إعداد المشروع الذي نحن بصدد مناقشته، وهو مشروع يؤكد على:

- توسيع الاستفادة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لتشمل الفئات المعوزة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية بشكل تلقائي، مع احتفاظهم بجميع المكتسبات الممنوحة لهم في إطار نظام المساعدة الطبية؛

- إقرار مبدأي المساهمة والتعاضد في تحمل المخاطر بالنسبة للأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، ومبدأ التضامن بالنسبة للأشخاص غير القادرين على تحمل واجب الاشتراك؛

- التزام الدولة على تحمل المبلغ الإجمالي للاشتراكات في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك؛

- إقرار مبدأ عدم التمييز في الولوج إلى الخدمات الصحية بالمستشفيات العمومية والخاصة؛

- التأكيد على اعتماد السجل الاجتماعي الموحد، من أجل الاستهداف الناجع للفئات المعنية؛

- تسند مهمة تدبير هذا النظام إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مع إحداث مجلس إداري مكلف بأجرأة كل ما من شأنه أن يضمن التدبير المسؤول لهذا النظام.

السيد الوزير،

كفريق اشتراكي بمجلس المستشارين، وحرصا منا على دعم كل مشاريع القوانين ذات المصلحة العامة، نثمن مضامين مشروع هذا القانون، مع تأكيدنا على تسريع إخراج النصوص التنظيمية الخاصة به، من أجل تنزيل سليم الأحكام هذا القانون، ومن أجل إرساء دعائم الدولة الاجتماعية التي نطمح إليها.

2) مشروع قانون رقم 40.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة؛

3) ومشروع قانون رقم 41.21 يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي، في إطار المناقشة العامة لمشروع قانون رقم 40.21 يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، ومشروع قانون رقم 41.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة.

السيد الرئيس،

نؤكد في الفريق الاشتراكي على أهمية المستجدات المتضمنة في المشروعين معا، والتي تندرج في سياق تبيان الإجراءات المتعلقة بالمساطر المعتمدة في حال الإخلال بالممارسات المنافية للمنافسة، بدءا من الإحالة على المجلس، والبحث والتحقيق في القضايا المعروضة عليه، فالمشروع الأول يهدف إلى تحديد المساطر المتعلقة بجلسات الاستماع إلى الأطراف المعنية وإعداد محاضر بشأنها، والتنصيص على سرية جلسات المداولات في القضايا المتعلقة بالممارسات المنافية لقواعد المنافسة، وكذا تدقيق إجراءات تبليغ المخالفات والقرارات، وتحديد الأجل الذي يتعين على مجلس المنافسة أن يتخذ فيه قراره بعد الانتهاء من المناقشة.

كما يرمي مشروع القانون إلى تعزيز فعالية الإجراءات وحماية حقوق الأطراف المعنية من خلال إعادة النظر في مسطرة عدم الاعتراض على المؤاخذات كمسطرة بديلة للمسطرة التنازعية، وتقديم اقتراح المصالحة، يحدد فيه المقرر العام الحد الأدنى والأقصى للعقوبة المالية التي يقترح تطبيقها على المؤسسات المخالفة.

وتشمل هذه الإجراءات أيضاء تمكين الأطراف المعنية من التعبير عن موافقتها على عرض المصالحة، في آجال محددة، وتوثيق مراحل هذا الإجراء في محاضر موقعة من الأطراف المعنية والمقرر العام، إلى جانب وضع معايير واضحة لتحديد واحتساب مقادير العقوبات مع الأخذ بعين

الاعتبار الظروف المشددة والمخففة، وتمكين الأطراف المعنية ورئيس المجلس ومندوب الحكومة من تقديم طعن أمام محكمة النقض، في قرار محكمة الاستئناف بالرباط، القاضي إما بتأكيد أو إلغاء أو تعديل قرار مجلس المنافسة.

ومن ضمن أهداف مشروع القانون، مراجعة الإطار المتعلق بالتركيز الاقتصادي من خلال، على الخصوص، إحداث مسطرة مبسطة لتبليغ بعض عمليات التركيز، وإعادة النظر في قاعدة العتبة المعتمدة في إجبارية تبليغ عمليات التركيز لتكون أكثر فاعلية، وتتعلق بالجمع بين شرطين متزامنين هما عتبة رقم المعاملات الإجمالي لجميع الأطراف في العملية، وعتبة رقم المعاملات المنجز بشكل منفرد في السوق الوطني من لدن كل الأطراف على حدة.

السيد الرئيس،

يهدف المشروع المتعلق بمجلس المنافسة إلى العمل على وضع منظومة وطنية متكاملة للمنافسة، تكون ملائمة لتنفيذ النموذج التنموي، كما يسعى لتحديد مهام وصلاحيات أعضاء المجلس وتجويد المساطر والتدبير، كذلك توضيح صلاحيات كل من رئيس المجلس ومختلف هيئاته التقريرية، لتلافي أي تداخل في الصلاحيات، كما يحيل إلى النظام الداخلي في شأن توزيع الصلاحيات بين مختلف الهيئات التقريرية للمجلس.

وينص مشروع القانون أيضا، على استمرار الأعضاء المنتهية ولايتهم في ممارسة مهامهم إلى حين تعيين من يحل محلهم، تلافيا لأي عرقلة لأشغال المجلس، فضلا عن منح المجلس إمكانية نشر مبادئ توجيهية حول مختلف القضايا.

وفيما يخص تجويد المساطر والتدبير، يقضي المشروع بتمكين مجلس المنافسة من مراقبة تضارب المصالح في إطار القضايا المعروضة عليه، بخصوص الأعضاء والمقرر العام، وإحداث مسطرة للتجريح في حق أعضاء المجلس والمقررين.

كما يحدد الشروط المتعلقة بالنصاب القانوني للتداول بالنسبة لمختلف مكونات المجلس، مع التأكيد على سرية مداولات الهيئات التقريرية له وحصر الحضور في الأعضاء المعنيين.

اعتبارا للدور الهام المنوط بالمجلس، وطموحنا في الفريق الاشتراكي إلى التعجيل بتمكينه من ترسانة قانونية طموحة، تنظم آليات وطرق اشتغاله، وسد الفراغ السائد في هذه المنظومة، الذي أبانت عليه الممارسة، انخرطنا في المناقشة والتفاعل الإيجابي مع ما تضمنه المشروع المعروض أمامنا وهاجسنا الأساسي هو التجاوب مع المقترحات التي طرحتها اللجنة الملكية، ورئاسة مجلس المنافسة، لتجاوز الإكراهات والعراقيل التي تعترض أداء مهامها.

إن هذا من شأنه أن يدعم تنزيل المبادئ الأساسية للمنافسة، سواء على مستوى الأسعار أو توازن العرض والطلب، ومختلف العناصر والإيجابيات التي تكرسها المنافسة الشريفة، أو حتى على مستوى قواعدها، من خلال المراقبتين القبلية والبعدية.

السيد الرئيس،

أملنا في الفريق الاشتراكي، ونحن نتجاوب إيجابا مع هذه المشاريع، في سياق تنزيل مقتضيات دستور المملكة، أن يتم التعجيل بإخراج المشروعين إلى حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن، معلنين في الوقت ذاته، أننا في أتم الاستعداد للتجاوب مع أي مشروع آخر لتعزيز دور مجلس المنافسة، كلما تبين لرئاسته وأعضائه، أن الأمر يتطلب نص قانون جديد.

والسلام عليكم.

VI- فريق الاتحاد المغربي للشغل:

1) مشروع قانون رقم 27.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة التغطية الصحية الأساسية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، يسعدني أن أتناول الكلمة في إطار هذه الجلسة التشريعية التي تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 27.22 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة التغطية الصحية الأساسية.

في البداية، نود أن ننوه بالنقاش الجاد والبناء الذي ساد أشغال لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية وبتجاوب السيد الوزير مع مختلف تساؤلات واقتراحات فريقنا، كما نؤكد على أهمية الورش المجتمعي المتمثل في الحماية الاجتماعية الهادف لضمان المساواة وتحقيق الإنصاف بالنسبة لجميع المغاربة في الميدان الصحي.

وبالنسبة لمشروع القانون الذي بين أيدينا، وأملنا أن يعمل على القطع مع التمييز الذي تعاني منه العديد من فئات المجتمع المغربي في الولوج للعلاج والاستفادة من الخدمات الصحية التي توفرها المستشفيات والمؤسسات العمومية الصحية والمصالح التابعة للدولة.

فعلى الرغم من المجهودات التي بذلتها، كاعتماد التغطية الصحية الإجبارية منذ سنة 2005 والعمل بنظام المساعدة الطبية، بينت التجربة أن منظومتنا الصحية لازالت تعاني العديد من الأعطاب التي تحد من ضمان الحق الدستوري للمواطنين في الصحة وعدم قدرتها على مسايرة للتحديات الملحة والمتمثلة بالخصوص في توفير العلاج للفئات المعوزة، وهذا ما يتطلب تصحيح الاختلال وأوجه القصور وهذا ما يطمح إليه هذا المشروع كما جاء في مداخلة السيد الوزير.

واعتبارا للأهمية التي يكتسيها هذا المشروع قانون الذي جاء ليوسع من قاعدة التغطية الاجتماعية لتشمل كافة الموطنين، وللحاحيته من أجل التسريع من وثيرة تنزيل ورش الحماية الاجتماعية وخاصة في الجانب الصحي منها، قررنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل التصويت بالإيجاب على مشروع القانون المعروض أمام أنظار هذا المجلس الموقر.

2) مشروع قانون رقم 40.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أتناول الكلمة في إطار هذه الجلسة التشريعية التي تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 40.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة.

في البداية، نود أن نشيد بالأجواء الإيجابية وروح الإجماع التي طبعت سير أشغال لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية خلال اجتماعاتها لمناقشة مشروع قانون رقم 40.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة وكذا تفاعل السيدة الوزيرة مع مختلف تساؤلات ومقترحات فريقنا.

السيد الرئيس،

لقد جاء مشروع القانون رقم 40.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة بالعديد من المستجدات التي نتمنى أن تساهم في توضيح وتدقيق الإجراءات والمساطر، وتعزيز فاعلية الإجراءات وبما يسمح في حماية المستهلكين وتحسين قدراتهم الشرائية وحماية حقوق باقي الأطراف، وتحسين نظام مراقبة الممارسات المنافية للمنافسة وعمليات التركيز الاقتصادي، وخاصة في ظل الإكراهات الدولية الحالية والأزمة الوبائية التي كانت سببا في اختلال الدورة الاقتصادية وارتفاع الأسعار وشح بعض المنتجات الأساسية.

كما يأتي هذا المشروع قانون بهدف ملاءمته مع إكراهات تعزيز القدرة التنافسية والعمل على بناء الدولة الاجتماعية التي أوصى بها النموذج التنموي الجديد.

السيد الرئيس،

اعتبارا لما سبق، قررنا التصويت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 40.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة.

3) مشروع القانون رقم 41.21 الذي يغير ويتمم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تأتي مناقشة مشروع القانون رقم 41.21 الذي يغير ويتمم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة في سياق اجتماعي جد مشحون، نتيجة الارتفاع اللهيبي في الأسعار الذي بدأ يهدد القدرة الشرائية لعموم المواطنين منذ عدة أشهر، وتدخل الحكومة اللازم خاصة في موضوع المحروقات الذي كان السبب المباشر وراء إعادة النظر في قانون مجلس المنافسة.

وإذا كانت الحكومة تهدف من وراء هذا المشروع في صياغته الجديدة، كما أكدت على ذلك، وضع منظومة وطنية متكاملة للمنافسة، عبر تحيين النصوص القانونية الذي تأخر 15 شهرا منذ صدور التعليمات التي وجهها جلالة الملك إلى رئيس الحكومة السابق، في 22 مارس 2021، القاضية بتنزيل توصيات اللجنة الملكية بخصوص مجلس المنافسة بهدف "إضفاء الدقة اللازمة على الإطار القانوني الحالي، وتعزيز حياد وقدرات هذه المؤسسة الدستورية، وترسيخ مكانتها كهيئة مستقلة، تساهم في تكريس الحكامة الجيدة ودولة القانون في المجال الاقتصادي وحماية المستهلك".

وبالعودة إلى التعديلات التي تضمنها مشروع القانون، فقد استهدفت بالأساس كيفيات عمل المجلس وتحديد مهام وصلاحيات أعضائه، ومختلف هيئاته التقريرية كهيئة دستورية سعيا إلى تعزيز حياد المجلس، وذلك لتجاوز الفراغات القانونية التي فجرت الصراعات داخل المجلس السابق والتي انتهت إلى طلب التحكيم الملكي.

حيث ركز مشروع القانون الجديد على توضيح صلاحيات كل من رئيس مجلس المنافسة ومختلف هيئاته التقريرية التلافي أي تداخل في الصلاحيات والإحالة إلى القانون الداخلي في شأن توزيع الصلاحيات بين الهيئات المقررة، ومنح المجلس إمكانية نشر مبادئ توجيهية حول مختلف القضايا.

كما استهدف المشروع في صيغته الجديدة تجويد المساطر والتدبير، وكذا تحسين وتدقيق إجراءات الإحالة عليه وتحصين قواعد المنافسة من خلال تدقيق الجوانب المتعلقة بمسطرة قبول أو عدم قبول المجلس للإحالات المتعلقة بالممارسات المنافية لقواعد المنافسة لضمان احترام حرية الأسعار والمنافسة، وحماية حقوق الأطراف.

ويبقى هدف استقلالية هذه المؤسسة الدستورية، هو الهدف الأسمى الذي نتطلع إليه كمشرعين، بشكل يجعلها تمارس مهامها بعيدا عن مجموعات الضغط السياسية أو اللوبيات الاقتصادية وأصحاب المصالح والنفوذ.. التي تمنع مجلس المنافسة من القيام بمهامه الدستورية وتفعيل اختصاصاته التقريرية، خاصة في الملفات الحساسة كتلك التي نظر فيها من قبل كملف المحروقات والغرامات الجزائية التي سبق أن أقرها ضد ثلاث شركات كبرى في القطاع،

والمقدرة بـ 9% (ثم 8%) من حجم معاملاتها، بعدما أثبت التحقيق تورطها فيما سمي بـ " التواطؤات المحتملة لشركات المحروقات وتجمع النفطيين بالمغرب".

حيث بعد المذكرة، التي رفعها الرئيس إلى صاحب الجلالة في محتوى "القرار المعتمد من طرف الجلسة العامة، توصل جلالته بورقة صادرة عن العديد من أعضاء المجلس، يبرزون من خلالها أن "تدبير هذا الملف اتسم بتجاوزات مسطرية وممارسات من طرف الرئيس، مست جودة ونزاهة القرار الذي اتخذه المجلس، وعلى رأسها التصرف بناء على تعليمات أو وفق أجندة شخصية".

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نأمل من وراء هذا القانون مد هذا المجلس كهيئة دستورية للرقابة والحكامة الجيدة كامل الصلاحيات القانونية التي تمكنه من التدخل العاجل للحد من الممارسات التي يحظرها القانون رقم 104.12، لاسيما الاتفاقات أو حالات الاستغلال التعسفي لوضع مهيمن، للانتقال إلى مباشرة صلاحياته في التحقيق، وردع الاحتكار والممارسات المنافية للمنافسة والأعمال التجارية غير المشروعة؟

السيد الرئيس،

لقد قام مجلس المنافسة مؤخرا بالدراسة التقنية التحليلية لوضعية سوق المحروقات ببلادنا خلال الفترة الممتدة ما بين 2018 والربع الأول من 2022، حيث قام بتقييم تأثير ارتفاع الأسعار دوليا على سعر بيع الكازوال والبنزين وطنيا، مع تحليل بنية هذه الأسواق وخصوصياتها وافتحاص سيرها في مراحل التموين والتخزين وعلى مستوى شبكات التوزيع والجبايات وغيره، مسجلا العديد من التجاوزات من بينها: الإقرار باستفادة شركات التوزيع من تهاوي الأسعار في السوق الدولية لمضاعفة هوامشها الصافية.

حيث شهدت سنتي 2020 و2021 هوامش ربح جميع الفاعلين زيادات حادة، وأن هذه الشركات فضلت مضاعفة هوامش ربحها عوض الزيادة في حصصها السوقية باعتماد تخفيضات هامة في أسعار البيع، واعتبار أن المنافسة على أسعار البيع في سوق الكازوال والبنزين كانت شبه غائبة أو تم إبطالها.

كما سجل المجلس في دراسته مواصلة بنية الأسواق وسير المنافسة فيها على نفس المخطط الإداري للتقنين والإطار القانوني والتنظيمي الذي يعود لسنة 1973 وبنفس الفاعلين وبنفس الصيغة في تحديد أسعار البيع من طرف السلطات العمومية، رغم تحرير أسعار الكازوال والبنزين سنة 2015.

غير أنه كان الأحرى بالمجلس، خاصة في ظل هذه الظرفية الاستثنائية، ألا يبقى حبيس الدراسة والتقييم، بل كما تخوله مقتضيات الفقرة الأولى من المادة 4 من قانون مجلس المنافسة، فهو مطالب بالنظر في الممارسات التي من شأنها المساس بالمنافسة الحرة في قطاع المحروقات واتخاذ التدابير اللازمة لذلك، باعتباره يتمتع بسلطة تقريرية في هذا الشأن؟

ونأمل بعد أن يعاد فتح ملف المحروقات بعد صدور القانون المعدل المنظم لمجلس المنافسة وقانون حرية الأسعار والمنافسة، باتخاذ إجراءات صارمة في حق كل مرتكبي التجاوزات بالحياد والاستقلالية والصرامة اللازمين، والخروج من منطق المذكرات والتقارير والدراسات والتوصيات واللجان الاستطلاعية، خاصة في الملف الشائك لأسعار المحروقات بعد التحرير الكامل لأسعار بيع الكازوال والبنزين منذ سنة 2015، والتخبط لمجلس المنافسة في معالجته.

وأن يتحمل مسؤوليته المباشرة في ضمان شروط المنافسة الشريفة والتدخل لردع الممارسات غير المشروعة، وفق الاختصاصات المخولة له، ومسابقة الزمن لمواجهة تفاقم الأزمة من أجل تنظيمه، واتخاذ تدابير استعجالية أكثر جرأة ونجاعة وفاعلية وشفافية؛ فأي تأخير لن يزيد الوضعية إلا استفحالا.

ومن أجل المساهمة بالتسريع في ذلك، سنصوت بالإيجاب على مشروع القانون رقم 41.21 المتعلق بمجلس المنافسة.

VII- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أمام مجلسنا الموقر لمناقشة مشروع قانون رقم 27.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية.

يهدف مشروع قانون رقم 27.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية إلى إحداث تأمين إجباري أساسي عن المرض لفائدة كل المغاربة كيفما كانت وضعيتهم الاجتماعية أو الاقتصادية، ولتوفير تمويل دائم لهذا النظام، ويعتمد من جهة، على مبدأ المساهمة والتعاضد في تحمل المخاطر بالنسبة للأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، ومن جهة أخرى، على مبدأ التضامن بالنسبة للأشخاص غير القادرين على تحملها. وتعتبر هذه المبادرة التشريعية في غاية الأهمية، غير أن المنهجية التي تعتمدها الحكومة في مجال اعداد مشاريع القوانين تظل بعيدة عن ما نصت عليه مقتضيات المادة 19 من القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، فبخصوص جميع النصوص التي أعدتها الحكومة تنفيذا للورش الملكي المتعلق بالحماية الاجتماعية، و غيرها من النصوص ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية

و الاجتماعية و الهادفة خصوصا إلى الرفع من القدرة التنافسية لبلادنا بحيث لم تقدم الحكومة ولو مرة واحدة دراسة للأثر القانوني والاقتصادي لمشاريع القوانين التي تعدها في تجاهل تام لأحكام المادة 19 السالفة الذكر.

ومن جهة أخرى فإن مشروع هذا القانون لم يتم إرفاقه بالوثائق والمعطيات التي تساعد على دراسته من قبيل الدراسات التي تكون قد أنجزت لتقييم حصيلة تطبيق نظام المساعدة الطبية للوقوف على العراقيل التي حالت دون استفادة فئات عريضة من المعوزين من حقهم في الصحة. إن الرهان الأساسي المعقود على مشروع هذا القانون يتجلى في تفعيل مقتضياته على وجه السرعة، غير أنه يحمل في طياته بدور تعطيله من خلال ما تضمنه من نصوص تنظيمية متعددة لتطبيقه والتي كان من المفروض على الحكومة إرفاق مسوداتها مع هذا النص وذلك لتوضيح الرؤية ولتفادي الإشكالات التي قد تعترض تفعيل مقتضياته.

كما التفعيل الجيد لمقتضيات مشروع هذا القانون يتطلب رفع تحديات الحكامة والتأهيل المؤسساتي والقانوني، بدعم قدرات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي أثقل كاهله بتكليفه بتدبير أنظمة متعددة ومعقدة، ودعم قدراته في مجالي الرقابة والتفتيش، وإقرار حكامة جيدة لتمويل هذا النظام ولتحقيق ديمومته.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نثمن هذه المبادرة التشريعية التي تأتي في إطار استكمال المنظومة القانونية والمؤسساتية للحماية الاجتماعية ببلادنا والتي تشكل أهم مطالبنا الاجتماعية، ولذلك سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 27.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2- مشروع قانون رقم 40.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة؛

3- مشروع قانون رقم 41.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أمام مجلسنا الموقر لمناقشة مشروع قانون رقم 40.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، ومشروع قانون رقم 41.21 المتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة.

إن السياق العام الذي تعرض فيه الحكومة مشروعي هذين القانونين يتميز بظرفية اقتصادية صعبة موسومة بتداعيات جائحة كوفيد وما تلاها من الضائقة الاقتصادية الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية، علاوة على موجة الجفاف التي اجتاحت بلادنا وما تتركه من آثار تهدد أمننا الغذائي تحت وطأة الأزمة الاقتصادية العالمية التي أفرزت زيادة مفرطة في أسعار المحروقات التي كان لها تأثير مباشر على كلفة الإنتاج بالمقاولات وانعكاس تلقائي على أسعار النقل والخدمات وعلى القدرة الشرائية لعموم المواطنات والمواطنين.

وبهذا الصدد، نتساءل حول مدى قدرة هذه المبادرة التشريعية على رفع تحدي الإصلاح المؤسساتي والقانوني الذي يكفل حماية المستهلك ويحسن مناخ الأعمال ويعزز جاذبية الاستثمار، أخذا بعين الاعتبار لمقومات الدولة الاجتماعية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

لقد تقدمنا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بتعديلات تروم تحسين حكامة المجلس وتجويد النص المتعلق بحرية الأسعار، لكنها لم تلاق التجاوب الإيجابي من طرف الحكومة، علاوة على كون مجموعتنا تقدمت بمقترح قانون يتعلق بتنظيم أسعار المحروقات بالمغرب، لكنه لم يحض بدوره بموافقة الحكومة، والأنكى من ذلك هو صم الآذان على نداءات استئناف تكرير البترول في مصفاة "لاسامير" بغاية مواجهة أسعار المحروقات، الأمر الذي يتبين معه غياب الإرادة السياسية للحكومة للقطع مع كل أشكال الاحتكار والتركيز الاقتصادي لتترك المواطن في مواجهة مصيره أمام الغلاء وتدهور قدرته الشرائية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

VIII- مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

1- مشروع قانون رقم 27.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة التغطية الصحية الأساسية.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إعمالا لأحكام الدستور ومواد النظام الداخلي لهذا المجلس الموقر، يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 27.22

يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة التغطية الصحية الأساسية.

فكما لا يخفى على علمكم السيد الرئيس، السادة الوزراء، أن هذا المشروع جاء لأجل تجسيد الإرادة الملكية السامية الداعية في أكثر من محطة إلى القيام بإصلاح جذري للمنظومة الصحية الوطنية وجعل إصلاح قطاع الصحة من المبادرات المستعجلة التي يجب مباشرتها، خاصة في الشق المتعلق بورش تعميم التغطية الصحية الإجبارية لفائدة كل المغاربة.

فمن خلال الاطلاع على كافة بنود مشروع القانون الإطار 27.22 بتأن، يتضح أنه يروم إلى وضع إطار قانوني متكامل، مع ما يترتب عن ذلك من إحداث تأمين إجباري أساسي موحد عن المرض لفائدة كل المغاربة كيفما كانت وضعيتهم الاجتماعية أو الاقتصادية، هذا القانون الذي سيشكل إطارا متكاملا وفعالا لتحقيق الإصلاح المنشود للمنظومة الصحية الوطنية، بما يضمن الاعتناء بصحة المواطنات والمواطنين والرفع من مستوى نظام الرعاية الصحية، و بالتالي المساهمة في جعل الصحة رافعة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وركيزة أساسية في إنجاح ورش الحماية الاجتماعية، هذا المشروع الذي يرتكز على أربعة مبادئ أساسية وهي:

- أجرأة ورش الحماية الاجتماعية وإصلاح المنظومة الصحية في الشق المتعلق بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض؛

- حذف نظام المساعدة الطبية وتعويضه بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك؛

- النقل التلقائي للفئات المستفيدة من نظام المساعدة الطبية إلى نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك؛

- عدم المساس بالمكتسبات المخولة لفائدة الفئات المستفيدة من نظام المساعدة الطبية.

السيد الرئيس،

إننا في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، لا يسعنا إلا أن ننوه بمشروع من هذا القبيل والذي سيمكن الأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك من نفس سلة العلاجات المتاحة لموظفي الدولة وأجراء القطاع الخاص، من شأنه لا محالة إلا أن يعزز المنظومة القانونية لبلادنا، خاصة في المجال الصحي، كما سيؤسس لمرحلة جديدة ضامنة للمساواة في الولوج إلى العلاج وفي الاستفادة من الخدمات الصحية.

وفي الأخير، وانطلاقا من القناعات والمبادئ الراسخة لدى مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي من أجل دعم وتشجيع كافة المبادرات التي تخدم المصالح العليا للوطن والمواطن، فإننا نبارك مرة أخرى هذا المشروع الذي من شأنه تدعيم الخيار الديمقراطي في بلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله.

2- مشروع قانون رقم 40.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة؛

3- مشروع قانون رقم 41.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إعمالا لأحكام الدستور ومواد النظام الداخلي لهذا المجلس الموقر، يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 40.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، وكذا مشروع قانون رقم 41.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة.

فكما لا يخفى على علمكم، كما يعلم الجميع أن إعداد مشروع قانون رقم 40.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، جاء تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الرامية إلى إعادة النظر في المسطرة المتبعة أمام مجلس المنافسة من أجل إضفاء الدقة اللازمة على الإطار القانوني الحالي المنظم لهذه المسطرة، ترسيخا لمكانة المجلس كهيأة دستورية مستقلة، تساهم على الخصوص في تكريس الحكامة الجيدة.

هذا المشروع، الذي تضمن صراحة، مجموعة من المواد القانونية الشاملة والمتكاملة فيما بينها، استنادا على ما أبانت عنه التجربة الميدانية من ضرورة ملحة لمراجعة الإطار القانوني المتعلق بعمليات التركيز الاقتصادي وبما يتماشى وأحكام ومقتضيات دستور 2011، وكذا النموذج التنموي، حيث تم إدخال مجموعة من التغييرات و التعديلات على القانون رقم 104.12، و المتمثلة في تدقيق الجوانب المتعلقة بمسطرة قبول أوعدم قبول مجلس المنافسة للإحالات المتعلقة بالممارسات المنافية للمنافسة، والمساطر المتعلقة بجلسات الاستماع إلى الأطراف المعنية من لدن مصالح التحقيق لدى المجلس.

كما نص كذلك على إعادة النظر في مسطرة عدم الاعتراض على المؤاخذات المبلغة، باعتبارها مسطرة بديلة للمسطرة التنازعية المعتمدة في البت في الإحالات، وذلك بمنح المقرر العام مجموعة من الاختصاصات في إدارة وتسيير هذه المسطرة، تحت إشراف الهيأة التداولية للمجلس.

كذلك، لن أفوت الفرصة دون ذكر المقتضيات البالغة الأهمية بهذا المشروع المتكامل، والمتعلقة بتدقيق قواعد تحديد العقوبات المالية، وتدقيق الأجل الذي يتعين على مجلس المنافسة أن يتخذ قراره فيه بعد الانتهاء من جلسات المناقشة، إضافة إلى تمكين الأطراف المعنية ورئيس المجلس ومندوب الحكومة من إمكانية تقديم طعن في قرار محكمة الاستئناف بالرباط القاضي بتأكيد قرار مجلس المنافسة.

السيد الرئيس،

وفي نفس السياق، جاء كذلك مشروع قانون رقم 41.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، تنفيذا أيضا للتعليمات الملكية السامية التي وجهها جلالة الملك حفظه الله وأيده إلى السيد رئيس الحكومة بهدف إضفاء الدقة اللازمة على الإطار القانوني المتعلق بمجلس المنافسة، والذي اقترح إدخال مجموعة من التغييرات على القانون رقم 20.13، أبرزها توضيح صلاحيات رئيس المجلس ومختلف الهيآت التقريرية داخله لتفادي أي خلافات حول تداخل الاختصاصات، مع تخويل النظام الداخلي للمجلس توزيع الاختصاصات بين مختلف الهيئات المذكورة.

كما تضمن المشروع أيضا مقتضيات متعلقة بضبط النصاب القانوني للتداول في الهيآت التقريرية، والتنصيص على اقتصار حضور مداولاتها على أعضاء المجلس، والتأكيد على التزام هؤلاء الأعضاء بسرية المداولات والاجتماعات، وتخويل رئيس المجلس صلاحية مراقبة تضارب المصالح في القضايا المتداولة، وإحداث مسطرة تجريح الأعضاء والمقررين.

ختاما، وكي لا أطيل عليكم، اليوم نحن كمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، ندعم من موقعنا ونشجع إخراج هذه النصوص القانونية إلى حيز الوجود في أقرب وقت ممكن، إيمانا منا بالدور المحوري والأساسي الذي ستلعبه هذه النصوص التشريعية في بناء الدولة الاجتماعية، وتعزيز القدرة التنافسية، كما ستساهم لا محالة في حماية المستهلك من ارتفاع الأسعار، خاصة في ظل الظروف الحالية التي يمر بها العالم، و التي لن تزيدنا إلا إصرارا، للتشبث والدعوة والمساهمة في إخراج هذه النصوص وبلورتها على أرض الواقع، لما ستضمنه من حقوق للمواطن المغربي من جهة، والحفاظ على شروط الشفافية و تكافؤ الفرص من جهة أخرى، وبالتالي تحقيق مبدأ الحكامة الجيدة، الشيء الذي سينعكس ويحسن مناخ الأعمال ويعزز جاذبية بلادنا للاستثمار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

IX- مجموعة العدالة الاجتماعية:

1) مشروع قانون رقم 27.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية بمجلس المستشارين في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 27.22 القاضي بتغييروتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية والذي يهدف إلى تأطيرعملية تعميم التأمين الإجباري عن المرض ليشمل جميع فئات المجتمع، خاصة التي مازالت لا تستفيد من التغطية الصحية وهي في غالبيتها تعاني من الفقروتوجد في وضعية هشاشة، وذلك بالارتكازعلى مبادئ الاشتراك والتعاضد والتضامن.

ونعتبر في مجموعة العدالة الاجتماعية أن ورش تعميم التغطية الصحية الذي أعطى جلالة الملك انطلاقته في الخطاب السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، (نعتبره) من أكبر الأوراش التي عرفها المغرب في مرحلة ما بعد الاستقلال، وهي تعكس حقيقة إرادة ملكية راسخة لإرساء وتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية التي يعتبر فيها الحق في الصحة من الحقوق الأساسية الواجب ضمانها لفائدة كافة المواطنات والمواطنين دون استثناء كما ينص على ذلك الفصل 31 من الدستور.

السيد الرئيس المحترم،

إن تعميم التأمين الإجباري عن المرض سيمكن، في نظرنا، من تجاوز النقائص التي عرفها نظام المساعدة الطبية (راميد):

- **أولا**، عبرضبط الفئات المستفيدة باعتماد آلية السجل الاجتماعي الموحد والقضاء على التمييز الذي تعاني منه في ولوجها للخدمات الصحية؛

- **وثانيا** على مستوى التمويل عن طريق تخفيض نسبة الأداءات المباشرة للأسر وإحداث توازن على مستوى الاستفادة من العرض الصحي العمومي والخاص بتخفيض الضغط الحاصل عليه من قبل هذه الفئة.

كما ندعو في هذا الإطار إلى تعزيز حكامة المؤسسات المتدخلة في تدبير نظام التأمين الإجباري عن المرض، خاصة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من أجل الحرص على ضمان استدامته وتوازنه.

ونؤكد على أن نجاح تعميم التأمين الإجباري يجب أن يواكبه مجهود أكبر لإنجاح إصلاح المنظومة الصحية، عبر تنزيل مقتضيات القانون الإطار الذي صادق عليه مجلسنا مؤخرا وتوفير الاعتمادات المالية المطلوبة لذلك والعمل على تجاوز الإكراهات التي مازالت تعترض هذا الإصلاح، من قبيل الاختلالات المتعلقة بالموارد البشرية، سواء على مستوى نقص عددها أو سوء توزيعها على المستوى الترابي ومحدودية المنظومة التكوينية، بالإضافة إلى بروز موجات متتالية من الهجرات

الجماعية للأطر الصحية إلى الخارج ومن القطاع العام إلى القطاع الخاص، فضلا عن ضعف حكامة المنظومة الصحية بسبب غياب التنسيق بين مكوناتها وضعف التكامل بين القطاعين العام والخاص في ظل غياب مسار منسق للعلاجات.

وختاما، نؤكد في مجموعة العدالة الاجتماعية انخراطنا الكامل في المجهودات المبذولة لإنجاح ورش تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ليشمل كافة فئات المجتمع وسنصوت بالإيجاب على مشروع هذا القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله.

2) مشروع القانون رقم 40.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة؛

3) لمشروع القانون رقم 41.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 41.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، ومشروع القانون رقم 40.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، ونعتبر السياق الذي نناقش فيه مشروعي هذين القانونين سياقا خاصا موسوما بارتفاع والتهاب أسعار جل المنتجات الرائجة في السوق الوطنية، منها المحروقات وعدد من المواد الاستهلاكية الأساسية الأخرى، مما يشكل عبئا كبيرا على الأسر المغربية سواء المنتمية للطبقة الفقيرة أو المتوسطة، إذ لم يقتصر هذا الارتفاع على المواد المستوردة، بل وامتد ليشمل العديد من المواد المنتجة وطنيا والتي تعد من المكونات الرئيسية، في الحدود الدنيا، لما يستهلكه المواطن بشكل يومي.

السيد الرئيس المحترم،

ولا شك أن أهم الأسباب وراء التهاب الأسعار تتمثل في التقلبات الاقتصادية الناتجة عن الأزمات الدولية، خاصة الحرب بين أوكرانيا وروسيا وغيرها من الاضطرابات الجيوسياسية الأخرى، والتي ظل خطاب الحكومة يعتبرها السبب الرئيسي وراء أغلب الزيادات الحاصلة، في حين أن مسؤولية الحكومة تستوجب إبداع حلول جريئة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بضبط ارتفاع الأسعار والحيلولة دون بلوغها مستويات قياسية، والحد من تداعيات ذلك على مستوى عيش المواطنين والعمل على تحسين القدرة الشرائية وتخفيف الأعباء التي تتحملها الأسر، سواء ما يتعلق بمصاريف المأكل والملبس والنقل والصحة وتمدرس الأطفال والسكن وغيرها، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على القدرة على الادخار.

ونعتقد في مجموعة العدالة الاجتماعية أن من بين أهم الأسباب كذلك وراء هذا الارتفاع، الممارسات غير المنضبطة في عدد من القطاعات الاقتصادية الحيوية من قبيل التوافقات المنافية بين الفاعلين الرئيسيين والاحتكار والتركيز والمضاربات وتعدد الوسطاء، والتي تهدف في مجملها إلى تحقيق ربح غير مشروع وغير مستحق دون الانضباط للقواعد التي يفترض أن تحكم منطق السوق والمنافسة الحرة.

ومن أجل محاربة هذه الممارسات وحماية المستهلك بالدرجة الأولى بالحرص على إرساء قواعد المنافسة الحرة والمشروعة، تم إخراج القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة وإرساء مجلس المنافسة كهيأة مستقلة مكلفة، بضمان الشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية، خاصة من خلال تحليل وضبط وضعية المنافسة في الأسواق، ومراقبة الممارسات المنافية لها والممارسات التجارية غير المشروعة وعمليات التركيز الاقتصادي والاحتكار.

غير أن الارتفاع المهول للأسعار بسبب عدد من الممارسات المنافية للمنافسة الحرة خلف إحساسا لدى الرأي العام الوطني بعدم فعالية الأدوات المؤسساتية المناط بها حماية المنافسة الحرة وحماية المستهلك وخلف قناعة جماعية بوجود توافقات بين فاعلين اقتصاديين للحفاظ على مستويات أسعار عدد من المواد مرتفعة وتحقيق هوامش ربح غير أخلاقية تحت مبررات الأزمة العالمية وكساد ما بعد كورونا وغيرها من المبررات التي لا يستسيغها الرأي العام.

ونتذكر في هذا الإطار الكيفية التي تعامل بها مجلس المنافسة مع ملف المحروقات والتي أدت إلى انفجار المجلس السابق، وقد قام المجلس مؤخرا بإصدار رأي، بمبادرة منه، حول موضوع "الارتفاع الكبير في أسعار المواد الخام والمواد الأولية في السوق العالمية، وتداعياته على السير التنافسي للأسواق الوطنية، حالة المحروقات (الغازوال والبنزين)"، على اعتبار أن هذين المنتوجين يشكلان حوالي 50 بالمائة من قيمة واردات منتجات الطاقة بجميع أصنافها، وكون ارتفاع أسعارهما ينعكس بشكل مباشر على تكاليف النقل والإنتاج بالنسبة لجميع الأنشطة الاقتصادية تقريبا، وبالتالي على المنتجات المروجة في السوق الوطنية، وهي مبادرة تستحق التنويه على الرغم من كون الرأي ينحصر في تناول المسائل المتعلقة بالمنافسة ذات الطابع العام، دون الانكباب على التكييف القانوني للسلوكيات والممارسات التجارية للفاعلين في الأسواق ذات الصلة، وهو ما يستوجب تمكين المجلس من تقييم شرعية ممارسة معينة وعلاقتها بقانون المنافسة خارج الحالات المشروطة بوجود إحالة تنازعية تتقدم بها الإدارة أو الهيئات المعنية الأخرى وفرض عقوبات لردعها.

وفي الختام، واقتناعا من مجموعة العدالة الاجتماعية بأهمية إصلاح مشروع القانونين المتعلقين بمجلس المنافسة وبحرية الأسعار والمنافسة من أجل حماية الاقتصاد الوطني والمستهلك على حد سواء من الممارسات المنافية للمنافسة، سنصوت عليهما بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله.

X- مداخلة المستشار السيد خالد السطي:

1) مشروع قانون رقم 27.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة التغطية الصحية الأساسية:

الحمد لله وحده.

والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 27.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة التغطية الصحية الأساسية، وهو النص الذي أحيل على مجلس المستشارين بالأسبقية طبقا لأحكام الفصل 78 من الدستور.

وهي مناسبة ننوه من خلالها بإخراج هذا النص المهم بعد المصادقة على القانون-إطار رقم 06.22 يتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، والذي جاء في سياق سعي بلادنا إلى تعميم التغطية الصحية وتيسير الولوج إلى الخدمات الصحية وتحسين جودتها.

كما يهدف هذا القانون إلى تجاوز الإشكالات التي واجهت نظام "راميد" عبر دمج منخرطي هذا النظام في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وبالتالي تمكين الفئات المعوزة، سواء النشيطة أو غيرها، من الولوج لخدمات صحية لا تقل جودة عن الخدمات التي يستفيد منها موظفو وأجراء القطاعين العام والخاص.

السيد الوزير المحترم،

لابد ونحن نستعرض هذا النص من التعبير عن استغرابنا من توقيف مسطرة الدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد في إطار القراءة الثانية، وهو النص الذي صادق عليه المجلس بتاريخ 7 يوليوز 2015 وأحاله على مجلس النواب الذي صادق عليه بدوره بالأغلبية يوم الثلاثاء 2 غشت 2016 قبل إحالته في نفس اليوم على مجلس المستشارين في إطار القراءة الثانية.

وقد سبق لنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين توجيه مراسلة في الموضوع، منذ فبراير الماضي، لرئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية من أجل مواصلة هذه المسطرة دون أن نتلقى جوابا في الموضوع، وهو ما حرم آباء وأمهات موظفي القطاع العام غير المستفيدين من التغطية الصحية من حقهم في الحصول على نفس التغطية الصحية التي يحصل عليها أبناءهم.

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وإيمانا منا بأهمية هذا القانون، انخرطنا رفقة بقية مكونات المجلس في دراسته والتصويت عليه بلجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، داعين إلى ضرورة:

- ✓ الإسراع بإخراج باقي القوانين المنصوص عليها في القانون-إطار رقم 06.22 يتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية؛
- ✓ تمكين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من الآليات والموارد من أجل استيعاب هذه الفئات؛
- ✓ تأهيل الموارد البشرية والبنيات التحتية الاستشفائية من أجل مواكبة عملية تعميم التغطية الصحية؛
- ✓ الإسراع بإخراج النصوص التنظيمية المرتبطة بهذا القانون من أجل ضمان تنزيله على أرض الواقع في أقرب الآجال؛
- ✓ تعزيز حكامة التدبير الإداري والمالي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لضمان ديمومته؛
- ✓ الإسراع بإخراج السجل الاجتماعي الموحد.

وفي الختام، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين سنصوت بالإيجاب على هذا النص القانوني، آملين تحقيق الهدف المتوخى منه في تعميم التغطية الصحية على الفئات المعوزة والهشة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مشروع قانون رقم 40.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة؛

3) مشروع قانون رقم 41.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة:

الحمد لله وحده.

والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 41.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة (كما وافق عليه مجلس النواب)؛ ومشروع قانون رقم 40.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة (كما وافق عليه مجلس النواب).

وهي مناسبة نؤكد من خلالها على أن تحرير دعم المحروقات هو إصلاح مهم وهيكلي وفر هوامش مالية مهمة، تم توظيفها في المجال الاجتماعي وحافظت على التوازن المالي للدولة بعدما كان صندوق المقاصة يشكل ثقبا أسودا في المالية العامة.

كما نؤكد على أهمية هذين القانونين اللذين يهدفان إلى تحديد المساطر وتبسيطها وضمان سرية المداولات وتحديد إجراءات التبليغ والآجال القانونية، بالإضافة إلى حماية حقوق الأطراف وغيرها من القواعد التي ستساهم في الحد من التركيز الاقتصادي.

وفي هذا السياق، تقدمنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجموعة من التعديلات التي تروم:

- ✓ تقييد الترخيص الاستثنائي؛
- ✓ وجزر الهيئات والمنشآت من العودة لارتكاب المخالفات؛
- ✓ وضمان عدم تملص الهيأة أو المنشأة من تحمل مسؤوليتها عن المخالفة المرتكبة؛
- ✓ وتشجيع التبليغ التلقائي عن المخالفات؛
- ✓ بالإضافة إلى ضمان عدم لجوء الأطراف لعملية الصلح من أجل الإفلات من المتابعة.

كما همت تعديلاتنا أيضا مقترحات لضمان حسن سير المؤسسة، وإدلاء المجلس برأيه في حالة الاستعجال في وقت معقول، مع تخويل الحكومة حق المطالبة بإعفاء عضو أو أكثر من أعضاء المجلس في بعض الحالات؛

السيدة الوزيرة المحترمة،

لا يخفى عليكم الارتباك الذي طبع أشغال المجلس قبل سنتين، حيث رفع رئيس المجلس لجلالة الملك، حفظه الله، مذكرة تتعلق بـ "قرار المجلس" حول " التواطؤات المحتملة لشركات المحروقات وتجمع النفطيين بالمغرب"، قبل أن يتوصل جلالته بورقة صادرة عن العديد من أعضاء المجلس يبرزون من خلالها أن "تدبير هذا الملف اتسم بتجاوزات مسطرية وممارسات من طرف الرئيس مست جودة ونزاهة القرار الذي اتخذه المجلس".

وبناء عليه، قرر جلالة الملك، نصره الله، متمسكا بشدة باستقلالية ومصداقية المؤسسات وضامنا لحسن سير عملها، تشكيل لجنة متخصصة تتكلف بإجراء التحقيقات الضرورية لتوضيح الوضعية وترفع للنظر السامي تقريرا مفصلا عن الموضوع في أقرب أجل.

ولذلك، كان لابد من مراجعة الإطار القانوني المتعلق بالمجلس من أجل تشجيع المنافسة الحرة والضرب على يد المضاربين؛ وهو ما سيمكن من جعل بلادنا قطبا اقتصاديا من خلال تشجيع تدفق الاستثمار.

وفي هذا الإطار، ندعو في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب إلى ضرورة:

- ✓ تنفيذ التوصيات الصادرة عن المهمة الاستطلاعية المؤقتة للوقوف على كيفية تحديد أسعار البيع للعموم، وحقيقة وشروط المنافسة بقطاع المحروقات بعد قرار تحرير الأسعار، التي شكلها مجلس النواب نهاية الولاية التشريعية المنصرمة، وتوصيات مجلس المنافسة من أجل تحسين مناخ الأعمال وإشاعة جو الثقة بين المستثمرين؛
- ✓ قيام مجلس المنافسة بدوره كاملا في محاربة الاحتكار والتركيز الاقتصادي وكل المظاهر الاقتصادية غير السليمة التي تهدد السلم الاجتماعي؛
- ✓ وضع آلية على مستوى رئاسة الحكومة لتتبع الأسعار داخليا وخارجيا، مع فرض ضريبة تضامنية على أرباح الشركات المتأتية من غياب المنافسة؛
- ✓ حل ملف "لاسامير" وإلزام الشركات البترولية بإنشاء شركات خاصة بتخزين المواد البترولية؛
- ✓ الاتجاه نحو الطاقات النظيفة والمتجددة من أجل ضمان أمننا الطاقي.

وفي الختام، ورغم عدم تجاوب الحكومة مع تعديلاتنا، قررنا تغليبا لمصلحة بلادنا التصويت بالإيجاب لصالح هذين النصين رغم ملاحظاتنا، آملين أن يسهما في تحقيق الغاية المتوخاة منهما.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

محضر الجلسة رقم 065

التاريخ: الثلاثاء 13 ربيع الآخر 1444هـ (8 نوفمبر 2022م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد السلام بلقشور، الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وتسع وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثالثة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة ضمن جدول أعمالنا لهذا اليوم، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

فلكم الكلمة السيد الأمين.

تفضلوا.

المستشار السيد جواد الهلالي، أمين الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس من مجلس النواب بمشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 86.21 يتعلق بالأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها؛

- مشروع قانون رقم 96.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة وسن أحكام انتقالية خاصة بتحويل الأسهم لحاملها إلى أسهم إسمية؛

- مشروع قانون رقم 102.21 يتعلق بالمناطق الصناعية.

كما توصلت رئاسة مجلس المستشارين بطلبين لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 8 نونبر 2022، هما:

الطلب الأول، تقدم به المستشار خالد السطي، حول "تعرض طلبة البكالوريوس بجامعة مولاي إسماعيل بمكناس للاحتيال والنصب"، وقد أحيل إلى الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن تعذر تفاعلها مع هذا الطلب.

الطلب الثاني، تقدمت به مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حول "وضعية قطاع النقل الطرقي للبضائع"، وقد أحيل إلى الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن استعدادها للتجاوب مع هذا الطلب.

وبالنسبة للأسئلة، فقد توصلت الرئاسة من 2 نونبر 2022 إلى تاريخه بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 63 سؤالا؛

- الأسئلة الكتابية: 45 سؤالا؛

- الأجوبة الكتابية: 6 أجوبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الأمين.

وعلى بركة الله، نستهل جدول أعمالنا هذا بالسؤال الآني الأول، والموجه لقطاع النقل واللوجيستيك حول "النهوض بأوضاع السائق المهني".

الكلمة للسيد المستشار خالد السطي أو المستشارة لبنى علوي.

تفضل أحد المستشارين.

لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين المحترمين،

بسعي بلادنا لتنظيم مهنة السياقة، تم إحداث نظام السائق المهني وترسيم بطاقة السائق المهني، غير أن تفعيل هذا النظام لم يساهم في تحسين الوضعية الاجتماعية والمهنية للمشتغلين في هذا القطاع الذين تعترضهم مشاكل كبيرة مرتبطة بالحماية الاجتماعية وتكلفة بطاقة

السائق المهني والتكوين المستمر وارتفاع أسعار المحروقات.

أسطر السيد الوزير على أسعار المحروقات، طبعا اللي تأثر بها السائق المهني والمواطنين عموما.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن تنزيل الحماية الاجتماعية للسائق المهني وتبسيط مساطر البطاقة المهنية والنهوض بوضعيتها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

تفضلوا.

السيد محمد عبد الجليل وزير النقل واللوجيستيك:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار، شكرا على السؤال حول تنزيل الحماية الاجتماعية للسائق المهني وتبسيط مساطر البطاقة المهنية والنهوض بالوضعية ديال السائقين المهنيين.

كيف تتعرفو، هاذ الحكومة عملت على أجرأة الورش الاستراتيجي ديال الحماية، والتنزيل ديال ورش التغطية الاجتماعية لفائدة السائقين المهنيين غير الأجراء وصدرو جوج ديال المراسيم:

1- مرسوم خاص بالسائقين الحاملين لبطاقة سائق مهني، غير سائقي سيارة الأجرة؛

2- مرسوم آخر خاص بسائقي سيارة الأجرة.

تماشيا مع هاذ المرسومين، تم إبرام اتفاقيتين بين الوزارة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي باش نتبادلو المعلومات الإلكترونية وباش نوافيو الصندوق بلائحة السائقين المتوفرين على بطاقة سائق مهني قصد تسهيل عملية الاتصال بهم والشروع في عملية الانخراط في هاذين النظامين.

من جهة أخرى، بغيت نشير إلى أن الوزارة تتمول برنامج تكوين السائقين المهنيين، تتخصص سنويا حوالي 100 مليون ديال الدرهم للتكوين الأولي والتكوين المستمر مع العمل على أن يكون هذا التكوين يتناسب مع ظروف مهن السياقة، من خلال عملية مراجعة مدته ومضامينه، كما كان جاء طلبا من السائقين المهنيين، وتنعتمدو 56 مركز للتكوين الخاص، علاوة على مراكز مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل.

لحد الآن، هاذ السنة تم تكوين حوالي 22.000 سائق مهني برسم السنة كيف قلت، وهو ما يمثل نسبة 50% من العدد اللي كنا تنستهدفوه واللي هو 45.000 سائق سنويا.

هذا، وفي إطار مسلسل الحوار القطاعي اللي تنباشروه مع المهنيين، قمنا أيضا بتعيين لجنة مشتركة تهم ملف السائقين المهنيين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعيد الكلمة للسيد المستشار المحترم من أجل التعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الوزير.

بطبيعة الحال، عصرنة وتحديث قطاع النقل يقتضي، السيد الوزير، الحرص على ضمان التقائية السياسات العمومية الموجهة إليه، فقطاع النقل قطاع عرضاني يتداخل مع قطاعات أخرى حكومية وغير حكومية، وبناء عليه، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نقترح عليكم مجموعة من مقترحات، السيد الوزير، نتمناو أنكم تاخذوها بعين الاعتبار:

- النقطة الأخيرة اللي ختمتي بها وهي نهج حوار بناء مع المنظمات النقابية والجمعيات المهنية، وهنا نسجلو مع كامل الأسف أن "جمعية النور للسائق المهني" بالناظور، طلبت لقاء وقدمت لكم طلب مع كامل الأسف لم يتم التفاعل معه؛

- العمل على تحسين حكامة توزيع الغازوال المهني على المهنيين الحقيقيين وملاءمة قيمة الدعم مع التقلبات التي يعرفها سوق المحروقات، هاذ الموضوع سبق لنا ناقشناه معكم السيد الوزير، سبقنا أثرناه، شوافرية ما تيتوصلوش بالدعم، أنا تنقول لك اليوم كنت مع سائق طاكسي صغير في سلا قالي ولا ريال شديت؛

- بطبيعة الحال، مول لاكريمة اللي تيدي، هاذ الأمر هذا خص فيه متابعات السيد الوزير، لأن بطبيعة الحال على الأقل يستافدو السائق المهني أولا الروسيطة ينقصولهم منها؛

- تمكين أصحاب سيارات الأجرة اللي استبدلو السيارة، السيد الوزير، بطبيعة الحال القديمة، تتعرفو على أن واحد العدد السائقين كانو بدلو السيارات القديمة بعد انتهاء المهلة الأولى، ولكن ما استافدوش من المنحة اللي مخصصة لهم اللي هي تقريبا 80.000 درهم؛

- تمكين السائق المهني من برنامج السكن الاجتماعي، هاذ البرنامج كان انطلق في 2007، مزيان نديرو التقييم ديالو ولكن خصهم بطبيعة الحال المهنيين كذلك؛

- تمكين السائقين من إيداع ملف تجديد رخصة السياقة والبطاقة الرمادية في أي مديرية دون الحاجة إلى التنقل لمكان إيداع الملف الأصلي، بطبيعة الحال احنا هاذ الشي فيه القضية ديال الرقمنة وما إلى ذلك، هاذ الأمور خص، السيد الوزير، كذلك؛

- وضع حد للتلاعب في التصريح بالمهنيين وشغيلة القطاع، هاذ القضية ديال التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ما تيعطيوهمش يعني الأيام الحقيقية والساعات الحقيقية باش يستافدو، بطبيعة الحال من امتيازات اللي تيخولها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

- حماية السائق المهني من اعتداءات المهاجرين السريين، السيد الوزير، تنعرف واحد العدد دالاعتداءات اللي طرات في مجموعة ديال خصوصا في الطرق السيارة، وبعض هاذ الأمور كذلك يجب العمل أو الحرص على تجنبها؛

- العمل على تحسين ظروف نقل العمال والعاملات في الضيعات الفلاحية بسبب كثرة حوادث السير المميتة في صفوف هذه الفئة؛

- الحرص على توفير باحات الاستراحة والإكثار منها، بطبيعة الحال، للسائقين المهنيين، وما ننساوش كذلك بطبيعة الحال، الإشكالية ديال "جواز"، "جواز" مزيان للمواطنين، صحيح ولكن على الأقل في الطرق السيارة يكون على الأقل مناصفة ما بين "جواز" يعني اللي لعموم المواطنين..

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، تبغي التعقيب في بضع ثواني.

تفضلوا.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

نبغي غير نشكر السيد المستشار.

وبالطبع هاذ المقترحات تندرسهم وكنأخذهم بعين الاعتبار، ولو أنه البعض منها ما داخلاش في نطاق المسؤولية ديال الوزارة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر للسؤال الموالي والمتعلق بـ"معاناة المواطنين مع مراكز التسجيل".

أعطي الكلمة لأحد.. من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير، حول الإجراءات المتخذة للارتقاء بجودة الخدمات المقدمة لمرتفقي مراكز تسجيل السيارات ببلادنا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيدة المستشارة.

شكرا على هذا السؤال المهم.

كيف تتعرفو، هاذ مراكز تسجيل السيارات ضمن الوحدات الإدارية اللي تتلعب دور حيويا فيما يتعلق بخدمات القرب في مجال تسليم رخص السياقة وتسجيل المركبات، وتتوفر الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية على 87 مركزا باش نقدرو نسجلو فيهم السيارات الموزعة على مختلف أنحاء التراب.

ولكن، الحاجة اللي هي مهمة، هو أن هاذ الوكالة وقعت في يونيو 2021 اتفاقية شراكة مع مجموعة "البريد بنك" و"البريد كاش"، باش يبداو بالعمل بتسليم واختزال الملفات اللي تتعلق بتجديد والنظير ديال رخص السياقة، ونفس الشيء بالنسبة لشهادة تسجيل المركبات، وهذا بلاصة 87 مركز اللي كانو تيقدرو يمشيو لو المواطنين، عندهم دابا 800 وكالة اللي يمكن لهم يتجهو لها، اللي تيجعل بأنه هاذ التسليم ولى يكون في ظروف أحسن، لا بالنسبة للاستقبال ولا بالنسبة للمعالجات ديال الملفات.

هاذ الخدمة هاذي غادي يتم إضافة واحد العدد ديال الخدمات أيضا قبل آخر السنة، ونقدرو نتكلمو مثلا على تفويت ملكية العربات على سبيل المثال.

من جهة أخرى، الوزارة قامت بواحد العدد ديال المبادرات، حيث أنه اعتمدت التبادل الإلكتروني للمعطيات مع مصالح الجمارك باش يقدر المواطن يتأكد من الشواهد ديال التعشير ديال العربات، تمت أيضا توقيع اتفاقية مع ممثلي ومستوردي وبائعي السيارات الجديدة، باش يقدرو يختزلو هوما البيانات الخاصة بملفات التسجيل ديال السيارات.

اعتمدنا أيضا منصة إلكترونية باش نمكنو الموظفين من الاطلاع وتتبع التعرضات المسجلة بخصوص تفويت المركبات، وأعطينا انطلاقة أيضا، وتنسرعو، عملية رقمنة أرشيف مركز تسجيل العربات.

وهاذ الأوراش كلها من شأنها تقرب المواطن من المرفق العام.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الوزير على هاذ الأجوبة ديالكم، واللي هي فعلا داخلة في الإطار اللي كنطالبو به احنا كفريق ديال الاتحاد المغربي للشغل.

على الرغم من المجهودات المبذولة وهاذي اللي كنثمنوها لتبسيط المساطر وتيسير الاستفادة، احنا في الحقيقة مازال كنلاحظو أن هناك معاناة ديال المواطنين من أجل بعض الخدمات اللي هي خدمات بسيطة، بسبب طول مدة الحصول على الوثائق المتعلقة بالسيارة مثلا، الاكتضاض وبعض من الفوضى داخل مراكز التسجيل وكذا غياب فضاءات الاستقبال.

حيث كيضطرو المواطنين، السيد الوزير، بعض المرات للانتظار ساعات طويلة، يا إما في الشتاء أو تحت الأشعة ديال الشمس الحارقة.

أما الحصول على البطاقة الرمادية الأصلية مثلا على سبيل المثال، كاينين ناس، السيد الوزير، اللي دوزو شهور وهم كيمشيو وكيبقى يتأجل لهم، وهاذ الشي كيتيح الفرصة لتدخل السماسرة والوسطاء لابتزاز ومعاكسة المرتفقين بمحيط هذه المراكز.

والأسباب، السيد الوزير، احنا فالاتحاد المغربي للشغل، كنقولو أنها:

- أولا، ضعف مساحة البنايات المحتضنة لهذه المرافق العمومية، وبعض المرات تتواجد داخل أزقة ضيقة الشيء الذي كيتعارض والمعايير المطلوبة في المؤسسات العمومية، مع العلم أن واحد النسبة كبيرة من هاذ البنايات هي بنايات مكتراة وفي الأصل كانت مخصصة للسكن وليس لاحتضان مرفق عمومي؛

- عندنا الخصاص المهول في الموارد البشرية، قلتو، السيد الوزير، أن مثلا مركز مراكش كيستقبل يوميا حوالي 1600 مرتفق وما عندو إلا 15 موظف بين أطر إدارية وتقنيين وأعوان؛

- كاين التأخر في اعتماد الرقمنة الشاملة التي من شأنها كيف ما قلتو، السيد الوزير، أن تخفف من الطوابير الهائلة بالمقرات وطول المسطرة الداخلية المعتمدة لإعداد مختلف الوثائق الأصلية، نظرا لضعف أو غياب الأرشفة الرقمية لحظيرة العربات ذات المحرك؛

- الحصول على بعض الوثائق كرخصة السياقة أو الرمادية، فالحقيقة كنحييو وزارة الداخلية، لأن البطاقة الوطنية رغم الأهمية ديالها بعد المرات ما كتفوتش أسبوع وكنحصلو عليها.

إن تقديم خدمات ذات جودة وتحسين ظروف استقبال المرفقين وخدمتهم وفق السرعة والنجاعة المطلوبة كتطلب منا أنه، كنقولو أنها شرط أساسي للنهوض بهذا المرفق، خاصة وأنه كيحصل يوميا مبالغ مهمة متأتية من مختلف الرسومات والدمغات والخدمات المؤدى عنها من طرف المواطنين.

السيد الوزير،

احنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على:

- أولا، أهمية توفير بنايات إدارية مناسبة وبأعداد تتناسب وحجم المدن؛

- ثانيا، النهوض بالأوضاع الاجتماعية للموظفين وظروف اشتغالهم بتحفيزهم وتخفيف الضغط عنهم بتعزيز الموارد البشرية؛

- وأخيرا وليس آخرا، التسريع بإنجاز ورش الرقمنة عبر الإدارة الإلكترونية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد الوزير.. بغيتو تعقبو السيد الوزير؟

تفضلوا.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

أنا بغيت غير نقول لك السيدة المستشارة، بأنه احنا متفقين على هاذ التجسيد والتقييم اللي قمتم به، ولكن هاذ الشي اللي كتطالبو به خصو شوية ديال الوقت والوكالة والناس ديالها راهم تيخدمو جاهدين باش يعملو، واحد القفزة نوعية باش المواطن يحس بهاذ التغير اللي تيستاحقوه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نمر للسؤال الموالي، هو السؤال الثالث في جدول أعمالنا لليوم، وموضوعه "إصلاح منظومة نقل المسافرين" وخاص بفريق الأصالة والمعاصرة.

أحد المستشارين تفضلوا.

المستشار السيد عدي ويحيى:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم السيد الوزير المحترم حول التدابير التي ستتخذونها لإصلاح منظومة نقل المسافرين؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هاذ السؤال هذا واسع بزاف لأنه كنتكلمو على الحركية ديال المواطنين بصفة عامة، حسب المعطيات اللي متوفرة لهاذ الوزارة، قطاع النقل الطرقي بحال دابا المسافرين عبر الحافلات تيأمن 35% من التنقلات ما بين المدن مقابل 44% للمركبات الخاصة و15% لسيارات الأجرة من الدرجة الأولى وكذا 6% للنقل السككي.

هاذ المعطيات تتوضح أهمية النقل العمومي للمسافرين، الأمر اللي يتطلب عمل جماعي باش نطوروه ونصلحو منظومة النقل عبر تطوير وتنويع العرض وتجويده والسهر على الرفع من سلامته.

بالنسبة للنقل السككي، المكتب الوطني للسكك الحديدية تيتوفر على مخطط استراتيجي على المدى المتوسط والبعيد باش يوسع خطوط السكك الحديدية ويربط 46 مدينة عوض 23 اللي مرتبطة اليوم بالإضافة إلى برامج لتحديث وتأهيل الشبكة الحالية والمعدات المتنقلة، كما تيعمل على الرفع المستمر لجودة الخدمات.

في مجال النقل الجوي الداخلي تتعمل الوزارة إلى جانب عدد من القطاعات الوزارية وأيضا المجالس الجهوية، من خلال إبرام اتفاقيات شراكة، باش تطور عروض النقل الجوي بين مجموعة من المدن، ولقات هاذ المبادرة استجابة كبيرة من طرف المواطنين، بحيث أنه تضاعف النقل الداخلي عبر الطائرات خلال العشر سنوات الأخيرة.

أما فيما يتعلق بالنقل الطرقي للمسافرين، هاذ الوزارة تتعمل حاليا بشراكة مع وزارة الداخلية والمهنيين باش يوضعو تصور جديد باش نصلحو منظومة نقل المسافرين عبر الحافلات وناخذو بعين الاعتبار الاختصاصات المخولة للجهات في مجال النقل.

من بين الأوليات التي يتم تدارسها حاليا أيضا إصلاح النقل بالعالم القروي وتأهيل الفاعلين في القطاع، من تأهيل للمحطات الطرقية، السلامة الطرقية الخاصة بالحافلات وكذا جودة الخدمات.

أما فيما يتعلق بالنقل الدولي للمسافرين، فإن الوزارة تعمل إلى جانب المؤسسات العمومية وشركات النقل الدولي البحري والجوي والطرقي على ملاءمة وتنويع عروض النقل الدولي، خاصة خلال فترات الذروة مثل العطلة الصيفية التي تتزامن مع عملية مرحبا.

وبالفعل، تم تسجيل انتعاش ملحوظ في حركة النقل الدولي خلال هذه السنة مقارنة مع 2019، بلغ معدل استرجاع في النقل الجوي الدولي خلال 9 أشهر الأولى من هذه السنة 75%، أما بالنسبة للنقل البحري بلغ هذا المعدل 82% خلال العطلة الصيفية.

أشكركم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

اختيارنا لهذا السؤال، السيد الوزير المحترم، ينبع من اهتمامنا المتزايد الذي نشترك فيه مع السياسة التي تنهجها الحكومة والمتمثل في الاعتناء بأهمية الرفع من جودة خدمات النقل للاستجابة إلى تطلعات الجميع.

وهذا يستجيب لمختلف التساؤلات التي تؤرق هاجس كل مواطن ومواطنة بشأن التنقل عبر الطرق البرية والبحرية والجوية، سيما عندما يتعلق الأمر بالمناطق الحضرية الكبرى، وكذا فيما بين الجهات التي تعرف تفاوتا في البنى التحتية المعدة لاستقبال الوافدين عليها.

إن الوصول إلى وسائل النقل بشكل عادل ما بين جميع الفئات الاجتماعية من خلال ضمان تمكن المواطنين من الحصول على حاجياتهم وانتفاعهم بالخدمات التي يوفرها القطاع بتكلفة تناسب القدرة الشرائية لكل واحد منهم في ظروف آمنة على جميع الأصعدة، سواء بالمناطق الحضرية أو القروية، مع اعتبار خصوصية بعض الأفراد، مثل أولئك الذين يوجدون في وضعية إعاقة، يعتبر من الأولويات التي ينبغي التركيز عليها في السياسات العمومية.

ومن موقعنا كفريق لحزب الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، نثمن غاليا توجهات الحكومة في اعتبارها أن النقل يعد بمثابة أداة للتنمية البشرية والاندماج الاجتماعي واحترام تقليل الانبعاثات الحرارية، والتصور الذي دافعتم عنه، السيد الوزير المحترم، في مناسبة سابقة في هذا المجلس الموقر ووعدتم بتنزيل نظام جديد للوزارة يراعي خصوصيات كل نمط من أنماط النقل، محددين بأن الهدف من هذه المنظومة الجديدة يكمن في تعزيز الحكامة في القطاع، والتتبع المستمر

لمختلف القضايا والإشكالات وخاصة الآنية منها.

مع العلم بأن بلادنا انخرطت في سياسة اقتصادية تروم تشجيع حرية المبادرة والتنافس وفق ما ينص عليه الفصل 35 من دستور المملكة، وهو الأمر الذي تم تجسيده تشريعيا بمقتضيات قانونية تضبط الممارسة التنافسية وحرية الأسعار.

لازال، ولكن.. غير أن واقع القطاع لازال مع الأسف يتخبط في العديد من المشاكل التي لا تتماشى مع ما يجب أن يكون عليه مغربنا وفق التطلعات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وهو ما يدعونا جميعا إلى العمل على تكاثف الجهود من أجل تحقيق المبتغى لتطوير هذه المنظومة، وهذا ينبغي التأكيد على أهميته.

ولنا اليقين، السيد الوزير المحترم، أنكم ستعملون بما في وسعكم للتعاطي مع المشاكل الملحة لهذا القطاع على الرغم من الوضعية الصعبة التي يجتازها الملف اليوم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

عندكم تعقيب السيد الوزير؟

إن لم يكن هناك تعقيب سنمر للسؤال الموالي، وهو السؤال الرابع بالمناسبة ويتعلق بـ"تأثير أسعار المحروقات على قطاع النقل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

السي السباعي، تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، رغم إقرار الدعم العمومي فإن أثر ارتفاع أسعار المحروقات على النقل بمختلف أنواعه لازال قائما، كما أن هذا الدعم لم يمنع من ارتفاع أسعار مختلف المواد الأساسية والسلع.

وعليه نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير المتخذة للحد من هذه الانعكاسات السلبية؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا، السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال.

بغيت بداية نذكر أنه ملي بدا الارتفاع ديال الأثمنة ديال المحروقات بطريقة غير مسبوقة على الصعيد الدولي وانعكس على الأسعار المحلية، وهذه أول مرة اللي وقعت فيها هذه الزيادة بعد تحرير أسعار المحروقات، قررت الحكومة تتدخل باش تحافظ على القدرة الشرائية ديال المواطنين وتتفادى الاضطرابات اللي يمكن يوقعو في حركية التنقل، وهاذ الشي كلو باش نزودو الأسواق والأوراش بالمواد الضرورية، وذلك من خلال تقديم دعم مالي استثنائي مباشر لمهنيي النقل الطرقي.

وكيف تتعرفو طلقت الحكومة منذ مارس 2022 عملية تقديم هذا الدعم الاستثنائي اللي كيستافد منو حاليا 170.000 عربة من خلال منصة إلكترونية تيتقدمو لها الطلبات وكيقدرو يتبعو فيها الطلبات ديالهم.

استفاد 95% من المهنيين المستهدفين من 6 د الحصص للدعم بمبلغ إجمالي يناهز 3.5 مليار درهم.

كما أعطيت الانطلاقة اليوم لتسجيل الحصول على الحصة السابعة من الدعم وذلك في ظل استمرار ارتفاع أسعار المحروقات.

على صعيد آخر، وبغية تقديم إجابات هيكلية لإشكالية تقلبات أسعار المحروقات وعلاقتها بقطاع النقل الطرقي، الوزارة تقوم بعرض مشروع قانون المقايسة الخاص بالنقل الطرقي على المهنيين اللي كانو طالبو بهاذ المشروع ديال القانون، من شأن هاذ المشروع يقوي المنظومة النقلية من خلال تمكين المهنيين من التوفر على آلية قانونية تتساعدهم على ملاءمة أسعار النقل وأسعار المحروقات.

وتهدف كذلك إلزام الطرفان، الناقل والشاحن، لمراجعة أثمنة النقل بينهما في عملية النقل، ملي كيتغير سعر المحروقات بين التاريخ اللي تم الاتفاق على ثمن الخدمة والتاريخ اللي غادي يتم فيه تقديم الخدمة نفسها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم.

تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نشكركم على جوابكم، وفي إطار التعقيب على التوضيحات الواردة فيه نود في الفريق الحركي التأكيد على ما يلي:

- أولا، لا شك أن الارتفاع المتوالي والمستمر لأسعار المحروقات ببلادنا كان له وقع وخيم على ارتفاع أسعار المواد الأساسية والسلع

والخدمات، وعلى تدني القدرة الشرائية للمواطنين، في وقت عجزت فيه الحكومة عن إيجاد وصفة حقيقية بإجراءات عملية وآنية لمعالجة هذه الإشكاليات وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية.

فمشروع قانون المالية لسنة 2023 لم يتضمن أي إجراء يوحي بوجود إرادة سياسية لدى الحكومة للتخفيف من آثار الأزمة الناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات.

- ثانيا، السيد الوزير المحترم، كما تعلمون يعد قطاع النقل واللوجيستيك من أهم مرتكزات الاقتصاد الوطني، ومن أكثر القطاعات تأثرا بأزمة "كوفيد-19"، وبارتفاع أسعار المحروقات، فالحكومة بدل إبداع رؤية متكاملة بحلول عملية وشاملة لمختلف الإشكاليات واختلالات منظومة النقل بكافة أصنافها وأشكالها، التجأت إلى الحل الترقيعي الأسهل والظرفي والمؤقت المتمثل في توزيع الدعم العمومي على النقالة وعلى المقاولات.

السيد الوزير،

أنتوما قلتو دابا بأن واحد العدد ديال الدعم هو اللي في الحقيقة تيوصل تقريبا واحد 3 مليار ديال الدرهم، ولكن الآثار ديالو مشات ما كايناش ما بانتش هذه الآثار ديالو على المواطنين، كلشي تزاد، لا التموين ولا الخضر وحتى التنقل ديال الأشخاص ما بين المدن كلشي تزاد، ما عرفناش هذا الدعم فين تيمشي؟ لأن في الحقيقة الأثر ديالو ما حسش بها المواطن، لأن ملي تنعطيو الدعم للمحروقات، خص هذاك مول الشاحنة أو مول الحافلة أو لا مول.. خص يخلي ذاك السعر اللي كان، دابا راه إذا ركبت في الطاكسي تلقاه زادو.

ولهذا، السيد الوزير، ما عرفناش هاذ الدعم، كيفاش..

ثانيا، السيد الوزير، بالرغم من الدعم المقدم لقطاع النقل، نسجل للأسف لجوء العديد من وسائل النقل العمومي والمقاولات النقلية على رفع أسعار خدمات النقل..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هل هناك من تعقيب السيد الوزير؟

تفضلوا.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا جدا السيد المستشار.

أنا بغيت غير نرد على 2 ديال النقط.

النقل العمومي ديال المسافرين ما تزادش، وهاذي واضحة ومعروفة.

القضية الأخرى اللي كتكلمو عليها هو النقل ديال البضائع، النقل ديال البضائع محرر، وممكن يكون تزاد في النقل ديال البضائع، غير أنه النقل ديال البضائع والثمن ديالو ما تيدخلش بواحد الصفة مهمة في التضخم وفي المواد الاستهلاكية، ما يمكن ليناش لنا نحملو الزيادات الطفيفة في النقل للمشاكل ديال ارتفاع المواد الاستهلاكية، اللي راجعة لقضايا أخرى اللي متعلقة بالسوق وبالطلب والعرض.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والآن نمر للسؤال الخامس، موضوعه "توسيع شبكة المطارات بالمملكة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

السيد المستشار، السي بودس تفضل.

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد وزير النقل،

ما هي الإجراءات التي تعتزمون القيام بها لتوسيع شبكة المطارات بالمملكة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد المستشار على تقديم هذا السؤال.

بغيت نذكر بأن المغرب يتوفر على 25 مطار، منها 19 مطار دولي، وتيغطي حقيقة مختلف الجهات ديال المملكة، وتتبلغ حاليا الطاقة الاستيعابية الإجمالية للمطارات المغربية 39 مليون مسافر سنويا، في وقت ما يتجاوزش 25 مليون ديال المسافرين سنويا اللي تدوز عبر هذه المطارات.

وهاذ الشبكة تعززت خلال السنوات الماضية بالمحطة الجوية الجديدة لمطار مراكش المنارة، اللي كتوصل الطاقة ديالها 6 المليون، وكذا المحطة الجوية الجديدة لمطار فاس- سايس، اللي ترتفع الطاقة الاستيعابية ديالها إلى 2.5 مليون، وأيضا المحطة الجوية الأولى لمطار

محمد الخامس، اللي رفع طاقة المطار إلى 14 مليون.

تم أيضا افتتاح المحطات الجوية الجديدة لكل من مطارات كلميم والرشيدية وزاكورة، فضلت عن المحطة الجوية الجديدة لمطار العروي بالناظور بطاقة استيعابية تصل إلى 2 مليون مسافر سنويا.

من جهة أخرى، الأشغال متواصلة ببناء محطة جوية جديدة بمطار الرباط-سلا، تتسع لاستقبال 4 مليون مسافر في السنة، إضافة إلى إعطاء انطلاق أشغال توسيع مطار "تطوان- سانية الرمل" والتحضير لإعطاء انطلاق أشغال مطار الشريف الإدريسي بالحسيمة.

من جهة أخرى، يتوفر المكتب الوطني للمطارات على برنامج توسيع مجموعة من المطارات، باش يواكب نمو حركة النقل الجوي، وخاصة في مطار مراكش، طنجة وأكادير وكذا القطب الدولي للدار البيضاء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نعيد الكلمة للسيد المستشار المحترم السي بودس في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الرئيس.

أسباب نزول هاذ السؤال جاء بعد اطلاعنا على برنامج الوزارة برسم سنتي 2022-2023 في مجال تعزيز البنية التحتية للنقل الجوي ببلادنا، وتخفيف معاناة الآلاف من أبناء الجالية المغربية بالخارج، حيث لم نجد فيه حق إقليم تازة في فتح وتأصيل مطارها المتوقف لعشرات السنين.

السيد الوزير،

إن ساكنة إقليم تازة تعيش حيفا كبيرا في هذا الباب، وأبناؤها من مغاربة العالم، والذي يفوق عددهم 50.000 نسمة، يأتون في رحلات جوية عبر مطاري فاس ووجدة، وهذه معاناة يعيشها أبناء المنطقة من تازة وكرسيف وأجزاء كبيرة من أقاليم تاونات، ميسور والدريوش.

إن مطار تازة استفاد من عملية إصلاح طفيفة لكي يستقبل الرحلات الوطنية، لكن الوزارة الوصية على القطاع تأخرت كثيرا في إعطاء انطلاقة تشغيله، على اعتبار أن المقومات السياحية والصناعية التي تزخر بها هذه المنطقة العزيزة جذابة وتفتح آفاقا واعدة لشباب الأقاليم المذكورة، ناهيك على الموارد المالية التي تدر على خزينة الدولة.

في إطار ممارسة مهامي كمستشار برلماني، قمت بالعديد من اللقاءات مع أفراد الجالية داخل المغرب وخارجه المنتمين للأقاليم المذكورة، وعلى رأسهم أطر وكفاءات مغربية لديها مشاريع كبرى بدول المهجر ترغب في القيام بمشاريع استثمارية، لكن عدم وجود مطار مهيأ لنقل المسافرين وللشحن الجوي يعرقل هذه الرغبة ويعمل على تهريب الاستثمارات، خصوصا الصغيرة والمشغلة.

لذلك أدعوكم، السيد الوزير، للقيام بالتفاتة خاصة لساكنة هاذ الإقليم والأقاليم المجاورة للتخفيف من معاناتها وإيقاف التلف وتردي البنيات والتجهيزات التي تتآكل من الصدأ، والإشراف شخصيا على هاذ الملف الذي طاله النسيان والإهمال، وكذا القيام بزيارة ميدانية إلى مطار تازة والوقوف على هذه الحقائق بشكل مباشر.

وللإشارة، فإن ملتمس موقع من قبل 8000 فرد من مغاربة العالم المنحدرين من إقليم تازة قد تم توجيهه إلى السيد رئيس الحكومة في هذا الباب على أمل التفاعل معه بشكل إيجابي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

التعقيب السيد الوزير؟

تفضل.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

هي القضية ديال المطارات بالطبع كل ما كان المطار قريب كلما المجال الحضري ولا المنطقة اللي تينتميو لها المواطنين المغاربة تتسهل المأمورية، المشكل اللي كاين هو أنه ولو أن المطار موجود ما تنلقاوش الطيارات اللي غادي يبغيو يجيو له، لأنه تيشوفو بأن العدد ديال المسافرين ضعيف.

فالدراسات راه دائما تنقومو بها ودايما تنحينوها وملي تيبان بأنه كاين واحد المطار اللي يمكن له يجذب الطائرات ديال الطيران المدني فتنقومو بالجدولة ديالو في البرمجة المطرية ديال المملكة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا مرة أخرى للسيد الوزير.

ونمر للسؤال الموالي وهو السادس في الترتيب وموضوعه "تقوية التنافسية لمقاولات النقل الطرقي للبضائع".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

السيد الوزير المحترم،

ما هي السبل الكفيلة بتقوية تنافسية النقل الطرقي للبضائع؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

لك الكلمة.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد المستشار على طرح هذا السؤال.

بغيت نشير أن قطاع النقل الطرقي للبضائع أولا، تيساهم بشكل كبير في تنمية المبادلات التجارية، لا على الصعيد الوطني ولا على الصعيد الدولي، وإذن كذلك في تنافسية الاقتصاد الوطني.

هذا القطاع مازال يعرف عددا من المشاكل البنيوية واللي تتحد من التنافسية والمهنية ديالو، باش نتجاوزو هاذ الإكراهات، قمنا في إطار الحوار مع المهنيين إلى تحديد واحد العدد دالأولويات اللي مع المهنيين شفنا بأنه يمكن لها تعاونا نتجاوزو المشاكل الآنية اللي تيعرفها القطاع، تتمثل كيف تتعرفو، هاذ خمسة ديال الأولويات في التصور:

- لحل إشكاليات المركبات المتشابهة ذات الحمولة الإجمالية المختلفة؛

- مراجعة شروط الولوج إلى مهن النقل الطرقي للبضائع ومزاولتها والبقاء فيها؛

- العمل على بلورة تعريفة مرجعية لأثمنة النقل الطرقي؛

- ومشروع قانون المقايسة بين أثمنة النقل وأسعار المحروقات؛

- وأيضا أخيرا، العمل على إصلاح بيان الشحن ورقمنته.

من جهة أخرى، اشتغلت الوزارة على تفعيل مجموعة من الإجراءات والتدابير من أجل استمرارية عمل المقاولة النقلية ودعم تنافسيتها.

ومن الأهم، نذكر:

- ✓ تقديم الدعم المالي الاستثنائي والمباشر للمهنيين لتخفيف من انعكاس ارتفاع أسعار المحروقات؛
- ✓ تخصيص 250 مليون درهم لتجديد الحظيرة للسنة المالية 2022؛
- ✓ مواصلة مجانية التكوين للسائقين بتكلفة سنوية تبلغ 100 مليون؛
- ✓ انطلاق استفادة المهنيين من الحماية الاجتماعية؛
- ✓ وكذلك تسريع عملية تبسيط ورقمنة المساطر الإدارية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

أعطي الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم.

السي حفظي، تفضل.

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

السيد الوزير المحترم،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم بالشكر والامتنان على المجهودات التي ما فتئتم تبذلونها منذ توليكم مسؤولية الإشراف على وزارة النقل واللوجيستيك من أجل تذليل الصعاب التي تواجه الناقلين الطرقيين.

ونهنئكم كذلك على مستوى الشراكة المتميزة التي تربط وزارتكم مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب في إطار من المسؤولية ومن الالتزام ومن الشفافية ومن الرزانة ومن الموضوعية، آخر تجلياتها هي التعاطي الإيجابي ديالكم، السيد الوزير، مع اقتراح الاتحاد العام لمقاولات المغرب لإرجاء تفعيل الإجراء الخاص بالمواصفات المقياسية والمعيارية لنظم "أورو 6".

ومن باب الإنصاف وليس من باب المجاملة، ونحن بالمناسبة لا نطري أحدا بما ليس فيه، وبالتالي نثني على السيد رئيس الحكومة، لأنه أبى إلا أن تواكب الحكومة مقاولات النقل الطرقي عبر الدعم المباشر المخصص لها في ظروف حقيقة قاسية واستعجالية واللي أدى مهامه الموكولة إليه، ولكن في ارتطامه مع الواقع العملي الميداني أفرز لنا بعض النواقص التي أثبتت المحدودية ديالو، وبالتالي السيد الوزير أذكركم بالاتفاق الذي تم معكم من أجل أن يكون الدعم المباشر إلا حلقة ومنطلقا ومدخلا إلى نسق مآله هو التفعيل الإجرائي ديال نظام المقايسة عبر مشروع قانون تعده وزارتكم وتطرحه في قنوات ومساطر المصادقة الحكومية والمصادقة البرلمانية.

المقايسة هي نظام يرسي الشفافية في العلاقات التعاقدية، وهو نظام كذلك يمكن من عكس التقلبات التي تعرفها مادة الكازوال ارتفاعا أو انخفاضا، أقول التقلبات ارتفاعا أو انخفاضا على مستوى التعريفة المتعامل بها.

اليوم، كنظن بأنه، السيد الوزير، أن هاذ المقايسة من شأنها أنها تُسبغ بعض الهدوء والطمأنينة داخل هاذ العلاقات التعاقدية، وبالتالي التنافسية كذلك، السيد الوزير، تقتضي كذلك أنه الناقلين المغاربة يستفيدون في المسائل الجبائية على غرار ما تستفيد منه.. (كلام

غير مسموع) الأجنبية على صعيد بلدانها من مفهوم نظام الكازوال المهني ومن نظام كذلك الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على المحروقات، ولكن بـ 20%.

ولن تفوتني هذه المناسبة دون أن أشير إلى..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت.

السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

بغيت غير نشكر السيد المستشار على التدخل ديالو ونقول بأنه احنا تنعملو جميعا مع المهنيين باش نحلو المشاكل ديال النقل ديال البضائع وعلى الأقل نخففو منها.

النقطة ديال المقايسة بغيت نرجع لها، يعني درنا الصيغة الأولية تقاسمناها مع القطاعات الوزارية الأخرى، وقريبا غادي يتوصلو بها المهنيين باش يعطيونا وجهة النظر ديالهم فيها ثم غادي نعملوها إن شاء الله في المسطرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا مرة أخرى السيد الوزير.

ونمر للسؤال الموالي، وهو سؤال متعلق بـ"حوادث السير ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السي الطرمونية تفضل.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

مما لا شك فيه أن حوادث السير لها تكلفة اقتصادية واجتماعية ونفسية باهظة نموذجا فاجعة بوسكورة، وتؤثر بشكل سلبي على المجهودات التنموية المبذولة.

لذا، نسائلكم السيد الوزير عن إستراتيجية الوزارة لوقف نزيف حوادث السير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هذا السؤال هذا يعني تيمس جميع المواطنين، لأنه القضية ديال حوادث السير في بلادنا كتشغل الجميع.

بغيت نذكر بأن البلاد ديالنا تتوفر على إستراتيجية وطنية للسلامة الطرقية للعشرية ما بين 2026-2017 وكان الهدف منها نقلصو من عدد الوفيات بنسبة 50% في أفق سنة 2026، ولكن خلال 5 سنوات الأولى ما توصلناش بالهدف (le médian) اللي كنا كنتسناوه ديال 25%.

5 ديال الرهانات إستراتيجية يجب الاشتغال عليها تتمثل 87% من مجموعة القتلى على المستوى الوطني:

- 28% ديال القتلى راجلون؛

- مستعملو الدراجات الثنائية وثلاثية العجلات: 24%؛

- الوفيات اللي ناجمة عن حوادث السير اللي تتورط فيها مركبة بوحدها: 16%؛

- الأطفال اللي تقل أعمارهم عن 14 سنة: 10% ديال القتلى في الطرق المغربية؛

- والوفيات الناجمة عن حوادث السير اللي تتورط فيها مركبات النقل المهني: 8.7%.

إضافة على هذا، الإحصائيات المؤقتة لحوادث السير المسجلة ببلادنا خلال 5 أشهر الأولى من سنة 22 تتوضح واحد المنحى تنازلي، وخصنا نثمنوه ولو أنه ماشي في المستوى المرغوب مقارنة مع 2019، بحيث أنه انخفاض عدد القتلى بنسبة 6.3% تسجل مقارنة مع سنة 2019.

والإحصائيات النهائية لسنة 2021 تتبين 2.41% مقارنة مع سنة 2015 اللي هي السنة المرجعية ديال الإستراتيجية، مقابل 25% اللي كنا كنتوخاو، ما بلغناش الأهداف المرحلية الإستراتيجية، ولكن عندنا التسجيل ديال بعض النقط الإيجابية.

اللي غادي تقوم به الوزارة إن شاء الله هو أنه غادي تنجز دراسة باش تقيم المخطط الاستراتيجي الأولي ديال 5 سنوات باش نفهمو أشنو هوما المكامن ديال الضعف ديالو ونقدرو نعدو المخطط الثاني للخمسية اللي جاية من بعد منو، باش نحدو من هذه المشكلة ديال حوادث السير في الطرق المغربية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نعيد الكلمة للفريق الاستقلالي، السي الطرمونية مرة أخرى في إطار التعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بعد تنفيذ المخطط الخماسي الأول للإستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية 2017-2026 والذي لم ترق نتائجه إلى مستوى تطلعات المنتظرة، فإن جميع ممثلي الأمة ومواطنين ومجتمع مدني يأملون بأن تعمل الحكومة من خلال مضاعفة المجهودات المبذولة وتعزيز المبادرات الرامية إلى مواجهة آفة حرب الطرقات وبلوغ أهداف الإستراتيجية الوطنية لبرنامج العمل الخماسي لـ (NARSA[1]) على مستوى تقليص عدد الوفيات على الطرق بنسبة 50% في أفق عام 2026.

ومما لا شك فيه، السيد الوزير، أن بلوغ الأهداف المسطرة يتطلب استجابة جماعية لمنع المآسي التي تخلفها حوادث السير وتضافر مجهودات جميع الهيئات التي تعمل على ملف السلامة الطرقية على المستوى الوطني والمحلي، سواء في الشق المتعلق بالوقائع أو الزجر، خصوصا في ظل الأرقام المقلقة لعدد الوفيات والإصابات الخطيرة التي لازالت طرقات المملكة مسرحا لها وكلفتها الاقتصادية والمجتمعية الثقيلة على المسار التنموي ببلادنا.

وفي تقدير الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية فإن الأمر يستوجب بالأساس العمل على أكثر من صعيد من خلال:

أولا، تعزيز التنسيق بشكل تكاملي بين عمليات مراقبة الطرق التي سطرتها مختلف الجهات المعنية القادرة على توفير الوسائل والمعدات اللازمة لتنفيذ مهامها؛

ثانيا، تقوية عمليات المعاينة والمراقبة الآلية لمخالفات قانون السير من خلال تعزيز الحظيرة الحالية لرادارات الجيل الجديد عبر مختلف جهات المملكة بما يسمح برصد مختلف المخالفات؛

ثالثا، الاهتمام بالتربية الطرقية بالنظر إلى المكانة المحورية التي يحتلها العنصر البشري ضمن المنظومة الشاملة للسلامة الطرقية، سواء على مستوى تعزيز أدوار المجتمع المدني والإعلام في تعزيز ثقافة احترام قواعد السير على الطرق، أو على صعيد تقوية دور المؤسسات التعليمية ومؤسسات الشباب والطفولة بترسيخ ثقافتها داخل المجتمع عبر مختلف وسائل وقنوات التواصل بغية تنشئة جيل مدرك لقيم حفظ النفس والغير.

السيد الوزير،

لا تكتمل زوايا المقاربة إلا بالتطرق إلى أهمية تعزيز المقاربة الأمنية والقضائية، بضبط المخالفين وزجر المخالفات، وفي التنزيل السليم لمخطط السلامة الطرقية، منوهين في هذا الإطار بالمجهودات التي يبذلها رجال القضاء ومصالح الأمن الوطني والدرك الملكي والوقاية المدنية، إضافة إلى الأطر الطبية.

وفي الختام، نتمنى أن تتمكن الحكومة في رفع التحديات المطروحة وتسريع إنزال المخطط لبلوغ الأهداف المعلنة والحد من حجم المآسي التي تخلفها حوادث السير.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تبغيو التعقيب السيد الوزير؟

ما كاينش تعقيب.

إذن نمر للسؤال الأخير في سلسلة الأسئلة الموجهة لوزارة النقل واللوجيستيك اليوم، ومتعلق بـ"تعزيز أسطول وسائل النقل العمومية بالمناطق الجبلية النائية".

فليتقدم أحد أفراد التجمع الوطني للأحرار بطرح السؤال مشكورا.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين،

ما هي الإجراءات والتدابير اللازمة التي تولونها إلى النقل العمومي بالمناطق الجبلية المستهدفة ببلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

[1] National Road Saefty (الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية)

كنشكرك على هاذ السؤال حول الخصاص في وسائل النقل العمومية فالمناطق الجبلية.

بغيت نأكد بأن هاذ الحكومة كتدرك الأهمية البالغة للنقل بالعالم القروي للمناطق الجبلية، لأنه يمكن لو يلعب واحد الدور هام في فك العزلة عن الساكنة القروية ويحقق العدالة المجالية ببلادنا.

بغيت نذكر بأن الوزارة كانت اعتمدت في 1986، واحد العدد ديال المبادرات باش تطور النقل العمومي، انطلاقا من 1986 بالعالم القروي، حيث أنه تم خلق النقل المزدوج وتكليف اللجان الإقليمية باش تقدم اقتراحات لهاذ اللجان المركزية بالنسبة لهاذ النقل المزدوج، كما تم إصدار واحد العدد من الدوريات واعتماد دفتر التحملات سنة 2013، من أجل تأطير استغلال خدمات النقل بالعالم القروي.

عدد ديال الدراسات الميدانية على صعيد 58 إقليم تنجزت بشراكة مع السلطات والمجالس المحلية باش تحد المعطيات اللازمة بهدف وضع مخططات لهاذ النمط من النقل على مستوى كل إقليم، كتعطى الأولوية دائما لملفات النقل المزدوج من قبل اللجنة الوطنية للنقل بعد إحالتها من طرف اللجان الإقليمية للنقل.

من جهة أخرى، الوزارة في إطار الرفع من جودة المركبات المخصصة للنقل بالعالم القروي كتخصص ضمن برنامج تجديد حظيرة المركبات، منحة خاصة لهاذ النقل بـ180 ألف درهم في حالة اقتناء مركبة جديدة، من أجل التخفيف من آثار استمرار ارتفاع الأسعار.

النقل المزدوج أيضا دخل يعني في الدعم الاستثنائي اللي قدمتو الحكومة بـ 1800 درهم لكل عربة، ولكن هاذ الشي كله ما كيوصلش للمبتغى، بحيث أنه لا يزال سكان العالم القروي والمناطق الجبلية كيعانيو من ضعف خدمات النقل.

ولهذا غادي نعملو مع وزارة الداخلية، وتفعيلا للجهوية المتقدمة، باش نواكبو المجالس الجهوية اللي خصها تقوم بالاختصاصات ديالها فمجال النقل داخل المجال الترابي ديالها، ومنه طبيعيا النقل القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم، السي لفحل تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

بدوري أشكركم على المعطيات التي تفضلتم بتقديمها لنا في هذا الباب فيما يخص تعزيز أسطول وسائل النقل العمومية بالمناطق الجبلية النائية، مؤكدين في هذا الباب معاناة المواطنين والمواطنات للتنقل في وسائل النقل العمومية بهذه المناطق.

ننوه في هذا الصدد بالعمل المقدر الذي تقومون به على رأس الوزارة، وخصوصا في الشق المتعلق بتحسين جودة خدمات القطاع العمومي والرفع من السلامة الطرقة.

السيد الوزير،

تعيش ساكنة المناطق الجبلية النائية ظروفا مزرية، إذ ما تزال ظاهرة النقل السري منتشرة في جل هذه المناطق، الشيء الذي يثير سخط وتذمر الساكنة، حيث أن هذا النمط من نقل الأشخاص لا يوفر الشروط اللازمة للجودة والسلامة ويعرض حياتهم للخطر.

نؤكد في فريقنا على ضرورة تسريع ورش اللاتمركز الإداري ومواكبة الجهات في هذا الملف الشائك، من خلال تبني مقاربة تشاركية لحل هذا الملف، ففي ظل التأخر الذي يعرفه هذا الورش على مستوى نقل الاختصاصات الذاتية للجهات، نسجل ضعف الإمكانيات اللوجيستيكية ونقص في الموارد المالية، التي تعاني منها الجهات.

لذلك، ندعو الحكومة إلى العمل على معالجة هذا الملف المعقد، نظرا لراهنيته الاجتماعية ولتأثيراته الاقتصادية المباشرة على الساكنة في مجموع التراب الوطني، ومن خلال:

- اعتماد الحكومة لبرنامج وطني يؤطر هذا الورش بجوانبه المالية التقنية؛

- تبني دفتر تحملات يراعي خصوصية كل جهة على حدة من أجل استغلال خدمات النقل المزدوج وفق مواصفات عالية، تراعي جودة الخدمات المقدمة للساكنة، ومعايير احترام السلامة الطرقية؛

- تقوية الشراكات بين القطاع العام والخاص لسد الخصاص وتعزيز أسطول وسائل النقل العمومية بالمناطق الجبلية النائية، حيث سيقوي فرص الاستثمار، سيخلق مناصب الشغل، بالإضافة إلى القضاء على القطاع غير المهيكل.

وإذ ندعوكم، السيد الوزير، إلى الأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات التي عبرنا عنها في فريقنا، نؤكد على أنها رهانات مستعجلة، تروم التجاوب مع انتظارات المواطنين والمواطنات لدعم النقل العمومي بالعالم القروي وتأطير القطاع الخاص غير المهيكل في أفق القضاء عليه تماما.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ما كاينش تعقيب السيد الوزير؟

إذن، هكذا نتقدم لكم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة معنا في أشغال هذه الجلسة، وإلى فرصة قادمة.

كما نرحب بالسيدة الوزيرة معنا في أشغال هذه الجلسة، وزيرة التضامن الإدماج الاجتماعي والأسرة.

نمر للقطاع الموالي، وهو قطاع الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، ونستهل سلسلة الأسئلة، وهناك ثلاث أسئلة ذات وحدة الموضوع.

إذن في البداية مع سؤال مجموعة العدالة الاجتماعية، وموضوعه "مشاركة المجتمع المدني في إعداد السياسات العمومية وتنفيذها وتقييمها".

تفضلوا الأستاذ الفاضل، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن مجهودات وزارتكم لتوسيع مشاركة المجتمع المدني في إعداد السياسات العمومية وتنفيذها وتقييمها وتفعيل مقتضيات الدستور المتعلقة بالتشاور العمومي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثاني موضوعه "التدابير المعتمدة للرفع من القدرات التشاركية لمؤسسة المجتمع المدني".

والكلمة لأحد أفراد فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خليد البرنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي التدابير المعتمدة للرفع من القدرات التشاركية لمؤسسة المجتمع المدني؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

والسؤال الثالث دائما في إطار وحدة الموضوع، وموضوعه "مشاركة المجتمع المدني في السياسات العمومية" لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

فليتفضل أحد الأعضاء المستشارين المحترمين.

ما متواجدينش معنا في القاعة؟

إذن أعطي الكلمة مباشرة للسيد الوزير المحترم، من أجل الرد على الأسئلة ذات وحدة الموضوع.

تفضلوا.

السيد مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

طبعا في البداية لابد أن أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفضلهم باختيارهذا الموضوع، اللي هوواحد من المواضيع التي نوليها أهمية قصوى، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان وأيضا داخل الحكومة لاعتبارات كثيرة.

أولا، لأن المقتضيات اللي تكلمتم عليها هي مقتضيات دستورية، تحدث عنها ونص عليها الدستور ديال سنة 2011، وأيضا لأن المجتمع المدني يحظى بأهمية قصوى داخل المجتمع، ويقوم بأدوار أساسية، فلابد في البداية إلى سمحتو لي نذكر بخصوص الآليات المعتمدة من طرف الحكومة لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في السياسات العمومية من أجل تنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية اللي عملت فيها بلادنا مجهود كبير، حيث عملت الوزارة على إعداد وإصدار القانونين التنظيميين المتعلقين بالعرائض والملتمسات في مجال التشريع.

كما تم في نفس السياق إصدار القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، اللي تتعطي هاذ الاختصاص للجماعات أيضا الترابية، لإحداث آليات تشاركية للحوار والتشاور وتحدد شروط تقديم العرائض، فبشراكة مع مجلس النواب تم تعديل هذه القوانين، أولا، عبر تقليص عدد التوقيعات المطلوبة من 5000 إلى 4000، وأيضا تقليص عدد التوقيعات هذا بنسبة للعرائض، وبالنسبة للملتمسات تقليص عدد التوقيعات من 25.000 إلى 20.000، بالإضافة إلى حذف شرط إرفاق العريضة أو الملتمس بنسخ من بطاقة التعريف الوطنية، هذا بالإضافة إلى اعتماد الرقمنة من أجل تمكين المواطنين من التوقيع على لائحة الدعم العريضة وكذا لائحة دعم الملتمس.

ومن أجل تنزيل مضامين هذه النصوص القانونية ومن أجل مشاركة فعالة، عملت الوزارة على مواكبتها من خلال:

- تنفيذ مجموعة من المشاريع تعلقت باعتماد الوسائل الرقمية، حيث تم إحداث البوابة الوطنية للمشاركة المواطنة (eParticipation.ma) وتطوير خدماتها، حيث ستمكن قريبا المواطنات

والمواطنين والجمعيات من إيداع العرائض وربما هذا تيتقاطع مع الكلام اللي قالو السيد المستشار السي بودس بخصوص العريضة المتعلقة بمطارتازة؛

إطلاق البوابة الوطنية لتكوين الجمعيات عن بعد (tacharokia.ma) وإغنائها بهدف تعزيز قدرات الجمعيات، بالإضافة إلى إطلاق حملة تواصلية وطنية حول آليات الديمقراطية التشاركية وإطلاق وتحيين تطبيق "موبيل" للديموقراطية التشاركية، وفق التعديلات القانونية باللغة العربية والأمازيغية والفرنسية.

علاوة على هذا، الوزارة كيف ما قلت عندها التزام في إطار الخطة الوطنية للحكومة المنفتحة 2023-2021 اللي هو الالتزام رقم 19، بخصوص إخراج مسودة القانون المتعلق بالتشاور العمومي اللي كينص عليه الدستور في أحد فصوله، المسودة موجودة، لكن لابد من فتح النقاش مع جمعيات المجتمع المدني وأيضا مع المتدخلين العموميين، سواء كانوا قطاعات وزارية لكي ننتج وثيقة قانونية تحظى بالإجماع وتتم المصادقة عليها بسهولة.

بالنسبة للتدابير المعتمدة الرفع من القدرات التشاركية لمؤسسات المجتمع المدني، أخص بالذكر:

- تنفيذ البرنامج الجهوي لتكوين الجمعيات في مجال الديمقراطية التشاركية؛

- تنظيم لقاءات جهوية تحسيسية حول آليات الديمقراطية التشاركية، شارك فيها ما يزيد عن 2700 فاعل جمعوي؛

- تنفيذ برنامج خاص بتكوين المكونين في مجال الديمقراطية التشاركية وتقييم السياسات العمومية والترافع وتقنية التنشيط، بالإضافة إلى إعداد مجموعة من الدلائل العملية؛

- وفي الختام، إحداث مركز للاتصال والمواكبة يهدف إلى تمكين المواطنين عموما وجمعيات المجتمع المدني على الخصوص من كل المعلومات المتعلقة بهذا المجال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

في إطار التعقيب، أعيد الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

في البداية، لابد أن نحييكم، السيد الوزير، على قبول الإجابة على هذا السؤال الذي نرى فيه تعبيرا عن المكانة الدستورية المتميزة لهذه الوزارة، رغم ترتيبها بروتوكولي في الحكومة، فوزارتكم تكتسي أهمية دستورية بالنظر إلى طبيعة مسؤوليتها في تفعيل الديمقراطية التي اختارتها بلادنا، سواء الديمقراطية التمثيلية، باعتبار دوركم في تيسير التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والديمقراطية التشاركية والمواطنة، باعتبار دور وزارتكم في تفعيل مبادئ المشاركة المواطنة ومشاركة المجتمع المدني في السياسات العمومية، إعدادا وتنفيذا وتقييما.

فمع نجاح بلادنا في إرساء الأدوات القانونية والمؤسساتية للتشاور العمومي والمشاركة المواطنة على مستوى الجماعات الترابية، فمازال لدينا خصاص كبير على مستوى الأدوات القانونية والمؤسساتية لتفعيل المبادئ الديمقراطية المواطنة والمشاركة المواطنة على مستوى إعداد السياسات العمومية الوطنية، بالنظر إلى حالة الجمود التي تشهدها بعض الهيئات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها في الدستور، وبالنظر إلى غياب السند القانوني المشار إليه في الفصل 12 من الدستور، والذي يتعلق بمساهمة الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية في إطار الديمقراطية التشاركية في إعداد قرارات ومشاريع لدى السلطات العمومية وكذا في تفعيلها وتقييمها وشروط وكيفيات تنظيم هذه المشاركة على غرار ما تضمنته القوانين التنظيمية بالنسبة للجماعات الترابية، وضعف الممارسة المتعلقة بإحداث هيئات التشاور المشار إليها في الفصل 13 المتعلق بعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات التشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها، وهي مهام يمكن لوزارتكم، السيد الوزير، أن تعمل على تأطيرها بنصوص تشريعية لوضع إطار قانوني للتشاور العمومي والمشاركة المواطنة، والأكيد أن البرلمان سيتجاوب معكم بالفعالية المعتادة.

في هذا السياق، السيد الوزير المحترم، لابد أن نسترشد بالتجربة التي اضطلع بها هاذ المجلس من خلال المجموعة الموضوعاتية لتقييم الشباب، بحيث أنه الزيارات الميدانية أثبتت الحاجة الماسة إلى ضرورة إشراك المجتمع المدني في جميع هاذ المراحل المتعلقة بالسياسة العامة إعداد وتنفيذا وتقييما.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في إطار التعقيب دائما، والكلمة لأحد أفراد الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد خليد البرنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

شكرا على جوابكم وعلى تفضلكم بالمعطيات التي تدل على المجهودات المبذولة في سبيل النهوض بالقطاع، والذي يحظى بعناية كبيرة من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وهنا، السيد الوزير، نستحضر الخطاب المولوي لافتتاح دورة أكتوبر 2014، بقوله أن "**المغرب في حاجة لكل أبنائه ولجميع القوى الحية المؤثرة، وخاصة هيئات المجتمع المدني، التي ما فتئنا نشجع مبادراتها الجادة اعتبارا لدورها الإيجابي كسلطة مضادة وقوة اقتراحية تساهم في النقد البناء وتوازن السلط**"؛ انتهى كلام جلالة الملك.

إننا نسجل، السيد الوزير، بإيجابية حصيلة التدابير المعتمدة للرفع من القدرات التشاركية ومؤسسات المجتمع المدني، مقارنة بالإمكان القانوني للهيئات المدنية منذ اعتماد دستور المملكة في 2011.

نود هنا، السيد الوزير المحترم، أن نؤكد على أهمية ما تحقق في هذا الباب لحد الآن في إطار تطوير وتقوية الديمقراطية التشاركية بسن تدابير من قبل إحداث البوابة الوطنية لتكوين الجمعيات عن بعد وإطلاق برنامج تكوين تقوية قدرات الفاعلين الجمعويين وإحداث مبادرات عامة للمجتمع لمدني واعتماد 13 مارس كيوم وطني للمجتمع المدني وإحداث جائزة المجتمع المدني وإحداث مشروع الترافع المدني حول القضية الوطنية في إطار الدبلوماسية الموازية وأيضا تنزيل الالتزام رقم 17 في برنامج "شراكة من أجل حكومة منفتحة" التي انضمت له الحكومة المغربية في القمة العالمية لمبادرات الشراكة في أبريل 2018، وإحداث بوابة الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني.

إلا أن تدخل النسيج الجمعوي، السيد الوزير المحترم، تصادفه مجموعة من الإكراهات التي تنعكس على وجه التدخل المدني ضمن قضايا الشأن العام ومشاركته في بلورة السياسة العمومية، وتجعل من تعزيز قدرات الجمعيات هي كفيلة بتحريك الأدوار الدستورية للمجتمع المدني وتفعيل الترسانة القانونية وتقوية قدراته البشرية عبر سن تحفيزات إضافية، لما لها من أدوار تتجاوز البعد المدني والمجتمعي إلى البعد الاقتصادي والتنموي.

السيد الوزير،

يبقى الأفق هو الفاعل الإيجابي بين الفاعل العمومي والقطاع الخاص مع هيئات المجتمع المدني لإلحاق السلم الاجتماعي والتنمية المستدامة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بعد إذنكم، السيد الوزير، واستدراكا لأحد أعضاء مجموعة الدستوري الديمقراطي، رغم أنهم ما طرحوش السؤال، ولكن نعطيوهم فرصة ديال التعقيب بما أنهم استمعو للجواب ديالكم.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

يعد المجتمع المدني مكونا أساسيا في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتعزيز الانتقال الديمقراطي الذي تشهده بلادنا، الشيء الذي يتطلب مزيدا من الدعم لتقوية قدراته للقيام بالمهام المنوطة به دستوريا، وحتى يكون ذا فعالية في صنع القرار.

السيد الوزير،

كما تعلمون، أن الفراغ القانوني يؤدي إلى تشتيت جهود الدولة في مجال التشاور العمومي، كما أن هناك تباين حاصل في منهجية تنظيم عملية التشاور التي تطلقها السلطات العمومية والمؤسسات المنتخبة، مما يحول دون تمكين منظمات المجتمع المدني من المساهمة في إعداد وتتبع وتقييم القرارات والمشاريع السياسية والسياسات العمومية.

السيد الوزير،

نحن اليوم في حاجة أكثر مما مضى إلى إطار قانوني دقيق، يستند في بنائه على الفصلين 14 و15 من الدستور، يحدد كيفية مشاركة هيئات المجتمع المدني والمواطنات والمواطنين والفاعلين الاجتماعيين في إعداد وتتبع وتقييم القرارات والسياسات العمومية، من خلال هيئات وآليات الحوار والتشاور، على أساس أن يتم وضع مقتضيات خاصة بحقوق والتزامات وواجبات أطراف عملية التشاور العمومي، وتحديد المبادئ والأهداف التي يقوم عليها، وذلك من أجل تأطير العلاقة بين المجتمع المدني والمؤسسات.

صراحة، السيد الوزير، عمل جبار تقوم به وزارتكم في هذا الباب، وذلك من خلال الإطلاع على خطة العمل الوطنية للفترة 2021-2023 لورش الحكومة المنفتحة، خاصة في محور المشاركة المواطنة، والذي بلغت نسبة إنجازه 58.3% والمتكون من أربعة محاور أساسية وهي:

أولا، إحداث بوابة وطنية لتكوين الجمعيات عن بعد، نسبة الإنجاز 55%؛

ثانيا، إرساء آليات لتعزيز شفافية الدعم العمومي الممنوح لمنظمات المجتمع المدني، نسبة الإنجاز 56%؛

ثالثا، تعزيز المشاركة المواطنة عبر وضع إطار قانوني للتشاور العمومي والتطوع التعاقدي، نسبة الإنجاز 50%؛

رابعا، تعبئة المجتمع المدني ودعم قدراتهم من أجل تحسين مشاركته في إعداد وتتبع وتنفيذ السياسة البيئية، نسبة الإنجاز 72%.

السيد الوزير،

علما أنكم منكبون على العمل لإخراج مشروع قانون التشاور العمومي إلى أرض الواقع، فهي مناسبة للإشارة على أنه بالرغم من التطور النوعي والكمي، الذي عرفه المجتمع المدني بالمغرب وسعيه المتزايد إلى مأسسة الفاعل الجمعوي، إلا أن العديد من الاختلالات التي لازالت تعتري هذا المكون، والتي تحول دون قيامه بأدواره الدستورية والقانونية في المشاركة في السياسات العمومية، ويمكن تلخيصها في ما يلي:

- عزوف كبير من المواطنين من الدخول للفعل الجمعوي، خاصة ذات التكوين الأكاديمي رغم الانتشار الواسع للجمعيات وهيئات المجتمع المدني؛

-غياب أو ضعف التواصل في موضوع السياسات العمومية بين الفاعلين الاجتماعيين والمؤسسات العمومية والمنتخبة..

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار.

استنفذتو الوقت ديالكم.

إذن أعيد الكلمة للسيد الوزير المحترم في إطار التعقيب، وغادي يكون عندكم في التوقيت 9 في المجموع، بقات 4.

<u>السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:</u>

أنا بغيت، إلى سمحت لي، السيد الرئيس، باغي ننوه بالمداخلات وبالإلمام الدقيق بهاذ الملف هذا من طرف السادة المستشارون، لأن بالفعل هذا ملف اللي هو مهم جدا، وتقريبا، ماشي غنقول تقريبا، ولكن 100% تنتقاسم معكم يعني كل.. سواء على مستوى التشخيص أو على مستوى الاقتراحات.

فبالفعل هذا واحد الورش اللي مهم جدا، الدستور أعطاه مكانة مهمة في الفصول اللي تكلمتم عليها. في نفس الوقت الخطب الملكية السامية كلها تتكلم على هاذ الرأسمال المهم جدا لفائدة الوطن.

اشنو تعمل في المقابل؟ ما غاديش نقول ما تعملش، ولكن أعتقد أنه بإمكاننا كبلد اللي عندو واحد التراكم ديمقراطي، كان من الأسهل أننا نثمنو ونرصدو التراكم اللي عندنا فالمجال ديال المجتمع المدني، هذا هو علاش الحكومة انخرطت في استراتيجية جديدة، اللي الحمد لله تم تقديمها فالمجلس الحكومي واخذات الطابع ديال السياسة العمومية.

صحيح، هي غنتكلم على بعض العناصر اللي فيها فالسؤال الموالي، لكن ألتمس من المجلس الموقر إثارة هاذ الموضوع داخل اللجنة، صحيح أننا الآن مقبلون على قانون المالية فالغرفة الثانية، مجلس المستشارين، لكن لابد نلقاو واحد الحيز، لأن بمثل هاذ النقاش الآن اللي تبادلناه داخل هاذ القاعة، داخل هذه القبة المحترمة، مجموعة ديال الآفاق كتظهر ومجموعة ديال المسارات اللي ممكن أننا نستافدو منها لصالح التجربة المدنية فبلادنا.

باغي أيضا نشكركم على تقديركم لهاذ الوزارة والدور اللي كتقوم به على المستوى السياسي وعلى المستوى الديمقراطي وهذا مفيد جدا، وفي نفس الوقت باغي نتوقف عند قانون التشاور العمومي، لأن ربما ملي نلخص المداخلات كلهم كلها تنصب حول هاذ الموضوع هذا.

هذا معطى مهم جدا، تم التنصيص عليه فالدستور، كان يكفي هاذ الحكومة أنها تعمل الإحالة المسودة اللي تكلمت عليها، وينتهي الالتزام اللي عملات الحكومة، اللي هو الالتزام "رقم 19" في إطار الحكومة المنفتحة، لكن راه الإحالة ماشي بالضرورة هي المصادقة، هذا ورش مهم، أعتقد بأنه نلقاو شي صيغة مشتركة بين الوزارة وما بين البرلمان لمناقشته قبل أن تتم إحالته على مسار المصادقة الكلاسيكي، وقبل من ذلك نوسعو فيه النقاش بشكل مكثف، باش نعطيوه الضمانات ديال الخروج والمصادقة السريعة، لأن هذا ورش مهم، أنا ما بغيتش نتسمى بأنني فقط نفذت الالتزام وحلتو على الحكومة وانتهى الكلام على الأمانة للحكومة، ولكن يجب أن لا نبخس هاذ اللحظة السياسية والديمقراطية المهمة، فأنا منفتح على أي وجه من أوجه الشراكة فهاذ الموضوع هذا، ونجيبو هذاك القانون ونتكلمو عليه، وطبعا كاين شركاء اللي هوما عموميين اللي منهم وزارات حتى هي عندها تدخل في هذا المجال.

فهاذ الورش هذا ديال المجتمع المدني، هو ورش اللي كتعطيه الحكومة أهمية قصوى، وفي اللجنة إن شاء الله غادي نعطي معطيات أكثر حول الدور اللي كيقوم به المجتمع المدني وحول التصور اللي كتجيب الحكومة.

نختم ما غنقولش بالجو ديال عدم الثقة، ولكن غنتكلم على واحد عدم التفاعل ما بين المجتمع المدني مع المبادرات العمومية بشكل أعم، فالدراسة اللي تعملات، اكتشفنا بأنه العلاقة ما بين المجتمع المدني والدولة ترتكز فقط على التمويل، ما كاينش شي علاقة وحدة أخرى من غير المجال المتعلق بالتمويل، والدليل هو أنه مجموعة من المبادرات اللي كيقوم بها الفاعل الحكومي لا تلقى كثيرا من الاهتمام لدى المجتمع المدني، وهذه من القضايا اللي خصنا ناقشوها بشكل مفتوح.

نحن الآن على بعد أيام سوف ننظم الجائزة ديال المجتمع المدني، هذه لحظة مهمة جدا من لحظات تتويج المجتمع المدني، للأسف

الاهتمام بهاذ الجائزة ماشي كبير، مثلا احنا سدينا الآن باب الترشيحات لن نتجاوز 200 ملف، 200 ترشيح في مجتمع مدني فيه على الأقل 240 ألف جمعية، هذا رقم يبين بأنه مازال المسار طويل والاشتغال طويل، لكي نستطيع أن نثير انتباه هاذ المجتمع المدني ونجيبوه للدائرة ديال الاهتمام بالقضايا وبالمبادرات اللي كتعمل الحكومة، منين اخذيت الرقم مقارنة مع الدورات الثلاث، لقيت بأنه تقريبا غادي يكون الثاني ف (le classement)، لأنه ربما الدورة الأولى كانت واحد 220 ولا 230 طلب، لكن تبقى غير كافية، فهذا واحد من الأوراش اللي نشتغلو عليها بشكل جماعي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الأخير في إطار سلسلة الأسئلة الموجهة لوزارتكم، وهو متعلق بـ"تأهيل قدرات الجمعيات".

إذن الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين.

تفضل السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتم لتأهيل قدرات الجمعيات، نسائلكم السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا، السيد الرئيس المحترم، على طرحكم لهاذ السؤال.

التصور هو الإستراتيجية، وأنا غادي نعطي عليها بعض العناصر بشكل سريع.

الرفع من القدرات.. هذا واحد من المرتكزات ديال هاذ الإستراتيجية، كنفضل أننا الإستراتيجية ناقشوها فاللجنة، لأن غادي يخصها وقت أكثر، لكن بما أن المناسبة شرط، ما فيها باس نتكلمو على بعض المرتكزات، فهاذ الإستراتيجية فاش بدينا كنشتغلو عليها، أولا، اطلعنا على التجربة ديال حوالي 20 دولة فالعالم، وما ركزناش على الدول اللي احنا عندنا اهتمام أكثر بهم فالسنوات الماضية، بل انفتحنا شوية على أمريكا الشمالية وبعض دول أوروبا الشرقية وبعض دول آسيا، اللي فيها واحد الأنظمة ديال المجتمع المدني اللي كتختلف على هذا اللي كنعرفو.

مثلا فالولايات المتحدة الأمريكية، المجتمع المدني يحق له أن يحقق أرباحا، احنا المجتمع المدني عندنا فبلادنا كلو تطوع، ماشي هذا غنوجهو، غنقبلو هاذ الشي اللي بنيناه هاذي 50 ولا 60 سنة، ولكن يجب أن ننفتح على تجارب جديدة لكي نفهم كيف يشتغل المجتمع المدني.

خمسة ديال المرتكزات:

- تنسيق السياسة العمومية، تكون عند رئيس الحكومة وما يبقاش المتدخلين مختلفين؛

- التطور التنظيمي والهيكلي للجمعيات، مصطلح ديال التطور مهم جدا، بغينا جمعيات تتطور وترفع من المستوى والقدرات ديالها لكي تساهم في الرفع من قدرات جمعيات وحدة أخرى؛

- تعزيز الشراكة وما تبقاش فقط غير في التمويل؛

- تسريع استكمال وتأهيل البيئة القانونية، هذا ورش فيه مجموعة ديال القوانين؛

- والخامس هو اعتماد الرقمنة، لأن احنا وزارة موجودة على الصعيد المركزي وما عندناش انتشار على المستوى الجهوي.

23 مشروع نقدمها فاللجنة بشكل مفصل، لكن كلها بنيناها على الصعوبات اللي كيواجها المجتمع المدني، درنا واحد الرصد لهاذ الصعوبات، 9 صعوبات وبنينا هاذ المشاريع باش نتجاوزو هاذ الصعوبات فالمستقبل.

واحد جوج ديال العناصر مهمة: التشغيل الجمعوي بالآفاق ديالو اللي كيعطي والتشاور العمومي بالإمكانيات اللي كيعطي في إطار التشاور حول السياسات العمومية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب، السيد المستشار تفضلو.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا، السيد الوزير، على المعلومات القيمة.

ثمة إحساس عام أنه على الرغم من عشر سنوات من صدور الدستور، إلا أن المكانة الجوهرية التي تبوأها المجتمع المدني، لاسيما عبر الأحكام ذات الصلة بالديمقراطية التشاركية مازالت لم تعرف الطريق إلى التنزيل السليم.

وعلى الرغم من ذلك، لا يسعنا اليوم إلا التنويه والإشادة بالأعمال

الوطنية والاجتماعية والإنسانية التي ما فتئت تقوم بها العديد من الجمعيات الجادة، التي تشكل بحق أكبر سند للسلطات العمومية في العديد من التدخلات التي تتم هنا وهناك، وهو الأمر الذي ظهر بجلاء في التعبئة التي انخرطت فيها العديد من الجمعيات لإنجاح برنامج "أوراش".

ونحن في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إذ نقدر قيام وزارتكم بإعداد استراتيجية جديدة للعلاقات مع المجتمع المدني 22-26، وذلك لضمان النهوض بمهام المجتمع المدني، ليصبح شريكا فعليا في إقرار وتنزيل السياسات العمومية، نعتبر أن المكانة المتزايدة التي أصبح يحتلها الإعلام الاجتماعي في النقاش العمومي تتطلب من جميع الفاعلين حسن استثمار الإعلام الجديد في تأهيل النسيج الجمعوي للإسهام في خدمة المواطنين.

ولئن كانت الإستراتيجية الجديدة للعلاقة مع المجتمع المدني قد أدرجت هيكلة قدرات المجتمع المدني ضمن الرهانات الأربع الكبرى لها، إلا أن الإشكال يكمن في نظرنا في ضعف تملك بعض القطاعات لهذه الرؤية، وفي الآن ذاته فإن المجهود المبذول حاليا يشكل في نظرنا فرصة لجمعيات المجتمع المدني للانتقال من التدبير التقليداتي إلى التدبير الحديث، مع كل ما يتطلبه هذا الانتقال من تحديث وشفافية وعصرنة آليات العمل والتواصل.

لسوف تكون مناقشة الميزانية الفرعية للقطاع فرصة لتعميق النقاش حول كل هذه القضايا، بيد أنه من المهم التأكيد اليوم على أهمية مضامين الإستراتيجية التي تم إعدادها وعلى أن نجاحها يتوقف وجوبا على الانخراط الإرادي للجمعيات بمنطق تشاركي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة في إطار التعقيب للسيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

طبعا تكلمت في الشق الأول على الاستراتيجية، الشق الثاني أشنو هوما يعني الإجراءات من أجل الرفع من القدرات؟

تنشتغلو الآن على 2 ديال البرامج غادي تكون جهوية على الصعيد الجهة 12.

البرنامج الأول يتعلق بالرفع من القدرات ديال الجمعيات عموما، بدينا بجوج ديال الجهات، جوج ديال التجارب، بدينا في فاس، احنا الآن في إطار التهييء للإعلان على طلبات العروض وغادي نمشيو إن شاء الله من بعد منها لكلميم، ثم سنعمم على الصعيد الوطني.

البرنامج الجهوي الثاني يتعلق بتعزيز الجمعيات في مجال الديمقراطية التشاركية اللي جا في السؤال الأول، وهذا أيضا سيكون على 12 جهة، ومن خلاله سيتم إحداث أقطاب للمكونين الجمعويين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

وهكذا نكون قد أنهينا سلسلة الأسئلة الموجهة للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، وما غاديش نودعوك السيد الوزير، أنت غادي تبقى معنا لأن أنت ولد الداروهاذي مهامك الوزارية.

وأنتقل للقطاع الموالي وهو قطاع التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة، والسؤال الأول وموضوعه هو "إجراءات دعم مؤسسات الرعاية الاجتماعية".

أحد أفراد الفريق الاشتراكي، السيد المستشار المحترم تفضل.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات التي تنوون اتخاذها للإسراع بتوفير كل ما التزمت به الحكومة لدعم مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة عواطف حيار، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، أشكركم على هذا السؤال.

برسم سنة 2022 بلغ عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية بمختلف عمالات وأقاليم المملكة 1094 مؤسسة، تستغلها 1078 جمعية عاملة في المجال، واستقبلت إلى غاية اليوم أكثر من 108.000 مستفيدة ومستفيد من مختلف الفئات في وضعية هشة.

أما بخصوص الدعم، فقد اعتمدت الوزارة عبر مؤسسة التعاون الوطني مجموعة من التدابير الإجرائية الكفيلة بدعم الجمعيات المسيرة

لمؤسسة الرعاية الاجتماعية والمراكز والمركبات الاجتماعية العاملة بها، وأيضا في إطار الالتقائية ما بين وكالة التنمية الاجتماعية والتعاون الوطني، فقد خلقنا مفهوم الحاضنة الاجتماعية داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وهذا أيضا غادي يكون فيه واحد المساهمة لمواكبة المستفيدين.

أيضا، بخصوص مبالغ الدعم، فقد تم برسم سنة 2021 تخصيص وصرف 130 مليون درهم، أما فيما يخص 2022 فارفعنا هاذ الدعم 1.5 مليون درهم لفائدة نفس المؤسسات، بالإضافة إلى أن هدف مؤسسة الرعاية الاجتماعية تستفيد أيضا بشكل متفاوت حسب قدرات الجمعيات بموارد مالية أخرى والتي تتنوع مصادرها بتنوع الشراكات، وأشير أن حاليا يعني ولأول مرة كما قلنا حاولنا ما أمكن نلتزمو بالالتزام ديالنا أننا المنح حاليا هي حاليا هي توزع على مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

أعيد الكلمة للسيد المستشار المحترم.

الأستاذ تفضل.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على جوابكم.

السيدة الوزيرة،

تملكون برنامجا حكوميا وبرنامجا قطاعيا يستهدف تطوير مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وتملكون على سبيل المثال برنامجا وطنيا للنهوض بأوضاع المسنين، ونفس الشيء لباقي الفئات كالأطفال والنساء في وضعية صعبة والأشخاص في وضعية إعاقة.

لكن، ما نراه، السيدة الوزيرة، في الواقع يجعلنا نطرح السؤال:

ماذا ينقص الحكومة لتقديم الأفضل؟

السيدة الوزيرة،

نسجل مجموعة من الملاحظات لها علاقة بشكل غير مباشر بموضوع السؤال، لابد من الإشارة إليها.

أولا، غياب الإلتقائية في عمل المتدخلين في هذا المجال؛

ثانيا، ضعف التدابير الحمائية الموجهة للأشخاص في وضعية الشارع؛

ثالثا، قلة الموارد البشرية المؤهلة وانتشار التوظيف الهش، خصوصا في بعض المؤسسات التي تسير بشراكة مع الجمعيات؛

أخيرا، نسجل ضعف النسيج المؤسساتي المهتم بمختلف الفئات، إذ تشكل دور الطالب 75% من مؤسسات الرعاية الاجتماعية، في حين تتوزع 305 مؤسسة بين المؤسسات المهتمة بالأطفال والنساء في وضعية صعبة والأشخاص في وضعية إعاقة ومؤسسات للمسنين وهو عدد قليل جدا.

على سبيل المثال، بجهة درعة - تافيلالت من أصل 126 مؤسسة إذا استثنينا 118 دارا للطالب، يوجد فقط مركز واحد للأطفال في وضعية صعبة و4 مراكز للأشخاص في وضعية إعاقة ومركز واحد للنساء في وضعية صعبة ومركزين للمسنين.

وبالعودة، السيدة الوزيرة، إلى موضوع الدعم نلاحظ المعاناة الكبيرة التي تتخبط فيها الجمعيات الشريكة في تدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية، خصوصا الجانب المالي والناتج دائما عن تأخر صرف المنح الملتزم بها وما يسببه ذلك من مشاكل مادية للعاملين والمونين.

السيدة الوزيرة،

هذا القطاع يعتبر مرآة للدولة الاجتماعية في ظل التحول في البنية وأنماط عيش الأسر وطغيان القيم الفردية وتراجع التكافل، مما يستوجب منكم العمل بشكل كبير، ونحن في الفريق الاشتراكي ندعو الحكومة للبحث عن آليات لرفع الدعم المالي لفائدة مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتوسيع مجال التحفيزات الضريبية لفائدة الخواص لتشجيعهم على منح إعانات مادية لهذه المؤسسات، وأيضا تعزيز نسبة الموارد البشرية وتحسين ظروف عملها، على اعتبار أن العنصر البشري من المقومات الأساسية التي يرتكز عليها مستوى التكفل والتأطير ومواكبة الأشخاص في وضعية صعبة داخل هذه المؤسسات..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت، شكرا.

إذن كاين شي تعقيب السيدة الوزيرة؟

تفضلي.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

السيد الرئيس،

إذن بعجالة، أولا الوزارة هي اللي قامت بصرف المنح المتأخرة ديال 2020 و2021 ولأول مرة المنح كتصرف دابا من شهر أكتوبر اللي عادة تتمشي حتى لديسمبر إذن هذا على الأقل التنويه بهاذ العمل اللي قمنا به هاذ السنة.

أيضا، فيما يخص الموارد البشرية، هناك مسطرة الاعتماد في إطار القانون 45.18، وقبل أن يداهمني الوقت أود أن أبشركم بأن جهة درعة - تافيلالت هاذ السنة في 2023 سيتم برمجة 10 مراكز بواحد الغلاف إجمالي ديال 40 مليون درهم، النصف ديالو من الجهة والجماعات

الترابية والنصف ديالو من الوزارة وشركاء آخرين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

إذن نمر للأسئلة الموالية وهي 5 أسئلة وتجمعها وحدة الموضوع، وأعطي الكلمة في البداية لفريق الأصالة والمعاصرة من أجل بسط سؤاله والمتعلق بـ"النهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة بالعالم القروي".

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، حول التدابيروالإجراءات التي ستتخذها وزارتكم للنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة في العالم القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه "تأخر إخراج المراسيم التنظيمية المتعلقة بقانون 97.13 لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها للفريق الاشتراكي".

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الإله حيضر:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن أسباب تأخر إخراج المراسيم التنظيمية المتعلقة بالقانون الإطار رقم 97.13 لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثالث موضوعه "تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من حقهم في التشغيل".

الكلمة للسيدة المستشارة ممثلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

يتجاوز معدل البطالة في وسط الأشخاص ذوي الإعاقة 4 مرات من معدل البطالة الوطني، لذا نسائلكن، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات المتخذة لتمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من حقهم في الشغل؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

والآن نمر للسؤال الرابع، وموضوعه "تفعيل القانون الإطار 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها".

الكلمة لأحد أفراد.. السيدة المستشارة من التجمع الوطني للأحرار، تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي الإجراءات التي تعتزمون القيام بها لتنزيل وتفعيل القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه "واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في المغرب" لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

على الرغم من العدد المتزايد للأشخاص في وضعية إعاقة اللي تيقارب 7% من الساكنة بمعدل أسرة واحد من بين 4 الأسر في المغرب تتعاني مع الإعاقة ومصادقة بلادنا على الاتفاقية الأممية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والبروتوكول الملحق بها لما يزيد عن 13 سنة من 2009، وإصدارها للقانون الإطار 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والتسويق لتبني سياسة عمومية مندمجة للنهوض بهذه الفئة ومخطط عمل وطني للنهوض بحقوقهم.

رغم هذا الشي كامل مازال الأشخاص في وضعية إعاقة تيعانيو من أبسط الحقوق الإنسانية على كل المستويات، خاصة على مستوى الإدماج السوسيو اقتصادي، انطلاقا من الحق في الولوجيات الشبه المنعدمة إلى الحق في الشغل والاستقرارفي العمل والحماية الاجتماعية، ولا أدل على ذلك أن نسبة البطالة المرتفعة في صفوف هذه الفئة والتي تقارب 68% بسبب عدم احترام القطاعات العمومية، تخصيص نسبة 7% من مناصبها المالية للأشخاص في وضعية إعاقة، فأكثر من 32% يشتغلون في إطار التشغيل الذاتي، وإذا كان 39% منهم يشتغلون بالقطاع الخاص حسب نتائج البحث الوطني، فأكثر من 62% غير مصرح بهم، وحتى الذين حالفهم الحظ وصرح بهم قد يتم الاستغناء عنهم لأي سبب من الأسباب أو استغلالهم دون تمتيعهم بكامل حقوقهم الشغلية، بما فيها الحقوق الأجرية.

ونجيو هنا لحتى لبطاقة الإعاقة التي وعدت بها الحكومات السابقة هاذي أكثر من 20 عام ومازال ما شافت النور إلى حدود الساعة، رغم إعلانكم عن ذلك في مناسبات عديدة، والغريب أن لا أحد يعرف ماهيتها، هل هي حقوقية أو اجتماعية؟ ومن يستفيد منها؟ في وقت لا يزال يسمح للأشخاص في وضعية إعاقة استعمال وسائل النقل بمنطق الشفقة والإحسان.

لهذا، نسائلكم في فريق الاتحاد المغربي للشغل، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات التي تعتزمون القيام بها للنهوض بواقع الأشخاص في وضعية إعاقة ببلادنا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

والكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للرد على أسئلة..

تفضلي، تفضلي لـ (pupitre).

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، أشكر الفرق الخمسة التي أتاحت لي هاته المساحة من الوقت للإجابة على هذا السؤال المحوري، والذي يتردد كثيرا في أسئلتكم، سواء الشفوية أو الكتابية، وهذا يدل على العناية والأهمية التي تحتلها هاته الفئة في انشغالاتكم وترافعكم عن وضعيتها.

اسمحوا لي قبل الإجابة عن أسئلتكم أن أتحدث عن المرتكزات والمرجعيات التي تؤطر عمل الوزارة وبلورة إستراتيجيتها:

أولا، التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، الهادفة إلى تعزيز أسس الدولة الاجتماعية والعناية بكل فئات المجتمع، وخاصة منها الأشخاص في وضعية إعاقة؛

ثانيا، مقتضيات دستور المملكة، خاصة ما تضمنه في تصديره من تأكيد على التزام المملكة المغربية بحظر ومكافحة كل أشكال التمييز بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد والثقافة أو الانتماء الاجتماعي والجهوي واللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي مهما كان، إضافة إلى ما تضمنه الفصل 34 من الدستور؛

ثالثا، القانون الإطار 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها؛

رابعا، النموذج التنموي الجديد؛

خامسا، البرنامج الحكومي.

كل هذه المراجع مكنتنا من بلورة إستراتيجية، جعلنا في صلبها النهوض وضعية الأشخاص في وضعية إعاقة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سأحاول في معرض جوابي أن أتطرق إلى مجمل النقط التي كانت موضوع تساؤلاتكم:

1- المخطط الوطني الثاني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة؛

2- إرساء نظام جديد لتقييم الإعاقة؛

3- دعم الأشخاص في وضعية إعاقة، في إطار صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي؛

4- البرنامج الوطني "مدن ولوجة"؛

5- برنامج إحداث مراكز للتكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة؛

6- الشراكات والرقمنة.

- أولا، مخطط العمل الوطني الثاني 2022-2025: علاش 2022-2025؟ لأن السياسة المندمجة لحماية الطفولة هي كانت 2015-2020، فكان المخطط التنفيذي الأول 2015-2020 وكان خص يكون واحد البرنامج 2020-2025 اللي ما تدارش، فدابا تنشتغلو عليه باش نخرجوه، عملنا اللجنة التقنية اللي اجتمعت واللي أعطت التصور، ودرنا لقاءات مع الجمعيات، وحاليا نحن في بلورة هذاك البرنامج اللي غادي يخرج في الأسابيع المقبلة، هو عملناه ولكن اللجنة الوزارية غادي تنعقد باش نعتمدو هذا التصور ديال 2022-2025، هذا داخل فيما يخص الطفولة اللي داخلة فيه، طبعا، وضعية الأطفال في وضعية إعاقة؛

- أيضا، إطلاق الدراسة التقييمية لمخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2017-2021 خلال شهر دجنبر

2021، في أفق بلورة المحاور الأساسية لمخطط العمل الوطني للنهوض بالأشخاص في وضعية إعاقة 2022-2026؛

- تنظيم لقاءات تشاورية مع كل من القطاعات الحكومية، أعضاء اللجنة الوزارية للإعاقة التي يترأسها السيد رئيس الحكومة وكذا مع المجتمع المدني العامل في مجال الإعاقة؛

- مواصلة العمل على بلورة التوجهات الجديدة للمخطط الوطني على ضوء نتائج تقييم المرحلة الأولى؛

- إرساء نظام جديد لتقييم الإعاقة، هذا جاء في الأسئلة ديالكم، تتجلى الغاية من إرساء النظام الجديد لتقييم الإعاقة من خلال تنظيم العرض والأخذ بعين الاعتبار الطلب في أفق تحقيق الأهداف التالية:

- أولا، إقرار صفة الشخص في وضعية إعاقة: تقييم القيود التي تحول دون مشاركة الشخص في وضعية إعاقة، مع تحديد احتياجاته، يعني حاليا شهادة الإعاقة تتعطى غير واش إعاقة بسيطة أو متوسطة أولا عميقة، ما تتعطيناش بالتدقيق أشنو هي الإعاقة؟

- ثانيا، ما تتعطيناش كيفاش تتحول هاذ الإعاقة على أن الشخص يشارك في المجتمع، (donc) ما يسمى بـ(l'inclusivité) هاذ (l'inclusivité) هي مهمة جدا، (donc) هاذ المقاربة الطبية والاجتماعية جات في النظام الجديد للإعاقة اللي هو معتمد على المقاربات الدولية؛

- تعزيز الولوج للحقوق إلى مختلف خدمات الدعم؛

- بلورة وتوجيه السياسات العمومية بناء على احتياجات الأشخاص في وضعية إعاقة، كما يرتكز هذا النظام على مجموعة من المقومات، ألخصها كالآتي:

- يأخذ بعين الاعتبار عوامل المشاركة الاجتماعية للشخص، اللي تكلمت عليها، ويركز على التفاعل بين الحالة الصحية وعوامل المحيط، ويقوم بتقييم شامل ويحدد الاحتياجات الطبية والاجتماعية، تحقيق استهداف ناجع وموحد وبالتالي ترشيده للموارد كما يحقق الالتقائية بين القطاعات والوزارة، وهذا ما نحن بصدده الآن؛

- الانتهاء من إعداد أدوات التقييم التي سيتم اعتمادها، (donc) هاذ النظام إرساء نظام جديد للإعاقة انتهينا منه كملناه عرضناه على الجمعيات واعتمدنا عليه طبعا في إعداد بطاقة الإعاقة اللي غنتكلم عليها؛

- إعداد دليلين لاستعمال أدوات التقييم الأولى لفائدة الأطباء المشرفين على التقييم الصحي والثاني لفائدة العاملين الاجتماعيين المشرفين على تقييم عوامل المشاركة الاجتماعية، كانت تكوينات لهم باش يعرفو كيفاش يستعملو هاذ النظام الجديد لتقييم الإعاقة؛

- اختبار أدوات التقييم على صعيد عمالة الرباط وإقليم القنيطرة خلال شهر أبريل 2022 بمشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة أنفسهم، كما تم تنظيم دورتين تكوينيتين للفاعلين المحليين؛

- إعداد مشروع مرسوم لإصدار البطاقة المنصوص عليها في المادة 23 من قانون الإطار وإطلاق مسطرة التوقيع بالعطف على.. إذن انتهينا من مرسوم إخراج بطاقة الإعاقة وراه حاليا في مسطرة المصادقة، وهاذ البطاقة كان سؤال ولو أنه ماشي أنا اللي غادي نجاوب عليه، يعني بطاقة الإعاقة غادي تمكنا من عدد من الخدمات وحتى فاش عملنا.. حاليا تنشتغلو على إعداد دفتر تحملات نظام المعلوماتي اللازم لتدبير هاذ نظام تقييم الإعاقة وبطاقة الإعاقة، فهاذ النظام فيه عدد من المتدخلين من وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة ولكن قطاعات أخرى اللي أيضا تنشتغلو على باش يكون فيه تطابق مع السجل الاجتماعي الموحد، وغادي يمكن من الولوج للخدمات الطبية والخدمات الشبه طبية، ولكن أيضا في ظل الورش الملكي للحماية الاجتماعية غادي ممكن أيضا يكون فيه الاستفادة من الخدمات الاجتماعية، وهاذ الشي كامل بطريقة إلكترونية، يعني التحيين ديالو يقدر يكون آني لأنه يعتمد على بطاقة اللي هي بطاقة إلكترونية؛

- إعداد دفتر التحملات الخاص بمختلف البيانات واللجان المكلفة بتنفيذ أو بتدبير نظام تقييم الإعاقة؛

- أيضا، ثالثا، دعم الأشخاص في وضعية إعاقة، فتخصيص ما يقارب 500 مليون درهم في البرنامج الحكومي لكل سنة كانت في 2022 أيضا تم برمجتها في 2023 قسمناها كالتالي:

- 50 مليون الدرهم للمعينات التقنية؛

- 340 مليون الدرهم لتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة؛

- 48 مليون درهم للأنشطة المدرة للدخل وهذا مهم جدا في تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة، صفينا 2020-2021 هاذ الشي اللي تنديروه حاليا لأن ما كانش كان داز الانتقاء ديال المشاريع، ولكن مع الأسف ما كانش التمويل ديالهم في 2020-2021، فاحتراما لهاذ الناس احنا حاليا كانعطيو الدعم ديال هاذ الشيكات اللي تنعطيوهم فين ما مشينا لشي جهة تنعطيوهم للناس اللي تم الانتقاء ديال المشاريع ديالهم، والمنصة تفتحت المشاريع ديال 2022؛

- المساهمة في تأهيل وتسيير مراكز الاستقبال لـ 28 مليون درهم؛

- إطلاق الدورة الأولى من برنامج جسر التمكين الاقتصادي اللي هو اللي قلت لكم المنصة الرقمية اللي خصصنا لها 48 مليون درهم لاستقبال طلبات المشاريع اللي الغلاف المالي هو 48 مليون درهم لسنة 2022؛

- اعتماد التسجيل الرقمي لأول مرة وهذا سهل على عدد من الأشخاص في وضعية إعاقة أنهم يتسجلو عن بعد؛

- تحيين للمساطر الخاصة بالبرنامج ورقمنتها؛

- دعم تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، هاذ السنة تمكنا من تسجيل تقريبا واحد 23 ألف طفل وهذا مهم جدا، ورفعنا أيضا اعتمادات الدعم لكل طفل، كان 700 درهم تقريبا في المعدل طلعناها لـ 1200 درهم بالنسبة لكل طفل، وهذا مهم جدا وهذا أنا من الأول كنت دفعت عليه أن التغطية تكون 12 شهروما تكونش 11 شهر، فهاذ الشي كامل قمنا به هاذ السنة؛

- تأدية مبلغ 156 مليون درهم أكثر من 156 درهم كمتأخرات المنح المخصصة لبرنامج تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة برسم السنوات المنصرمة، ما كانش معطي الدعم ديال السنوات الفارطة حتى هي صفينا هاذ الوضعية؛

- اقتناء الأجهزة الخاصة والمعينات؛

- تخصيص مبلغ 50 مليون - قلتها - للمعينات التقنية.

البرنامج الوطني "مدن ولوجة"، حاليا راه واحد العدد كبير من المدن، ولكن احنا قررنا يعني (déjà) زدناهم في 2022 وفي 23 غادي تعمم جميع المدن المغربية، غادي تكون فيها برنامج "مدن ولوجة".

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

خامسا، إدماج المهن للأشخاص في وضعية إعاقة، كاين 200 منصب اللي مخصص من طرف الحكومة، وتمت بنجاح المباراة في 17 أكتوبر 2022، كان الإطلاق ديالها، وشاركت وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة، لأن المباراة هي منظمة من طرف الوظيفة العمومية، ولكن احنا كنشاركو لتسهيل ولوج هاذ الأشخاص في وضعية إعاقة للمباراة، فكان سهلنا تقنية التناظر عن بعد بالمراكز والتعاون الوطني، وكان أكثر من 1900 مترشح ومترشحة اللي جاو للمراكز ودوزو الامتحان عن بعد، متى توفير جميع التسهيلات؛

عبأت مؤسسة التعاون الوطني أيضا أزيد من 100 إطار لمتابعة ديال هاد الأشخاص فيما يخص اللوجيستيك، توقيع اتفاقية شراكة مع وزارة الصناعة والتجارة، لتخصيص 100 منصب ديال الشغل في القطاع الخاص، مع مجموعات نذكروهم لأنه هاد الناس تعاونو معنا وهما مجموعة "مرجان" ومجموعة (LabelVie) واحنا بغينا نزيدو بمشاريع أخرى مع قطاع خاص أيضا؛

سادسا، برنامج إحداث مراكز تكفل أشخاص في وضعية إعاقة، 79 مركز ديال.. (كلام غير مسموع) كلها (digitalisés) هاذ العام، وساعداتنا بزاف فالرقمنة؛

- تعزيز الشراكات كما قلت لكم الشراكة اللي وقعنا مع وزارة التجارة والصناعة ومع هاذ المؤسسات الخاصة اللي تكلمت عليها، وكنشتغلو حاليا مع (CGEM[2]) ومع (UGEP[3]) مع الاتحاد العام للمقاولات المغرب وأيضا اتحاد العام للمقاولات والمهن، باش يكون هناك يساعدونا في الإدماج ديال الأشخاص في وضعية إعاقة؛

-أيضا، توقيع اتفاقية شراكة مع مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين، باش حتى هوما يكون عندهم استفادات، خاصة لأن هناك أشخاص اللي هوما عندهم كثار في وضعية إعاقة؛

- توقيع اتفاقية شراكة مع مؤسسة لالة أسماء للصم، بغلاف مالي ديال 10 مليون درهم لزرع القوقعات هذا فـ 22؛

- توقيع اتفاقية شراكة لدعم الرياضة الدامجة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، وحضرت بنفسي عدد من التظاهرات الرياضية المهمة لأشخاص في وضعية إعاقة؛

- أيضا تكريم نساء في وضعية إعاقة في التميز، تلميذة حصلت على الباكالوريا، كانت مبتورة الأطراف، فكان أيضا التكريم ديالها؛

- تعميم استغلال المنصة "خدماتي" دابا معممة على جميع الجهات في المملكة؛

- توسيع برنامج "رفيق" لأن كانت استفدات منو غير 180 شخص حاليا، وسعناه باش تستافد منو 18 ألف أسرة؛

- وأيضا إطلاق المنصة الرقمية لتلقي وتدبير الطلبات دعم مشاريع تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، هاذ النقطة الأخيرة كانت فيما يخص المجهود فيما يخص الرقمنة؛

- تكوين 100 إطار من التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، اللي هوما دابا (des formateurs référents) مكونين مرجعيين؛

- وأيضا إطلاق برنامجا لتكوين 1000 مساعدة ومساعد في جميع جهات المملكة بشراكة ما بين (l'INAS[4]) "المعهد الوطني للعمل الاجتماعي" والجامعات المغربية، حتى يكون عندنا عاملين اجتماعيين مكونين، وكنأكد على مسطرة الاعتماد حتى هي وجدنا المرسوم، راه فيما يخص القانون 97.13 طبعا، فهو في طريق أو في مسطرة المصادقة.

وشكرا لكم.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا للسيدة الوزيرة على بسط جوابها للسادة المستشارين المحترمين.

ونعود للتعقيب سلسلة، البداية مع فريق الأصالة والمعاصرة.

[2] **C**onfédération **G**énérale des **E**ntreprises du **M**aroc

[3] **U**nion **G**énérale des **E**ntreprises et **P**rofessions

[4] **I**nstitut **N**ational de l'**A**ction **S**ociale

تفضلو.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

في البداية أود أن أهنئكم، السيدة الوزيرة، على جوابكم الشامل والقيم.

كذلك، كنغتنمها مناسبة سعيدة، اللي نذكر بالعناية المولوية التي يوليها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، لهاذ القطاع الاجتماعي، والذي يحث جلالته دائما في العديد من خطبه السامية على العناية بالأسرة وإقرار مجتمع متضامن، يحقق الإدماج الاجتماعي الوطني.

ثانيا، نحن في فريق الأصالة والمعاصرة، نثمن عاليا المجهودات الحكومية المبذولة خلال هذه السنة والتي تجسدت من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير وغير المسبوقة لتحسين ظروف عيش الأسر الفقيرة والهشة.

نثمن كذلك طلب العروض لدعم تمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة من "صندوق الحماية الاجتماعية والتماسك"، والذي سيستفيد منه أزيد من 23 ألف شخص.

لكن، رغم المجهودات المبذولة، السيدة الوزيرة المحترمة، لابد من الإقرار على أننا لا زلنا لم نحقق النتائج المتوخاة في هذا المجال، لأن العناية بالأشخاص المعاقين ليست مسؤولية قطاع حكومي في حد ذاته أو حكومة بكاملها، وإنما هي مسؤولية مجتمع بكامله، من حكومة وبرلمان ومجتمع مدني وجمعيات.

وأود بالمناسبة أن أثير انتباهكم، السيدة الوزيرة، إلى نقطة من الأهمية بمكان ويتعلق الأمر بالعدالة المجالية في هذا الباب، لأن ما نلاحظه على أن المجهود المبذول من طرف الحكومة الموقرة انصب فقط على الشريحة التي هي موجودة بالمدن والحواضر، في حين أن ما خصص للعالم القروي فهو ضئيل وضئيل جدا، خصنا ما ننساوش، السيدة الوزيرة المحترمة، على أن الشخص المعاق في العالم القروي راه تيعاني من إعاقتين اثنتين، الأولى التي تتعلق بالإعاقة الجسمية والصحية وكيعاني عاود ثاني من إعاقة بنيوية اللي تتمثل في الولوج للعلاج وفي الخدمات الأساسية وفي المشاركة الاقتصادية وفي النقل.

لذلك، السيدة الوزيرة، كنطلب من الحكومة الموقرة باش تميل شوية الكفة للعالم القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار انتهى الوقت.

الكلمة للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الإله حيضر:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا على جوابكم، السيدة الوزيرة، وبالمناسبة نثمن المجهودات التي تقومون بها للنهوض بهذا القطاع المهم.

السيدة الوزيرة،

رغم صدور القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة لم يتم تنزيله إلى يومنا هذا لعدم صدور المراسيم التنظيمية التي من الممكن أن تضمن لأكثر من 3 ملايين مواطن مغربي في وضعية إعاقة الاستفادة من مقتضياته.

السيدة الوزيرة،

لا نريد لهذه الفئة الإقصاء والتمييز، كما يجب العمل سويا على عدم تكريس المقاربة الإحسانية والتعامل مع هذه الفئة كأصحاب حقوق والعمل كذلك على إصدار بطاقة الشخص في وضعية إعاقة.

هاذ البطاقة، السيدة الوزيرة، كنتساءلو علاش تعطلات بزاف ودات واحد الوقت اللي هو كثير بالرغم من أن المعاق مسكين راه مشخص، التشخيص ديالو واضح وباين وما كيحتاجش شي تشخيص كبير، ويجب تبسيط حتى المساطر من أجل الاستفادة له ونرفعو من المعنويات ديالو في المجتمع.

ومن هذا المنبر، السيدة الوزيرة، كنحييو كاين جمعيات وكاين محسنين اللي كيرافقو وكيسايرو مع هاذ الناس هاذو بواحد التنظيم خص غير تكون الاستفادة، كاين اللي يأطرهم ويوجههم وما محتاجينش الرقمنة وما محتاجينش بزاف، نسرعو الوثيرة وهاذ الشي إلى جا في وقته ما كاينش مشكل.

وبالمناسبة، السيدة الوزيرة، نسائلكم عن اتفاقية شراكة مع جماعة بلدية الزمامرة المتعلقة ببناء مركز الرعاية الاجتماعية، هاذ المركز اللي كينتظرو العديد من المواطنين ومن سكان مدينة الزمامرة.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في إطار التعقيب.

الأستاذة، تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الحسايني:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين والمستشارات،

السيدة الوزيرة المحترمة،

كنشكروكم على هاذ المعطيات الهامة اللي تفضلتم بتقديمها اللي ما عندناش احنا في إطار التحضير لواحد الاستراتيجية كاينة بالفعل، قانون الإطار الخاص بالإعاقة المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها صدر 97.13 صدر من 2016 وتأخر كما قال الزميل، كان هناك تأخر كبير في تنزيل المراسيم التطبيقية الشي اللي تيجعل ما كاينش واحد الأجرأة، وهاذ الأجرأة تتخلي كاين واحد الغموض، عندي القانون متقدم من 2016، ولكن كان واحد التأخر في إصدار هاذ المراسيم.

إذن، اليوم تنشوفو بأن هاذ الفئة، احنا اليوم في سياق دولة اجتماعية، تكلمتو على المرجعيات، كثير عندنا المرجعيات يعني القوانين متقدمة، ولكن هاذ الأجرأة اللي هي اللي تتخلينا اليوم ما عرفينش أشنو هاذ الناس في هاذ الوضعية، عندهم إكراهات كبيرة، كاين الفقر، يعني الإعاقة تفقر.

احنا اليوم في دولة اجتماعية، اليوم تعتمد الدولة الاجتماعية على 4 ديال المرتكزات، اللي هي الموجبة لهاذ التغطية الاجتماعية، هي الحماية من مخاطر الأمراض، الحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة، تخويل تعويضات جزافية لفائدة الأسر التي لا تشملها هاذ الحماية، الحماية من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة والحماية من مخاطر فقدان الشغل، ولكن ما تنوجدوش في الحقيقة بصريح العبارة الحماية من الإعاقة.

فالإعاقة مكلفة، مثلا ملي تنرجعو تنجبرو بأن التمدرس ديال الطفل ديال التوحد راه تناهز ما بين 5000 و8000 درهم، شكون هي هاذ الأسرة اللي غادي تقدر؟ حتى ويكون عندها إمكانيات كبيرة بزاف، راه ما يمكنش من الإمكان ديالها أنها تتكلف بهاذ الأطفال في هاذ الوضعية.

إذن، احنا عندنا واحد الاستحقاق في 2023 وهو أن المغرب ملزم باش يتقدم التقرير ديالو أما الاستعراض الدولي الشامل لحقوق الإنسان في جنيف، وكان سبق لو هاذ المجلس حول الإعاقة، سبق لهاذ المجلس ديال حقوق الإنسان أنه في الدورة ديالو المنعقدة ما بين 14 و31 غشت 2017 أنه وجه لنا واحد الملاحظات، 2 ملاحظات اللي عندهم علاقة بالسياق الوطني اللي هو ديال الدولة الاجتماعية، وهو ارتفاع معدل الأشخاص في وضعية إعاقة، الذين لا يتوفرون على مورد مالي قار، أيضا غياب إطار قانوني للتغطية الاجتماعية خاص بالأشخاص في وضعية إعاقة، تضمن ولأسرهم الولوج للخدمات الصحية ولموارد تساعدهم على تحمل تكلفة الإعاقة.

إذن اليوم تنقولو أشنو، يعني اليوم خصنا بصريح العبارة بعد ما سمعنا للعرض ديالكم، باين كان مجهود، أنه تيتم التحضير، يعني ما خصناش المقاربة، المقاربة الإحسانية ما خصهاش، هاذو ناس شريحة من المجتمع تتمثل ما عرفتش، خصنا نديرو دراسات، كاينة واحد الإعاقة في الجهات، ما كيناش العدالة المجالية، كاين بعض الجهات مؤخرا كنا في الدريوش زرنا جبرنا واحد النسبة مرتفعة جدا ديال الإعاقة، فخصنا دراسات في هاذ الباب هذا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة، انتهى الوقت.

الآن للسيدة المستشارة المحترمة من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار التعقيب.

تفضلوا.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

في ظل الظرفية الاقتصادية التي تمر بها بلادنا، تعمقت معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة كفئة هشة، التزمت الدولة بحماية حقوقهم والنهوض بها بموجب قانون الإطار الصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ 19 ماي 2016، إلا أنه ومنذ ما يناهز ست سنوات على خروج هذا القانون الإطار إلى حيز التنفيذ، لم يتحقق، وذلك بفعل الغياب الفعالية في تفعيله وعدم فعلية مقتضياته، بحث أن نتائج تطبيقه على مستوى القطاع العام بخصوص توفير مناصب شغل تظل جد متواضعة.

أما على مستوى القطاع الخاص، فإن معدل البطالة في صفوف هذه الفئة من المواطنات والمواطنين تتجاوز المعدل الوطني بأكثر من أربع مرات، علاوة على أن نسبة تشغيلهم تظل جد ضعيفة، ويعود السبب في ذلك إلى تراخي الحكومة في حث مقاولات القطاع الخاص وممثلي منظمة المشغلين للمساهمة إلى جانب الدولة بالنهوض بأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك بتفعيل مقتضيات المادة 15 من قانون الإطار رقم 97.13، التي تنص على تحديد نسب لمناصب الشغل بموجب إطار تعاقدي بين الدولة ومقاولات القطاع الخاص، كما أنه لم تبادر الحكومة إلى القيام بأي مسعى لتحسيس المقاولين بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه هذه الفئة لما لها من كفاءات في التنمية الاقتصادية، إذا ما تم تمكينها من حقوقها كاملة.

السيدة الوزيرة،

لقد توفرت لدى وزارتكم الإمكانية المؤسساتية، تتمثل في صندوق دعم التماسك الاجتماعي لإعمال المقتضيات المتعلقة ببرامج الإندماج المهني وخلق المناصب المدرة للدخل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، الذي تشرف على تدبيره مؤسسة التعاون الوطني، إلا أن عدة اختلالات تحول دون تمكين هذه الآلية من بلوغ الهدف الذي حدد لها، ومنها:

- تعقيد مساطر الاستفادة من تمويل المشاريع والتباطؤ في تسليم شيكات التمويل، اللي تتوصل في بعض الأحيان لسنتين؛

- غياب تتبع فعال لإنجاز المشاريع للوقوف على صدقية ونسبة الإنجاز؛

- عملية الرقمنة لم تحد من العراقيل والحواجز التي حالت دون الاستفادة من تمويل المشاريع.

السيدة الوزيرة،

المطلوب هو الالتفاتة الحقيقية لهذه الفئة من المواطنات والمواطنين وتمكينهم من حقوقهم كاملة وفاء لالتزامات بلادنا بالمواثيق والمعاهدات الدولية ذات الصلة، باعتبارها عنصرا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، علاوة على ضرورة الاهتمام بالعاملين بهذا القطاع لدعم قدراتهم التدبيرية وتمكينهم من الوسائل اللازمة بالقيام بالمهام المسندة إليهم.

كما أن من بين المقترحات تضمين القانون الجديد للصفقات العمومية مسألة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الولوج إلى الحق في الشغل تتجلى في التنصيص على أنه في حالة ما إذا تساوت الشركات ومؤسسات متقدمة لصفقة عمومية من حيث العرض المالي والتقني، فيمكن الرجوع إلى مدى تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في المقاولة المتبارية على الصفقات..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة، انتهى الوقت.

التعقيب الموالي الآن للاتحاد المغربي للشغل السيدة المستشارة المحترمة.

تفضلي.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

السيدة الوزيرة،

الشيء اللي ما مخليش هاذ الملف يزيد للقدام هو البطء الكبير في استكمال المنظومة التشريعية وإخراج باقي المراسيم التنظيمية هو غياب سن الغرامات وعدم الغرامة في حالة مخالفة الضوابط القانونية وعدم تفعيل آليات الرقابة والمواكبة.

الإدماج الحقيقي لهاذ الفئة، السيدة الوزيرة، ما غيكون إلا باعتماد مقاربة حقوقية وتنموية شاملة ومندمجة، عبر إشراكهم في كافة البرامج والسياسات العمومية، خاصة في سياق تنزيل ورش الحماية الاجتماعية، فالأولوية هي لهاذ الفئة الأكثر هشاشة والأكثر حاجة للتأمين النفسي والصحي والاجتماعي وضمان استفادتها من التعلم والتأهيل التي يضمنها الولوج لسوق الشغل والاستقرار في العمل، ولما لا الأولوية في الاستفادة من بعض الامتيازات كالمأذونيات لحل معضلة صعوبة الإدماج في سوق الشغل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيدة الوزيرة، هل هناك من رد على التعقيب؟

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا.

إذن تنشكركم السيدات والسادة المستشارين.

أولا، فيما يخص العدالة المجالية تنشتغلو على واحد (le système d'information géographique)، يعني واحد المنظومة معلوماتية مجالية اللي غتبين لنا فيه كاينين الأشخاص في وضعية إعاقة باش نقدرو نعرفو يعني باش نقدرو نستاجبو للعدالة المجالية، وهاذ المشروع ديال المنظومة المعلوماتية راه متقدم وعندنا واحد الشراكة متقدمة مع واحد الإقليم اللي هو إقليم بركان اللي اشتغل عليها بطريقة انطلقت (Smart City) وهو هاذ المشروع غادي يتعمم إن شاء الله في الجهات الأخرى.

النقطة الثانية، وهي فيما يخص بطاقة الإعاقة، فوسط التدخلات ديالكم كتقول كاملة وأنا تنحترمها أن هاذ القانون 97.13 جا في 2016، وما كان حتى حاجة تفعلت، دابا احنا خلال سنة راه تكلمت لكم على 2 ديال النقط مهمة جدا اللي عملناها في هاذ السنة، اللي هي نظام تقييم الإعاقة اللي هو اخذا واحد الوقت كبير لأن كان واحد المقاربة عالمية باش نشوفو أشنو تيستعمل واخرجناه، انتهينا منو وخرجناه.

أيضا، بطاقة الإعاقة سلينا منها التصور كامل، المرسوم هو في مسطرة المصادقة، يعني هذا كان واحد الإنجاز كبير خلال واحد الفترة زمنية قصيرة، وسنة 2023 احنا غادي نشتغلو على إخراج ما تبقى من النصوص اللي متبقية، لكن كان عمل جبار خلال سنة 2022، والمهم جدا أن هاذ بطاقة الإعاقة هي منظومة معلوماتية، راه ماشي (carte comme ça)، راه منظومة معلوماتية اللي فيها عدد من الخدمات راه تكلمت عليها قبيلة، لكن المهم أنها تتقدر ترتبط بالسجل الاجتماعي الموحد.

فيما يخص التشغيل (7%) في القطاع العام، أيضا الشراكات مع القطاع الخاص راه تكلمت عليها، ولكن تنشتغلو أكثر باش ما تكونش المقاربة الإحسانية (justement) باش يكون هناك الاعتماد على خلق أنشطة مدرة للدخل أو الاشتغال مثل جميع المواطنين والمواطنات.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

شكرا مرة أخرى.

السؤال السابع وموضوعه "العنف ضد النساء".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي الأستاذة.

السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن الإجراءات والتدابير المتخذة لمواجهة العنف ضد النساء نسائلكم السيدة الوزيرة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كنشكركم على هذا السؤال.

فيما يخص العنف ضد النساء، أولا الوزارة قامت بتقييم القانون 103.13 وغادي يتم العرض ديالو، هذا القانون اللي تتعرفو فيه المقاربة الحمائية، الوقائية، التكفل، وزدنا لو احنا المقاربة ديال التمكين الاقتصادي.

وهذه السنة فعلنا أكثر من 82 مركز لحماية النساء أو ما يسمى بفضاءات متعددة الوظائف للنساء اللي فيها الإيواء الاستعجالي، ودخلنا فيها علامات الجودة ومكناهم، 17 من هذه الفضاءات، أعطيناهم سيارات باش يواكبو هاذ النساء في حلقة التكفل بالعنف.

وإن شاء الله في الأشهر المقبلة هاذ 82، علاش 82؟ لأن عندنا 82 عمالة وإقليم.

فإذن كان التزام أقل من ذلك، لأن الالتزام مع مجلس إعلان مراكش كان 65 فضاء، ما كان مفعل منها حتى شي فضاء، فعلنا 65 وزدنا عليها وفعلنا 82، ونقدر نقول لك غادي نمشيو حتى لـ 86 وغادي نعلنو عليها إن شاء الله خلال حملة محاربة العنف ضد النساء، وترفع الدعم ديالهم من 120.000 درهم لكل مركز، رفعناه لـ 200.000 درهم لكل مركز.

إذن هذه نقطة مهمة أيضا، وأود أن أتكلم، هذا في إطار الشراكات راه تكلمت عليها مع إعلان مراكش لوقف العنف ضد النساء، أيضا اللي نبغي نقول هو (les centres) مراكز الاستماع خصصنا لها 7 مليون درهم، وفي السنة المقبلة غادي نخصصو لها 10 مليون درهم.

حاليا، كنواكبو أكثر من 69 مركز، هاذو من غير (les EMF[5])، من غير الفضاءات المتعددة الوظائف، هناك الفضاءات ديال الاستماع، السنة المقبلة غادي نرفعو الدعم ديالها.

ونبغي نشير إلى أن الأهم من هذا وذاك هو المقاربة ديال الأسرة وديال أننا محاربة العنف ضد النساء هو أيضا محاربة العنف داخل الأسرة، هو مواكبة الأسرة باش ما يكونش هذا العنف، باش يكون هناك الاحترام طبعا بين مكونات الأسرة.

فهذه المقاربة في الإستراتيجية الجديدة، هناك المحور ديال النساء اللي فيه محاربة العنف ولكن هناك محور ديال الأسرة لمعالجة هذه الظاهرة السيئة اللي كاينة في المجتمع من داخل الأسرة.

كنشكركم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيدة المستشارة المحترمة في إطار التعقيب.

تفضلي.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

من المؤكد أن العنف ضد النساء ظاهرة اجتماعية وثقافية معقدة تتطلب بالإضافة إلى تطبيق القانون وإعداد سياسات عمومية ناجعة، تغيير ثقافات وذهنيات، وهو عنف لا يمكن فصله في مجتمعنا عن تنامي مظاهر متعددة للعنف.

أصبحنا مع كامل الأسف نشاهدها بشكل متواتر عبر المنصات الاجتماعية، ولعل العودة إلى تقرير رئاسة النيابة العامة لسنة 2020، تؤكد هول ظاهرة العنف ضد النساء، فهذا التقرير يؤكد أن عدد النساء ضحايا العنف بلغ 18.750 وهو رقم مخيف، ولكن الأكثر إخافة فيه هو طبيعة الجرائم، القتل العمد 45، الاغتصاب 724، هتك العرض بالعنف 601، الاختطاف والاحتجاز 235، السب والقذف

[5] **E**spaces **M**ulti**F**onctions

1192، إهمال الأسرة 4299.

إن المراجعة الشاملة المرتبطة بالقانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية يتعين أن تشكل فرصة لتشديد العقوبات على مرتكبي شتى أنواع العنف ضد النساء، وذلك في إطار الملاءمة مع المرجعية المعيارية الدولية ذات الصلة، وكذا تجسيدا للحقوق الأساس التي أقرها الدستور لصالح المرأة والمكانة الجوهرية التي بوأها إياها.

ومع استحضاروجوب التعامل الزجري الحازم مع هذه الظاهرة، إلا أننا نعتبر في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن وزارتكم مدعوة وبشكل مستعجل إلى تطوير التعاون مع وزارة التربية الوطنية لتطوير المضامين التربوية المناهضة للعنف ضد المرأة لأن المشكل التربوي حاضر بقوة في هذا الصنف من العنف، هذا ناهيك عن وجوب العمل على تطوير جسور التواصل والتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية حول أنجع السبل لتسخير التأطير الديني لمحاصرة هذا الخطر الذي يتهدد قيمنا ومجتمعنا.

وختاما، ندعو وزارتكم إلى تحسين توظيف آليات التعاون الدولية لتمويل مبادرات ميدانية تواصلية وثقافية عبر إشراك الجمعيات الجادة والمؤسسات التعليمية والوسائط الاجتماعية لمحاصرة هذه الظاهرة وفضح مرتكبيها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

كاين شي تعقيب السيدة الوزيرة؟

تفضلي.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا.

بعجالة نبغي نشير أن الاشتغال مع وزارة التربية الوطنية هو قائم.

السنة هاذ 2022 كانت الحملة الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء، الشعار ديالها هو محاربة العنف داخل الوسط المدرسي، محاربة العنف ضد النساء والفتيات داخل الوسط المدرسي وتحسيس الأطفال بضرورة محاربة العنف ضد النساء وكان إشراك الجامعات أيضا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الموالي موضوعه "ظاهرة تشغيل الأطفال".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يعتبر تشغيل الأطفال انتهاكا للقانون الدولي والتشريعات الوطنية، فقد أفادت المندوبية السامية للتخطيط أن ظاهرة الأطفال المشغلين متمركزة في قطاعات اقتصادية معينة مع الاختلاف حسب الوسط القروي.

وعليه، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة، ما هي الإجراءات التي تعتزم الحكومة القيام بها من أجل محاربة ظاهرة تشغيل الأطفال؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، اسمحوا لي أن أبدأ بمؤشرين مهمين فيما يخص الحد من ظاهرة تشغيل الأطفال، فبلادنا هي رائدة في هذا المجال بحيث تم اختيار المغرب من طرف التحالف الدولي للحد من تشغيل الأطفال والعمل الجبري وأشكال الرق المعاصرة كبلد رائد في مجال محاربة تشغيل الأطفال.

أيضا، المؤشر الثاني هو تراجع والحمد لله حسب البحث الوطني حول التشغيل لسنة 2021 الذي تنجزه المندوبية السامية للتخطيط، أن عدد الأطفال المشغلين قد تراجع بنسبة 26% مقارنة مع سنة 2019.

أيضا، الوزارة تشتغل على تنزيل السياسة المندمجة لحماية الطفولة واللي فيها الأجهزة الترابية لحماية الطفولة، وهاذ الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة هي داخلة فواحد المنظومة معلوماتية اللي داخلة فيها وزارة الشغل بما فيها المصالح الخارجية لقطاع الشغل باعتباره فاعل أساسي في حماية استغلال الأطفال في الشغل، وحاليا كيف ما قلت لكم فالمداخلة ديالي قبيلا، راه احنا اشتغلنا.. اللجنة التقنية انعقدت واللجنة الوزارية غادي تنعقد باش نقدمو لها التصور ديال البرنامج التنفيذي المقبل اللي هو 2022-2025 ديال السياسة المندمجة لحماية الطفولة واللي فيها المحور، طبعا، ديال محاربة تشغيل الأطفال للقضاء عليه.

وأخيرا، أود أن أشير من جهة أخرى في إطار الإستراتيجية الجديدة، جسر نحو تنمية اجتماعية مندمجة ومبتكرة ومستدامة، عملت وزارة

التضامن الاجتماعي والأسرة على ابتكار جيل جديد من الخدمات الاجتماعية لفائدة الأطفال، ولكن أيضا التمكين الاقتصادي للأسر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

تفضل السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على ما تقدمت به من معطيات حقيقية.

ولكن السيدة الوزيرة لاتزال ظاهرة تشغيل الأطفال تثير قلق المغاربة، حيث تمس هذه الظاهرة عدد كبيرومتزايد من الأطفال، سواء كانوا ذكورا أو إناثا، وخصوصا في الأحياء الشعبية والهامشية، بل في البوادي كذلك، فالعديد من الوحدات الإنتاجية المغربية تستقطب الأطفال دون سن الخامسة عشرة، سعيا منهم إلى الربح السريع وبأقل تكلفة، وأهم هذه الوحدات القطاع الفلاحي والمهن اليدوية، وبدون أي حقوق أو ضمانات.

وبجولة في شوارع المدن الكبرى أو الصغرى ببلادنا، نجد أطفالا يقومون بأعمال يدوية كثيرة ومتنوعة، كالنجارة والحدادة، وكذلك البيع في الدكاكين والبقالة وغيرها، فعندما نتأمل ملامح هذه الأطفال يبدو جليا أنهم قادمون من أوساط فقيرة، لكن هذا ليس السبب الوحيد، بل يتقاطع مع ظاهرة التسول قصد مصدر العيش وللحصول على عائدات مالية، وترى فيهم سندا يساعد على مصاريف الحياة.

فعدم تفعيل التشريعات والقوانين، جعل الأطفال عرضة للتشغيل والعنف اللفظي والبدني، ولاسيما مع التحولات السوسيولوجية التي عرفها المجتمع المدني، فوفق آخر إحصاء أوردته المندوبية السامية للتخطيط فإن ظاهرة تشغيل الأطفال تهم 109.000 أسرة خلال سنة 2021، أي ما يمثل 1.3% من مجموع الأسر المغربية، حيث تتمركز هذه الأسر أساسا بالوسط القروي، 82.000 أسرة مقابل 27.000 أسرة بالمدن، وحوالي 9.5% ..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

انتهى الوقت.

هل من تعقيب السيدة الوزيرة؟

تفضلي.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

غير نبغي نقول هو للقضاء على ظاهرة تشغيل الأطفال أو استغلال الأطفال بصفة عامة، هناك رافعتين:

أولا، النهوض بأوضاع الأسر، وهنا جاء الورش الملكي للحماية الاجتماعية، اللي فيه خلال السنة المقبلة غادي تكون، يعني، 7 الملايين تقريبا ديال الأطفال اللي هم في سن التمدرس، العائلات ديالهم غادي يستفيدوا من الدعم وأيضا العائلات اللي ما عندهاش الأطفال في سن التمدرس، ونشتغلو في إطار هاذ الورش على منظومة مندمجة، اللي، (donc)، تكلمت على النهوض بأوضاع الأسر.

الرافعة الثانية، هو الرصد الدقيق، ولهذا كنعتمدو على الرقمنة، فحاليا غادي ندخلو حتى الطفولة الصغرى، يعني ملي تيخلق الطفل تيكون عندو ذاك الرقم ديالو، اللي كنتبعوه واش راه هو في الطفولة؟ واش دخل للتعليم الأولي؟ كاين مسار، حتى مسار دامج بالنسبة للأطفال في وضعية إعاقة حتى هو غادي نشتغلو عليه، باش إلى خرج الطفل تنعرفوه راه خرج، وهذاك الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة هذا هو الهدف ديالها، التتبع ديال هاذ الأطفال، نعرفوهم فين كاينين؟ واش هما في ظروف جدية أو لا ماشي في ظروف جيدة؟

فإذن هاذ المقاربة ديال المنظومة المعلوماتية غادي تساعدنا من الرصد، ولكن أيضا تتبع المشاكل وتحسين الاستهداف للقضاء على هاذ الظاهرة.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ونمر الآن للسؤال التاسع وموضوعه "تقييم جهود المغرب في مجال القضاء على كل أشكال التميز ضد المرأة".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق التجمع الوطني للأحرار.

السيدة المستشارة المحترمة، تفضلي.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هو تقييمكم لجهود بلادنا في مجال القضاء على كل أشكال التميز ضد المرأة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكركم على هذا السؤال.

بفضل الحرص الشخصي يعني في بلادنا، والحمد لله، بفضل الحرص الشخصي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، ساهمت الإصلاحات التي قامت بها بلادنا في تحقيق مجموعة من المكتسبات لصالح المرأة المغربية والنهوض بوضعيتها، وكان التقديم، كما تعلمون، في يونيو 2022 ديال الإنجازات المهمة التي وصلت لها بلادنا فيما يخص النهوض بوضعية المرأة.

وهاذ التقديم ديال هاذ التقرير الجامع للتقريرين الخامس والسادس، حظي بالتنويه ديال اللجنة الأممية المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في شهر يونيو الأخير، وكان هاذ الفحص فرصة لتقديم جهود بلادنا، ومحطة تاريخية أبانت من خلالها المملكة المغربية عن التزامها المستمر والدائم بحماية حقوق الإنسان بصفة عامة وحماية حقوق النساء بصفة خاصة.

أيضا، إحداث اللجنة الوطنية للمساواة ما بين الجنسين وتمكين المرأة كإطار مؤسساتي اللي تم المصادقة عليه في المجلس الحكومي ديال 9 يونيو 2022، عقدنا اللجنة التقنية، حطينا واحد التصور، خاصة بعد الخطاب الملكي ديال 30 يوليوز، اللي كان فيه واحد الدفع كبير للنهوض بوضعية المرأة، أعطينا واحد التصور ديال المشاورات، باش يكون هناك اشتغال في إطار المقاربة التشاركية مع جميع الفاعلين، باش تكون هناك واحد الخطة وطنية للمساواة والمناصفة اللي غادي تكون فيها طبعا مسألة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وأود أن أشير أيضا إلى إعلان مراكش للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات اللي تترأسه سمو الأميرة الجليلة لالة مريم، والذي يعني عندنا فيه واحد الشراكة مهمة، وفي إطار هاذ الشراكة عندنا التزامات، منها: الفضاءات المتعددة الوظائف للنساء اللي فيها حلقة التكفل بالنساء وتكلمت عليها، حاليا فعلنا أكثر من 82 مركز لحماية النساء اللي منزل فيها القانون 103.13.

(En tout cas) الجانب الوقائي، الحمائي، التكفل بالنساء ضحايا العنف وزدنا عليه المقاربة ديال التمكين الاقتصادي داخل هاذ الفضاءات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة المستشارة المحترمة، في إطار التعقيب.

تفضلي.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على التوضيحات ديالكم.

بالفعل عرفت وضعية المرأة خلال 20 سنة الماضية طفرة نوعية، تكرست من خلالها مجموعة من المكتسبات بفضل الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، لحقوق هذه الشريحة العريضة من المجتمع، حيث كانت مبادراته السامية وتوجيهاته السديدة سببا في تحقيق إنجازات مهمة، فيما يتعلق برفع الحيف والتمييز عن النساء، من أهمها مدونة الأسرة، التي شكلت منعطفا تاريخيا بالنسبة لجميع الملفات المرتبطة بالمرأة، وكذلك دستور 2011 الذي نص على مبدأ المناصفة والمساواة بين الجنسين.

وإصلاحات مهمة أخرى على مستوى قانون الشغل والقانون الجنائي، بالإضافة إلى اعتماد منظومات تشريعات توافق القوانين والمواثيق الدولية التي وقع عليها المغرب في هذا المجال.

وقد ساهمت هاذ الثورة الهادئة في الرفع بشكل ملموس من مشاركة المرأة في الحياة العامة، خصوصا في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية وحتى الدينية، وكان حضورها بعد هذه الإصلاحات لافتا، حيث أثبتت قدرتها على التغيير الإيجابي، ولكن رغم ذلك مازال واقع المرأة يعاني الكثير من السلبيات والمعاناة من أشكال مختلفة من الاضطهاد الاجتماعي في مجتمع لا زالت تسيطر عليه العقلية الذكورية والصورة النمطية للمرأة.

ولعل أهم هذه المشاكل:

- ارتفاع نسبة زواج القاصرات والزيجات التي تتم بدون إبرام عقد الزواج، فحسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 30 ألف طفلة في المتوسط يتم الترخيص لهن بالزواج كل سنة؛

- ارتفاع نسبة الهدر المدرسي في صفوف الفتيات خصوصا القرويات، مما رفع من نسبة الأمية في صفوفهن؛

- الوضع الصحي المتدني الذي ينتج عنه ارتفاع معدل وفيات الأمهات أثناء الوضع في العالم القروي، حيث نجد أن أكثر من 28% من النساء القرويات لازلن يضعن مواليدهن خارج المؤسسات الصحية؛

- ضعف الدينامية في مجال التمكين الاقتصادي والاجتماعي؛

- معدل البطالة في صفوف النساء في تزايد مستمر؛

- ارتفاع أعداد النساء ضحايا العنف، فبالرجوع لتقرير المندوبية السامية للتخطيط، معدل انتشار العنف ضد النساء يعادل 58% في الوسط الحضري و55% في الوسط القروي، وهو رقم يستدعي للقلق ويهدد الأمن الاجتماعي في بلادنا.

وغيرها من المشاكل.

السيدة الوزيرة،

جاء خطاب العرش الأخير ليؤكد على بناء مغرب التقدم والكرامة، يستدعي إعطاء المرأة المكانة التي تستحقها، وتضمن كذلك إشارات واضحة بشأن الدعوة لإصلاح مدونة الأسرة، فالمسؤولية اليوم مشتركة بين الجميع لإنصاف المرأة والنهوض بوضعيتها وحمايتها من كافة أشكال التمييز، وخصوصا ما يتعلق بمراجعة بعض بنود القانون الجنائي والمدني..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

انتهى الوقت.

إن كان هناك..؟ ليس هناك تعقيب.

نمر للسؤال الموالي وهو السؤال بالمناسبة العاشر وموضوعه "ظاهرة التسول بالأطفال".

والكلمة لأحد المستشارين المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السي حداد تفضل.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، ما هي الإجراءات التي تتخذها الحكومة لمحاربة ظاهرة تسول الأطفال؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، لكم الكلمة.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا جزيلا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارين.

أولا، تعمل وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة على معالجة ظاهرة استغلال الأطفال في التسول في إطار استراتيجيتها الجديدة "جسر" نحو تنمية اجتماعية دامجة ومبتكرة ومستدامة، المقاربة اللي مشينا فيها هي مقاربة مندمجة كما قلنا كانت هناك يعني السياسة المندمجة لحماية الطفولة 2015-2025 اللي كان فيها عدد من النقط اللي ما تفعلاتش بحال الأجهزة الترابية المندمجة، فكانت هناك خطة ديال التسول ولكن هاذ المقاربة المشتتة هي اللي بغينا نخرجو منها، بغينا واحد المقاربة مندمجة، وخاصة معالجة الموضوع في إجماليته.

فمثلا، هي مقاربة اجتماعية مندمجة لإخراج الأطفال والأمهات من هاذ.. لأن تيكونو الأطفال ولكن تيكونو العائلات تيسعاو بهم، فالفكرة هي أننا نهتمو أيضا بالعائلات عبر مسارات الإدماج واضحة، إدماج هؤلاء الأطفال في المدارس ومواكبة الأمهات والأسر من خلال التكوين والتمكين من أجل الحفاظ على علاقة الطفل بالأسرة وتحسين الولوج للخدمات والتتبع عن قرب للأنشطة وتسهيل الإجراءات من خلال وضع آلية لليقظة الاجتماعية، راه تكلمت عليها في إطار يعني الأجهزة الترابية المندمجة؛

- وأيضا تعميم ما سميناه دابا خدمات المساعدة الاجتماعية المتنقلة (les SAS mobile : les Services d'Assistances Sociales mobiles) اللي غادي نعمموهم في جميع الجهات، راه هاذ السنة وسعناهم وأعطيناهم هاذ المقاربة أيضا ديال.. على صعيد جميع الجهات؛

- رقمنة مراكز التعاون الوطني لاستقبال وتوسيع قاعدة المستفيدين؛

- تنزيل سياسة عمومية، راه تكلمت عليها؛

- أيضا، مقاربة ديال السياسة الأسرية، لأن الحل ديال هاذ المشكل ديال الأطفال أو العنف ضد المرأة فهو من الأسرة، من داخل الأسرة، يجب مواكبة الأسرة ببرامج وهاذ الشي اللي تنشتغلو عليه في إطار سياسة أسرية دامجة، أول مرة تنتكلمو على سياسة أسرية في بلادنا؛

- أيضا، توسيع شبكة وحدات حماية الطفولة، هاذ الوحدات (les UPE[6]) كانو واحد الوقيتة تهمشو، بالعكس هاذو كيلعبو دور كبير هاذ الجمعيات، فلهذا غادي.. دخلناهم عاود في الحلقة ديال تتبع الأطفال في وضعية صعبة، وغادي نردو لهم الدعم باش نشتغلو معهم، لأنهم تيخدمو في (le terrain) تيخدمو تيعرفو الأطفال اللي هوما في وضعية الشارع أو في وضعية صعبة.

فلهذا كما تقال المقاربة هي شاملة وكل من موقعه خصنا نتعاونو باش يكون القضاء على هاذ الظاهرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة المحترمة.

في إطار التعقيب السيد المستشار المحترم.

تفضل.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

[6] **U**nité de la **P**rotection de l'**E**nfance

هاذ الظاهرة هي ظاهرة مشينة وخادشة للصورة ديال البلاد ديالنا، دابا اللي بغينا نعرفو، السيدة الوزيرة، أشنو هوما المعطيات اللي عندنا بالنسبة لهاذ الظاهرة هاذي؟ واش كاينة معطيات؟ ما هي الأرقام؟ ما هي الإحصائيات؟

كذلك، واش تنعتبرو هاذ الظاهرة كذلك من أسوأ أنواع تشغيل الأطفال بمقتضى الاتفاقية ديال 182 فيما يخص تشغيل الأطفال؟

وكذلك بالنسبة واش موجودة هاذي في اللائحة اللي هي تدير الوزارة بنسبة لوزارة التشغيل في هاذ الإطار هذا؟

ولكن، وحدات التدخل هاذ (les SAS) و(les UPE) فين وصلنا فيهم لأنه (les UPE) من شحال هذا وهوما كاينين، أشنو هو العمل اللي قاموا به واش ناجعة التدخل ديالهم؟

(Les SAS) كذلك واش هاذ التدخل ديالهم ناجع، كيفاش ناجع؟ ما هي المعطيات؟ إلى غير ذلك، بغينا واحد الصورة بنسبة للتقييم ديال هاذ المسألة هاذي.

وكذلك، المقاربة المندمجة مع العائلات ومع المدارس، هاذي مهمة، السيدة الوزيرة، ولكن فين وصلنا فيها؟ واش هناك تقدم في هذا الإطار هذا؟ واش احنا تنتبعو هاذ المسائل هاذي، وكاين نقص ولا كاين تزايد ديال هاذ الظاهرة؟ هاذي كلها أمور اللي أساسية.

والمسألة الأخرى هل هناك مقاربة قانونية زجرية كذلك فيما يخص هاذ العملية هاذي، هل يمكن اعتبارها كذلك اتجار في البشر؟ لأنه استخدام الأطفال لقضايا التشغيل ولقضايا التسول.

والمسألة الأخيرة، السيدة الوزيرة، هي ماذا نرصد لهذا من ميزانية؟ لأنه إذا بغينا السياسية ديالنا تكون ناجعة خصنا كذلك نرفقها بأرقام وكذلك باعتمادات مالية، هل هناك اعتمادات مالية مرصودة لهذه الظاهرة؟ لأن هذه ظاهرة موجودة، الآن تكاثرت بشكل كبير هناك من يحترف هذه الظاهرة، ولكن أن تنظن أن المقاربة التي اعتمدناها إلى حد الآن لم تؤت بأكلها، لأن الأكل ديالها هو فاش ما نبقاوش نشوفو هادوك الأطفال، لا كاينين لا في الطروطوارات ولا كاينين في (les ronds points) ولا كاينين في الطرق، إذا بقينا تنشوفوهم راه هاذ الشي اللي كنعملو واللي عملناه منذ مدة راه ما اعطاش الأكل ديالو..

إذن، لابد من واحد المقاربة اللي هي متغيرة في هذا الإطار هذا، لأنه هذه المقاربة هذه مرتبطة بالمسألة ديال أطفال الشوارع، مرتبطة بالمتخلى عنهم، مرتبطة كذلك بظاهرة الاحتراف في التسول، هذه كلها قضايا يجب أن تكون هناك مقاربة يعني بالنسبة للحكومة اللي تكون أكثر جرأة مما كنا عليه في الحكومات السابقة، تكون يعني مقاربة اللي تعتمد واحد العملية ديال 360 درجة فيما يخص التدخل، لا مع الأطفال ولا كذلك إيجاد بعض العاملين الاجتماعيين اللي هوما تيعملو مع الأطفال ويعملو معهم في المكان اللي ديالهم، ولكن بعد ذلك يتم إدماجهم، العمل مع الآباء من ناحية الحاجيات ديالهم إلى غير ذلك، وضع اعتمادات المقاربة القانونية، هذه كلها واحد المقاربة اللي أساسية باش يمكن لنا أننا نديرو هذه الظاهرة ولكن كذلك نوضعو هذه الرزمانة، ونقولو بأنه المغرب مثلا في غضون 4 سنوات غادي يولي مثلا بلد بدون أطفال يستعملون في الشارع من أجل التسول.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جيتي في الوقت ديالك هو هذاك.

إذن السيدة الوزيرة، هل هناك من تعقيب؟

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

السيد المستشار المحترم،

نعم، انتهينا من بلورة كما قلت لكم البرنامج التنفيذي الثاني، دخلنا فيه هاذ المنظومة المعلوماتية اللي ما كانتش مفعلة واللي العناصر ديالها كانت مشتتة.

فحاليا وضحنا المسار من (les UPE) حتى كيجيو لـ (les CAP) كاينة (la décision le juge) واش نجيبو مؤسسات الرعاية الاجتماعية أو لا الأسر؟ لأن اقترحنا مفهوم الأسرة المستقبلة، الأسرة المستقبلة مهم جدا، لأن المكان الطبيعي ديال الطفل ماشي في مؤسسة الرعاية الاجتماعية هو داخل أسرة، ولو تكون ماشي الأسرة ديالو، فمفهوم الأسرة المستقبلة اشتغلنا عليه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن نمر للسؤال 11 وموضوعه "تحسين ظروف الإدماج الاجتماعي للمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة".

والكلمة لأحد المستشارين من الفريق الحركي.

السيد المستشار الحركي الشريف، تفضل.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات، إخواني المستشارين،

في ظل سياق اجتماعي صعب، نسائلكم حول الإجراءات الحكومية

المتخذة للنهوض بأوضاع المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة السيدة الوزيرة؟

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكركم على هذا السؤال المهم جدا، بهم فئة من المجتمع المغربي هي فئة الأشخاص المسنين، اللي هي فئة أولا كنعتبروها ماشي خصنا غير نتكفلو بها بل هي رأسمال بشري، لأن لديها خبرة مهمة وكنا أول من تكلم على الأشخاص المسنين النشيطين وتثمين خبرات الأشخاص المسنين.

هذه هي المقاربة الجديدة، أننا نخليو الأشخاص المسنين نشيطين ونستافدو من الخبرة ديالهم، فاللي نبغي نقول بعجالة، أنه بالإضافة للدعم اللي كان مرصود في 2022 زدنا 7 مليون درهم، فكان هناك توقيع شراكات لدعم إضافي لـ 40 مؤسسة للأشخاص المسنين بـ 7 ملايين درهم اللي كيستافد منها 6000 مستفيدة ومستفيد بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وكان هذا التوقيع بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص المسنين لفاتح أكتوبر 2022.

أيضا، الاشتغال على التأطير القانوني لهذه المؤسسات من خلال تنزيل تفعيل مقتضيات القانون 65.15، هذا القانون اللي.. يعني هاذ دفتر التحملات غادي نشتغلو عليه في هذه السنة ديال مؤسسات اللي كتستقبل الأشخاص المسنين.

وأيضا تكوين العاملين بالمؤسسات عبر برنامج ديال التكوين ديال 1000 مساعد ومساعدة اجتماعية اللي تكلمت عليه اللي تم التوقيع ديالو ما بين وزارة التضامن الاجتماعي والأسرة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وأيضا المعهد الوطني للعمل الاجتماعي والجامعات.

وأيضا، الانتهاء من مرسوم مسطرة الاعتماد لتثمين خبرة العاملين الاجتماعيين، وأيضا نتكلم على مقاربة جديدة اللي دفعنا بها اللي هي (le care économie) أو اقتصاد الرعاية، يعني هناك واحد التكامل اللي غادي يكون ما بين هاذ الأشخاص يعني العاملين الاجتماعيين، التكفل داخل الأسر، أن الشخص المسن ما يكونش في مؤسسة الرعاية الاجتماعية ما يكونش تيبات فيها يقدر يقضي فيها النهار، ولكن ما يباتش فيها، ولكن فالأسرة ديالو كاين واحد العامل اجتماعي اللي تيجي وتيتكفل به، هاذ الشي خصنا نربطوه بالورش ديال الحماية الاجتماعية، وكيفاش أن الأسر المستقبلة سواء الأسر اللي كينتمي لها هاذ الشخص أو أسر مستقبلة أننا ندعموها ماليا باش نخليو الأشخاص المسنين ديالنا داخل الأسر، وهذا جزء من الثقافة ديالنا وما خصناش نتخلاو عليه، فكان التكوين كما قلت لكم، إطلاق التكوين ديال 1000 مساعد ومساعدة اجتماعية هاذ السنة الحمد لله راه في طور التنزيل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيدة الوزيرة، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله، وأنا بغيت نشكركم فالحقيقة كاين واحد المجهود كبير وواحد الغيرة على هاذ القطاع هذا.

إلا أنه السيدة الوزيرة واحنا متبعين هاذ القطاع وبالخصوص أنه فاللجنة اللي كنشرفو عليها كنهضرو على واحد الشريحة اللي فالحقيقة اللي هي كتمثل 4 مليون و300 تقريبا مسن حاليا اللي تيعيشو واحد الإشكالات كبيرة جدا، لا في إطار العائلات ديالهم ولا كذلك فهاذ المراكز اللي كنهضري عليهم، السيدة الوزيرة.

واش شفتي في واقع الحال واش شفتي هاذ المراكز كيفاش وصلو وفين وصلو؟ وشكون هوما الناس اللي مقيمين على هاذ المراكز؟ بغينا السيدة الوزيرة الحقيقة ديال أن هاذ المسنين إلى كانو تيعانيو كيعانيو على جوج خطرات، لا في المراكز ولا داخل الأسر، اللي حاليا ولات أسر اللي فالحقيقة شحال هاذي كانو هاذ الأسر عايشين، كنا عايشين واحد المسائل اجتماعية اللي هي مهمة.

اليوم هاذ الانحلال ديال الأسر خلق واحد المشكل كبير جدا، وأنت هضرت على الأسرة والدور ديالها وما يمكن لنا احنا فالمجتمع ديالنا المغربي إلا أننا نرجعو للأسرة ونحاولو نأكدو على أن هاذ الآباء وهاذ المسنين ما خصهم يعيشو إلا في الحضن ديال العائلات ديالهم هذا هو التوجه اللي بغينا، السيدة الوزيرة، لأن بعدا هذا حق دستوري باش أننا كلنا نتعاملو ما فيهشاي مزايدات، لا من المعارضة ولا من الأغلبية، ولكن هذا ربما كلنا خصنا نتعاونو عليه.

أنا كنشوف الميزانية ديالكم، السيدة الوزيرة، رغم هاذ الغيرة اللي تهضرو عليه، الميزانية ديالكم بالنسبة لهاذ الشي اللي تهضرو عليه ضئيلة جدا، بكل صراحة، كنا كننتظرو أننا كنهضرو، سيدنا الله ينصرو، تهضرو على هاذ الدولة الاجتماعية، كانت وعود ديال أنها غتعطى 1000 درهم للمسنين فيها 400 درهم من هاذ العام ما كايناش، السيدة الوزيرة، بعض الوعود اللي خلات واحد الأمل كبير عند هاذ الناس، هاذ الناس كانو تيعيشو بعض المسائل اللي هي احنايا فالمناطق ديالنا بالأغنام وبشوية ديال الفلاحة حاليا حتى هاذ الشي الجفاف

وغلاء المعيشة خلق واحد الإشكال كبير جدا.

السيدة الوزيرة،

أنا ما عرفتش كيفاش غادي تخرجو بكل صراحة فهاذ البرامج كلها اللي سردت، من قبيلة وأنا متبعك، السيدة الوزيرة، كيفاش غتخرجو بهاذ الميزانية اللي هي ضئيلة.

كذلك، نهضرو على ذوي الاحتياجات الخاصة، السيدة الوزيرة، وهذا واحد الشريحة عاود ثاني كبيرة وإشكالات كبيرة جدا، ودائما تنهضرو على العدالة المجالية.

هاذ الشي ربما اللي تنهضرو عليه كاين فواحد المناطق اللي هي معروفة كيف ما تنهضرو دائما على المستشفيات وعلى التعليم وهذا تنهضرو على حتى هاذ المركز كلهم موجودين في واحد المناطق اللي هي معروفة وواحد المحور اللي دائما تنهضرو عليه، أما العدالة المجالية الحقيقية احنا بعاد عليها بزاف ماشي شوية.

نرجع بيك الإخوان المستشارين اللي سبقوني كلهم من الجنوب الشرقي درعة- تافيلالت ما دام أنهم..

الله أودي السيد الرئيس، كون شوية لطيف.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

هل من تعقيب السيدة الوزيرة؟

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

اللي نبغي نقول (rapidement) هو أن الوزارة ماشي غير الميزانية ديالها بوحدها، راه كاين التنسيق مع القطاعات الأخرى، وملي كنتكلمو مثلا على ورش الحماية الاجتماعية والأسر المستقبلة، سواء الأطفال في وضعية الشارع أو المتخلى عنهم أو الأشخاص المسنين، فهذا ما غاديش يجي مباشرة من ميزانية الوزارة، ولكن هو في إطار الحماية الاجتماعية، إذن التقائية مهمة جدا، وراه المشروع ديال الحكومة كلو هو تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

ونمر الآن إلى آخر سؤال في سلسلة الأسئلة المتعلقة بوزارتكم.

والسؤال الشفوي الأخير اللي هو "النهوض بوضعية المرأة القروية والجبلية ببلادنا".

فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي تعتزم وزارتكم اتخاذها من أجل إيجاد حلول آنية لخلق البيئة المناسبة للنهوض بوضعية المرأة القروية والجبلية ببلادنا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكركم على هذا السؤال، هذا مهم جدا يعني الاهتمام بالعالم القروي والمرأة القروية.

اللي نبغي نقول، أنه في إطار الورش ديال الحماية الاجتماعية في متم سنة 2023 غادي يتم تعميم التعويضات العائلية على جميع المغاربة، يعني كانو في العالم القروي أو لا في العالم الحضري وبما فيهم النساء طبعا في العالم القروي.

أيضا، الحكومة جات ببرنامج حكومي طموح اللي فيه الرفع فيما يخص النساء، الرفع من مشاركة النساء من 20% إلى 30%، وهناك اهتمام كبير بالنساء في العالم القروي.

برنامج "جسر"، تمكين الريادة ديال وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة اللي هو جاي تنفيذا للتوجيهات السامية ديال صاحب الجلالة وديال يعني التزامات البرنامج الحكومي، فوقعنا مع جميع الجهات بمواكبة 36.000 امرأة في جميع الجهات، حاليا أطلقنا 3 ديال المنصات في الدار البيضاء، سطات، فاس، مكناس وأيضا في كلميم واد نون، وصلنا لأكثر من 10.000.

(Alors que) احنا عندنا غير 3000 امرأة في كل جهة، وصلنا لأكثر من 10.000 تسجيل، تقريبا أكثر من النص ديالهم كلهم في العالم القروي.

فإذن تنقول لكم بأن يعني حاليا هناك واحد الأهمية كبرى اللي معطية للنساء، خاصة فهاذ البرنامج ديال التمكين والريادة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

تفضل.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

متفقون تماما مع جوابكم.

والكل على علم بوضعية المرأة القروية والجبلية بمختلف جهات وأقاليم المملكة، والتي تعيش معاناة حقيقية جراء العزلة، نتيجة التهميش والفقر والأمية، بالرغم من الدور الهام والمجهودات الجبارة التي تقوم بها المرأة داخل المجتمع.

إذ لا يسمح المجال لبسط الأدوار الكبيرة التي تضطلع بها، وعلى رأسها المرأة القروية، وإسهامها الحاسم في تعزيز التنمية الزراعية وتحسين مستوى الأمن الغذائي والقضاء على الفقر في القرى والجبال، فهي تشتغل في بعض الأحيان أكثر من الرجل في هاته المناطق، إلا أن هذا المجهود تقابله معاناة حقيقية تعيشها المرأة القروية في مناطق، قد يكون بعضها منعزلا.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن معاناة نساء المغرب في البوادي والقرى وأقصى الجبال تتوزع بين ما هو اجتماعي واقتصادي، حيث تغيب فرص الشغل باستثناء العمل داخل الحقول، مما يضطرها إلى اللجوء إلى نشاط الزراعات المعيشية أو تضطر إلى العمل في ضيعات زراعية كبرى، مما يجعلها تتكبد عناء التنقل إلى المناطق التي توجد فيها تلك الضيعات، كما تعاني معظمهن من ظروف صعبة أثناء اشتغالهن في تلك الضيعات.

ناهيك عن مشكل الأمية التي تعد من أبرز مشاكل المرأة القروية بالمغرب، إذ أن هناك مناطق قروية في المغرب لازالت فيها نسبة الأمية مرتفعة، مما يحرمها من فرص التنمية، بالرغم من المجهودات المقدرة المبذولة في هذا الإطار، والتي لازالت تصطدم بإكراهات لازالت جاثمة على المجتمع، منها زواج القاصرات وزواج الفاتحة، وما يترتب عنها من ضياع حقوق المرأة والأبناء، إلى جانب ما تتعرض له المرأة القروية من عنف جسدي واغتصاب يفاقم الوضعية في الفقر والهشاشة، خصوصا قلة المرافق في مناطق المغرب العميق، وعلى رأسها مرافق التعليم، المستوصفات ودور الطالبات وهو ما يعرض العديد منهن إلى الوفاة أثناء الوضع، وإلى الانقطاع عن متابعة الدراسة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ندعوكم إلى العمل على ضمان التقائية البرامج المشتتة على العديد من القطاعات الحكومية عبر تجميع الميزانيات من أجل تركيز التدخلات الحكومية وتوجيهها نحو الاهتمام بالمرأة القروية والجبلية، مؤكدين في هذا الإطار على أولوية مواصلة محاربة الأمية ومواجهة الفقر والهشاشة باعتبارها المدخل الحقيقي لبداية النهوض بأوضاع المرأة القروية والجبلية وتنزيل التوجيهات الملكية السامية والتي ما فتئ تدافع عن مقاربة النوع الاجتماعي..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

هل من تعقيب السيدة الوزيرة؟

تفضلي.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

اللي يمكن.. لما قلتم من قبل، هو أن هناك أيضا يعني (le fonds de développement du monde rural)، "صندوق تنمية العالم القروي" اللي حتى هو تيساعد يعني المرأة القروية.

ونبغي نشير أيضا لبرنامج "أوراش"، أنا كنت في إقليم أسا الزاك في جهة كلميم- واد نون، وهاذ البرنامج ساعد على تشغيل واحد العدد كبير ديال النساء، مثلا في الخياطة ديال الوزرات المدرسية، أو في إنتاج بعض المنتوجات ديال الصناعة التقليدية وديال التعاونيات، أيضا برنامج "فرصة"، أيضا يعني هاذ الالتقائية هي اللي تنشتغلو عليها باش كل واحد كل قطاع، ولكن أيضا نحن جميعا المجتمع المدني، القطاع الخاص، يعني الجميع يجب عليه أن ينخرط باش يكون النهوض بوضعية المرأة القروية، وأنا كنتفق معكم وغادي نبذلو مجهود أكبر إن شاء الله في السنة المقبلة للاهتمام أكثر بوضعية المرأة القروية.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، السيدة الوزيرة، باسم السيدات المستشارات والسادة المستشارين المحترمين نشكركم على مساهمتكم القيمة معنا في أشغال هاته الجلسة.

وطبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلب تناول الكلمة في نهاية الكلمة ليومنا هذا، تقدمت به المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول موضوع "وضعية قطاع النقل الطرقي للبضائع"، وقد أحيل إلى الحكومة داخل الأجل المحدد وعبرت عن استعدادها، هذه الأخيرة، للتجاوب مع هذا الطلب.

وعليه، أعطي الكلمة للسيدة ممثلة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل معنا في هاته الجلسة، السيدة المستشارة المحترمة في حدود دقيقتين.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

على إثر الارتفاع المضطرد الذي تعرفه أسعار المحروقات والذي ساهم في استفحال الأزمة البنيوية التي يعيشوها قطاع النقل الطرقي للبضائع، تفاقمت معاناة المهنيين وهو ما يشكل خطرا داهما على النشاط الاقتصادي ككل.

السيد الوزير،

إن الإجراءات التي اتخذتموها لمواجهة التداعيات السلبية لهذه الوضعية المتأزمة من قبيل دفعات الدعم المالي التي تصرفها الحكومة لفائدة المهنيين، تفتقد إلى النجاعة ولا تتيح معالجة هذه الأزمة في عمقها.

ومن جهة ثانية، فإن تغييب تمثيل المهنيين من المؤسسات التداولية كما هو الحال بالنسبة للمجلس الإداري بالوكالة الوطنية للسلامة الطرقية التي استبعد منه بدون وجه حق ممثل عن مهنيي نقل البضائع في خرق سافر لمقتضيات المادة 4 من القانون رقم 103.14 والمرسوم الصادر لتطبيقه 2.19.732، حيث يشترط أن يتم تعيينه من الهيئات الأكثر تمثيلا بالقطاع، وهو الشيء الذي لم يحدث لحد الساعة، والمجلس الإداري ينعقد إلى اليوم دون تعيين ممثل لقطاع النقل الطرقي للبضائع في خرق سافر للمقتضيات القانونية للقانون السالف الذكر، وهو ما يعتبر اقصاء للقطاع رغم أهميته القصوى.

السيد الوزير،

إن حل الأزمة العميقة التي يعرفها قطاع النقل الطرقي للبضائع لن يتحقق إلا بفتح حوار جاد ومسؤول مع ممثلي مهنيي القطاع، وأن هذه الأزمة لن تحل إلا بسن سياسة واضحة ترمي إلى "تسقيف أسعار المحروقات" بدل سياسة الدعم غير القارة التي تنهجها الحكومة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم لممثل الحكومة في حدود دقيقتين.

السيد الوزير تفضل.

السيد محمد عبد الجليل وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

شكرا على طرح هذا السؤال.

في ظل الأزمة العالمية وانعكاسها على الاقتصاد الوطني، الحكومة اتخذت مجموعة من الإجراءات لمواكبة قطاع النقل الطرقي للبضائع باش تجاوز الظرفية الاقتصادية الراهنة الصعبة اللي تتعيشها بلادنا، ومن بين الإجراءات اللي تم تفعيلها:

أولا، الدعم الاستثنائي اللي وجهته الحكومة منذ شهر مارس 2022 لمهني قطاع النقل الطرقي بهدف المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين، وتفادي أي اضطراب في حركة التنقل وتزويد الأسواق والأوراش بالمواد الضرورية.

وبالفعل، استفاد من هذا الدعم الاستثنائي حوالي 170.000 عربة أي ما يناهز 75% من المهنيين المستهدفين، وتم صرف 6 حصص للدعم بمبلغ إجمالي يناهز 3.5 مليار درهم.

كما سيشرع في تسجيل الحصول على الحصة 7 من الدعم خلال الأسبوع الحالي.

في نفس الموضوع، بغية تقديم إجابة هيكلية لإشكالية تقلبات أسعار المحروقات وعلاقتها بقطاع النقل الطرقي، إن الوزارة ستقوم بعرض مشروع قانون المقايسة الخاصة بالنقل الطرقي على المهنيين بهدف تلقي ملاحظاتهم قبل إدخاله مسطرة المصادقة، من شأن هذا المشروع تقوية المنظومة النقلية من خلال تمكين المهنيين من التوفر على آلية قانونية تساعد على ملاءمة أسعار النقل وأسعار المحروقات؛

ثانيا، خصصت 250 مليون درهم من ميزانية الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية برسم سنة 2022 لفائدة برنامج تكسير وتجديد الحظيرة، وانطلقت عملية التسجيل بالمنصة فاتح أبريل استفادت من هذا البرنامج 1684 شاحنة، كما نعمل على الرفع من هذه الميزانية برسم السنة المالية القادمة؛

ثالثا، واصلنا برنامج تكوين السائقين المهنيين بتكلفة 800 مليون درهم من ميزانية الوكالة الوطنية، حيث استفاد حوالي 22.000 سائق مهني؛

رابعا، صادقت الحكومة على المراسيم المتعلقة بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالسائقين المهنيين؛

خامسا، وأخيرا نواصل تبسيط ورقمنة المساطر الإدارية، حيث تم الشروع ابتداء من فاتح مارس 2022 بتفعيل النظام المعلوماتي للخدمات عن بعد، يمكن مقاولات نقل البضائع لحساب الغير من تجديد بطاقة الترخيص الخاصة بمركباتهم.

ومن جهة أخرى، وفي إطار مسلسل الحوار القطاعي الذي باشرته الوزارة مع مختلف التمثيليات المهنية لقطاع النقل الطرقي، إن الوزارة تواصل العمل لتدارس مختلف الإشكاليات والقضايا المرتبطة بهذا القطاع وتحديد أولويات العمل المشترك.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، لقد استوفيتم الدقيقتين.

إذن، هكذا نكون قد استوفينا جدول أعمال هذه الجلسة الشفهية لليوم.

أشكر الزميلات المستشارات المحترمات، السادة المستشارين المحترمين، السيدين أعضاء الحكومة.

ورفعت الجلسة.